



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

تأثير الصعود الصيني على شكل النظام الدولي
(1990 – 2010)

إعداد الطالب

حمزة عبدالحفيظ مسلم المجالي

إشراف

الدكتور محمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2011

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حمزه عبدالحفيظ المجالي الموسومة بــ:

تأثير الصعود الصيني على شكل النظام الدولي 1990-2010

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. محمد حمد القطاطشة		2011/04/18	مشرفاً ورئيسا
د. احمود علي أبو سليم		2011/04/18	عضواً
أ.د. فايز شراري الزريقات		2011/04/18	عضواً
أ.د. فيصل عودة الرفوع		2011/04/18	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. صالح الكساسبة



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694



الإهداء

الى كل من ساعدني على مواجهة الصعاب ... الى من رباني صغيراً ... ودعمني كبيراً ... وواصل معي طريق حياتي العلمية الطويلة . **والدي الحبيب**

إلى من غمرتني بحبها ... واحاطتني بدفء حنانها ... وارضعتني الحب والوفاء ... وعلمتني كيف اصبو الى العلم واطلبه ... طفلاً رضيعاً ... وصبياً يافعاً .
والدتي الحبيبة

الى سندي وعزوتي في الحياة ... الى من سكنوا قلبي صغاراً وكباراً... الى الذين اعتلوا قمم الجبال واعطونا النصح والاكتمال . **اخواني واخواتي**

حمزة عبدالحفيظ مسلم المجالي

الشكر والتقدير

اول شكري اتوجه به الى رب العالمين .... الذي وضعني على الــصراط المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم .

الى من ساندوني في مسيرة الدراسة وحققوا ما رجوتة من دعم وتوجيه.

الى اساتذتي الكرام جميعاً .

الى الدكتور الفاضل محمد القطاطشة الذي تلطف بالإشراف على هذا البحث وقدم لي المعلومات التي افادت هذا البحث، واعطاني من وقته وجهده الكثيــر فلــه مني جزيل الشكر والعرفان.

الى كافة اعضاء لجنة المناقشة الأفاضل.

حمزة عبدالحفيظ مسلم المجالي



فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة



قائمة الجداول



الملخص

تأثير الصعود الصيني على شكل النظام الدولي

(1990 – 2010)

حمزة عبد الحفيظ مسلم المجالي

جامعة مؤتة، 2010

هدفت هذة الدراسة الى تحليل تأثير الصعود الصيني كقوة عالمية على النظام الدولي من خلال فهم العناصر والمقومات التي تمتلكها الصين ، وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم في تحليل السياسة الخارجية التي اتبعتها الصين في الفترة (1990 -2010) ، وكذلك قدمت الدراسة عدد من الفرضيات والتي تشمل المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي ، اذ ان الصين تمتلك عناصر القوة التي تؤهلها للعب دور مؤثر في العلاقات الدولية والتأثير على القوة القائمة، وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ساهم في صعود الصين كقوة عالمية مؤثر في القوة القائمة.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من اهمها :

1- أن الصين من المتوقع أن تتفوق على الاقتصاد الأمريكي في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إذا ما استمر نموها الاقتصادي على نفس الوتيرة.

2- تمتلك الصين قوة عسكرية تقليدية هائلة مكونة من جيش نظامي وميليشيات مسلحة وقوات احتياط , وبالإضافة إلى امتلاكها ترسانة نووية ضخمة, وميزانية إنفاق عسكري ضخمة جداً تتراوح من 80 و120 مليار دولار أميركي.

3- ان الهدف الاساسي للسيلسة الصينية هو قيام نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية ، وان لا يكون النظام العالمي في يد دولة واحدة تسيطر على جميع المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والسياسية .



Abstract

The impact of Chinese ascent in the form of the international system

(2010 – 1990)

Hamza Abdel-Hafiz Muslim Al-Majali

Mu'tah University (2011)

This study aimed to analyze the impact of Chinese rise on the international system through understanding the elements and components owned by China, this study relied on the approach of systems analysis in analysing the foreign policy, addopted by China in the period (1990 -2010), as well as the study provided a number of assumptions which includes external and internal variables that contribute to the rise of China as a global power in the international system, this can be refered to the fact that China has the elements of power that qualifies it to play an influential role in international relations and the impact on existing strengths, and on the nature of the new world economic order all. These elements contributed to the rise of China as a global power in the existing world power

The study found a number of results includes:

1 - China is expected to surpass the U.S. economy at the end of the second decade of this century if it's economic growth continues on the same pace.

2 - China has a huge conventional military force composed of regular army and armed militia and reserve forces, in addition to its nuclear large arsenal, and a very large military spending ranging from 80 to $ 120 billion.

3 - The main goal of China present policy is a new world order based on multipolarity, and should not be controlled by one state controlling all economic, military and political institutions



الفصل الأول

خلفية الدراسة واهميتها

1.1 مقدمة الدراسة:

الصعود الصيني هو التحولات والتغيرات التي طرأت على الصين في العقدين الماضيين من حيث القوة الاقتصادية والقوة العسكرية ونفوذها السياسي في النظام الدولي، حيث اصبحت عاملاً مؤثرا في توازن القوى .

وقد حصلتتطورات في العقدين الماضيين في اواخر القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين منالتفاعلات الدولية القائمةوهي نشوء وتشكيل قوة عظمى جديدة ووجود قوة قائمة الأمر الذي قد يؤدي إلى حصول توتر في العلاقات الدولية بين القوة الصاعدة والقوة القائمة، والذي قد يؤدي إلى إعادة تشكيل توازن القوى على مستوى العالم، وقد تقوم القوة القائمة المهيمنة بالتأثير على عملية تشكيل قوة عظمى جديدة وتقاومها لأنَّ ظهور هذه القوة الصاعدة يلحق الضرر بمصالح القوة القائمة.

وقد لا يختلف اثنان إزاء التسليم بأنّ الصين دخلت المسرح الدولي، وفي الواقع لم تغِب الصين عن هذا المسرح وبقيت لاعباً ذا دور حاسم في العلاقات الدولية ، ومع ذلك كانت دورية الشؤون الخارجية (Foreign Affairs) هي التي طرحت في مقالة معمقة قبل سنوات قليلة السؤ ال الكبير:هل للصين أي أهمية؟ "، فأن الصين تلعب دوراً حاسماً في القضايا الدولية، مع منع انتشار الأسلحة النووية إلى التغيير المناخي، علاوة على ذلك كونها في قلب السجلات الوطنية المثيرة للنزاع على قضايا مثل فقدان الوظائف، والعجز التجاري، وحقوق الإنسان.

ومع تزايد أهمية الصين، ثمّة توق شديد في الولايات المتحدة وعبر العالم إلى فهم أفضل للصين، وإمكاناتها، وتأثير صعودها على الشؤون الدولية والإقليمية والوطنية وعلى المصالح المشتركة، وعلى حياتنا الخاصة (غيل، 2009،ص 10).

ومنذ أواخر الثمانينات حتى مطلع التسعينات وحسب التغيرات الهائلة التي شهدتها أوروبا وتفكيك الاتحاد السوفيتي، كان يتوقع عدد غير قليل في الغرب بأنَّ



الصين سوف يؤول مصيرها إلى مصير الاتحاد السوفيتي وأعربوا عن اعتقادهم أن الاستقرار في الصين سيكون هشاً وضعيفاً (تشنج دونج، 2003، ص 16).

وهناك عدد كبير من يؤكد على أن الصين قطعت مسافة كبيرة في نهجها الإصلاحي، وأن قيادتها لا تريد ركوب الحصان بالعكس كما فعل ميخائيل جورباتشوف، وأن الإصلاحات التي تطبقها هي إصلاحات مدروسة بعناية، ويجب الأخذ بها ببطء وحذر، وأن القرن الحادي والعشرين هو في الواقع قرن جمهورية الصين الشعبية، خاصة وأن الحقائق والمعطيات تتحدث بطلاقة عن نفسها (الطش، 2002، ص9).

ويعتبر النمو الصيني الكبير في آسيا تطوراً هائلاً في النظام العالمي من خلال اقتصادها القوي المتطور بسرعة هائلة، حيث استطاعت أن تحول اقتصادها إلى اقتصاد ديناميكي متسارع النمو، أضف إلى ذلك سياستها الخارجية السلمية، والتي تهدف لربط دول عالمية عديدة بها.

فالصين تمتلك كل العناصر والمقومات الأساسية من جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية والجغرافية والسكانية، وبالتالي هي عناصر أساسية لظهور قوة إقليمية أو عالمية في العالم، وستكون الصين قوة منافسة ومؤثرة في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وأن هناك احتمالية لبلوغها مرحلة القوة المهيمنة خلال السنوات القادمة من هذا القرن، حيث قام الصينيون بوضع خطط لبلوغ هذه المرحلة منتصف القرن الحادي والعشرين.

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير الصعود الصيني على شكل النظام الدولي والمحاولات الصينية لإقامة نظام دولي يتمتع بتعدد الاقطاب، وما قد تحدثه القوة الصاعدة الجديدة من تغيير في عملية توازن القوى في النظام الدولي القائم، وتوتر في العلاقات الدولية بين القوة الصينية الصاعدة والقوة الأمريكية القائمة المهيمنة، وهذا ما ستحاول الدراسة الوصول إليه.



3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أي مدى يمكن تصور صعود الصين إلى أن تصبح قوة تستطيع تغيير شكل النظام الدولي، وذلك لأن الصين قوة صاعدة ومن المحتمل في المدى القريب أن تصبح قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية بحيث تنهي نظام أحادية القطبية نظراً لتطورها ونسبة نموها الاقتصادي، أضف إلى ذلك زيادة نسبة إنفاقها العسكري، كما وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على التطور التاريخي لهذه العلاقة بين الدولتين، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث تميزت العلاقات بنوع من الوفاق وذلك منذ عام (1979) عند إقامة العلاقات الدبلوماسية ما بيّن كلا الدولتين، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مقومات النمو الصيني والعوامل المؤثرة فيها سواء كانت داخلية أو خارجية وأثرها على النظام الدولي القائم، وذلك من خلال تحليل عناصر القوة التي تمتلكها الصين كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو عسكرية، والتي تؤهل الصين لأن تكون لاعب سياسي مؤثر في العلاقات الدولية كقوة عالمية.

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة بأنَّها سوف تقوم بدراسة قطب صاعد والذي يتمثل بالصين وقطب يتراجع والذي يتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك استناداً إلى نسبة النمو الاقتصادي التي يحققها كل منهما، كما تكمن أهمية هذه الدراسة بأنَّها سوف تتعرض لمستقبل النظام الدولي وإمكانية التغيير فيه، أضف إلى ذلك أن هذه الدراسة سوف تلقي الضوء على أهم التطورات الأخيرة بين كلا الدولتين والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

5.1 حدود الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الفترة الزمنية بين عام (1990-2010) وهي الفترة التي شهدت تحولات في العلاقات الدولية في بداية التسعينيات من القرن الماضي واستمرت آثارها إلى القرن الحالي، والمتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك



المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، وظهور النظام العالمي الجديد، وتسارع النمو الصيني في جميع المجالات والجوانب، فاقتصادياً ضاعفت إجمالي الناتج المحلي، وسياسياً استطاعت الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال الحكومة التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي، وتكنولوجياً عملت على تنامي القدرات التكنولوجية الصينية من خلال سياسة تشجيع نقل وإنتاج التكنولوجيا وتمثل ذلك في غزو الفضاء، وعسكرياً بذلت جهداً كبيراً لتحديث قواتها المسلحة وزيادة إنفاقها العسكري.

6.1 فرضيات الدراسة:

1. المتغيرات الداخلية والخارجية ساهمت في صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي.
2. تمتلك الصين عناصر القوة التي تؤهلها للعب دور مؤثر في العلاقات الدولية والتأثير على القوة القائمة.
3. طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ساهم في صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في القوة القائمة.

7.1 أسئلة الدراسة:

تطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً حول مدى تأثير الصعود الصيني على شكل النظام الدولي، وستحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مقومات الصعود الصيني؟
2. ما هي التحديات التي تواجه النظام العالمي في ظل الصعود الصيني وتأثيرها على شكل النظام الدولي؟
3. إلى أي مدى يمكن أن تؤثر طبيعة النظام الدولي في المرحلة الحالية على صعود الصين؟
4. ما هو دور الصين في النظام الدولي ؟
5. ما هي الرؤية المستقبلية للصعود الصيني ؟



8.1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل النظم، وهي من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها في الأوساط الأكاديمية المتخصصة ، وينظر إليها دُعاتها إلى أنها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقاته التبادلية سواء في الظروف الطبيعية أو ظروف الأزمات، وبالكيفية التي تساعد في النهاية على تحديد القوى والأسباب التي تدفع إلى تطور النظام السياسي الدولي وانتقاله من شكل معين إلى شكل آخر مختلف.

ومن أهم الآراء والأفكار التي عبّر عنها دُعاة نظرية النظم في العلاقات الدولية، حيث يعتقد ماكليلاند أنَّ النظام الدولي هو طبيعيته نظام متعدد الأبعاد، فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة ضخمة جداً من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية، وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة، وهو ما يعني بعبارة أخرى تداعي التفاعلات الدولية في مساق الأفعال وردود الأفعال (مقلد، 1979،ص 72).

ويعرف هولستي النظام بأنة (أية مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سواء كانت قبائل، دول، أمم، أو إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقا لمسالك مرتبة)، بينما يعرفه كل من ليرج والسيد بأنة (نمط ذي خصوصية من النظام الاجتماعي وهو ترتيب يوجد عندما تقوم وحدات فاعلة أفراد كانوا أم جماعات لتبرير وتحديد العلاقات فيما بينها بشكل يمكننا من تحديد سلوك محور النظام الفرعي فهو جزء من النظام الكلي . (Charles, 1990)

وكذلك من الآراء التي عبّر عنها دُعاة نظرية النظم في العلاقات الدولية، حيث يصف دوجرتي النظام الدولي بأنَّه كيان ذو طبيعة قابلة للتغير المستمر، وهو إذا كان في حالة من النمط أو التطور في مرحلة فإنَّه قد يظهر على وشك التقوض والانهيار في مرحلة أخرى، وبيّن هذين البديلين المتطرفين من القابلية للتطور إلى فقدان المقدرة على الاستمرار، يحاول النظام أن يحتفظ بأدائه الطبيعي بشكل أو بآخر، ولكن في كل الأحوال يظل هناك تغيير.



ويتعرض دوجرتي لبعض المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في تفاعلات الأطراف الفاعلة في النظام العالمي فيقول أن لهذا النظام ديناميكاته السياسية والنفسية الخاصة به والتي تجد جذورها في الأيديولوجيات وتراكيب القيم و المعتقدات، وفي السيكولوجية الاجتماعية للجماهير، وفي اتجاهات النخب المسؤولة عن اتخاذ القرارات، وفي شبكات الاتصال الدولي التي تقوم بضخ المعلومات والحقائق إلى كل أركان النظام العالمي.

فإنَّ نظرية النظم في العلاقات الدولية تمثل أشمل أدوات التحليل وأقدرها على ربط حقائق السياسة الدولية المتداخلة ببعضها في وحدة عضوية متكاملة، وقد ذهب أصحاب الآراء شوطاً كاملاً في دفاعهم عن هذه النظرية (مقلد،1979،ص74).

9.1 مصطلحات الدراسة:

1-النظام الدولي : حيث أن المقصود به هو ذلك المجتمع الذي يستند على قوة المعلومات التي أصبحت حجر الزوايا في مختلف مجالات الحياة في المجتمع ، فالانفجار المعرفي وانهيار الحواجز الجغرافية و التطور التكنولوجي و تقلص قيمة المكونات المادية أصبحت هي السمات الرئيسية لهذا النظام . و يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل ووفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية ويرجع ذلك الى نهاية الحرب العالمية الثانية ويؤرخ المؤرخون له منذ بداية انشاء الامم المتحدة . (فوزي، 1993،ص80).

وتشير التحولات والتغيرات في البنية السياسية للنظام العالمي الاحادي القطبية ان الهيمنة المركزية للولايات المتحدة قد اخذت بالانحسار والتراجع في مناطق كثيرة في العا لم، بعد فشل مخططاتها الاستراتيجية وعدم قدرتها على فرض هيبتها وقوتها وذلك خلال السنوات الاخيرة في القرن العشرين والسنوات الاولى من القرن الحالي، ونحن على تخوم نظام التعددية القطبية سيبقى نفوذ واشنطن ولكن ستنتهي المركزية الاحادية،وستكون متواجدة ليس كقوة مركزية احادية خاصة وان مصالح القوة المتعددة للنظام المقبل ستكون متداخلة فيما بينها ، فروسيا هي الدولة التي تزود اوروبا بمعظم احتياجاتها من الطاقة ، والصين هي اكبر مقرض للولايات المتحدة



الامريكية، مما يعني ان اي حرب ستنشب بين هذه القوة ستكون مدمرة لتطال المنظومة باكملها يمكن القول بان القرن الحالي يمكن عنونته بنظام القطبية المتعددة والمفتوحة عبر محور الحركة الدولية والتي يبرز بها دور روسيا والـ صين وقوة دولية صاعدة جديدة . (قويدر، 2009).

ومن المفكرين الذين برزوا في ظل لحظة احادية القطبية المفكر الامريكي نعوم تشومسكي، حيث قدم وصفا دقيقا للمرحلة الراهنة التي يمر بها النظام الدولي ونعني مرحلة احادية القطب ، إلا أنه لم يناقش المسألة التي يدور حولها الجدل بين علماء العلاقات الدولية منذ حين وهي توافر الشروط الموضوعية لتحول النظام العالمي من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب .

2 - **القوة الاقتصادية** : وهي احدى مقومات عناصر قوة الدولة والمقصود بها قدرة الدولة على استغلال جميع امكانياتها الاقتصادية بكل ما تملكة من موارد، او ما يمكنها الحصول علية لتنفيذ إستراتيجيتها ويأتي في مقدمتها الموارد الصناعية .وهي تعني الموارد الطاقاوية حيث لا يمكن اغفال القوة الاقتصادية في الوقت الراهن ، فبعد ان كانت السياسة تقود الاقتصاد اصبح الآن الاقتصاد هو الذي يقود ويحرك السياسات، والموارد الاقتصادية تنقسم الى : موارد متاحة فورا وهي الموارد الإستراتيجية والثروات الطبيعية وموارد يمكن توفيرها بعد وقت محدود والتي يحتاج اعدادها الى فترة قصيرة ، اما النوع الثالث فهو الذي يمكن الحصول علية بعد تعديل المنتج الأصلي وتكون فترة طويلة نوع ما . (الحديدي، 2008)

3- **القوة العسكرية** وهي احدى العوامل المؤثرة في قوة الدولة ، حيث تعد الركيزة الاولى والضمان الرئيسي لتحقيق أمنها القومي، كما وتؤثر بشكل مباشر على تحديد مسرح الحرب .وهي تنقسم الى قوة تقليدية وقوة نووية ويؤخذ في الحسبان عند قياس هذه القوة نوعيتها وكفائتها ، ويقصد بالقوة النووية اجمالي الذخائر النووية ووسائل نقلها واطلاقها وتنقسم الدول من حيث امتلاكها هذه القوة الى :

أ- دول تمتلك القوة النووية .

ب- دول في مقدورها امتلاك هذه القوة .

ج- دول ليس في مقدورها امتلاك هذه القوة . (أبو عامود، 2006)

4 - النفوذ السياسي:وهي احدى العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي، حيث يقصد بها مدى قدرة الدولة في التأثير على المسرح الدولي سواء الدور المحلي اوالدور الاقليمي او الدور العالمي ، وهي الوجه الثاني للقوة السياسية وهي ممارسة عن طريق تفاعل إجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والسيطرة والهيمنة والإرغام والإكراه، وتوجد أشكال متعددة من النفوذ تتراوح ما بين الترغيب والإستمالة والإقتناع إلى السيطرة والهيمنة والردع والإكراه . (أبو عامود، 2006، ص110)



الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تمهيد:

شاع استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد كأهم ملامح فترة ما بعد الحرب الباردة، وشهدت بدايات العقد الأخير من القرن العشرين انفجارا معرفيا تمثل في الكتابات الأكاديمية ووسائل الإعلام التي تناولت هذا المفهوم، على حين شهد النصف الأخير من هذا العقد ندرة نسبية في الكتابات الأكاديمية والسياسية التي تناولته، وربما يرجع هذا السبب إلى عامل رد الفعل وما يمكن استنتاجه من حجم الدعاية والتوظيف للمفهوم في فترة حرب الخليج حيث كان اكبر مما حوى هذا المصطلح من إمكانات حقيقية لبدايات عصر جديد .

فالنظام الدولي اليوم يعيش مرحلة تاريخية مهمة من التحولات والمستجدات السريعة والمتلاحقة ذات أبعاد عديدة، تترك أثارها الواضحة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقضايا الحرب والسلام، وفي العلاقات الدولية عامة . (احمد، 2003، ص7)

هناك اجماع بين الباحثين والمفكرين في مجال العلاقات الدولية منذ منتصف التسعينيات على المفهوم العام للنظام العالمي الجديد، بمعنى تداعي النظام الدولي القديم، وتغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول ولكن هناك بعض الاشكاليات والتعقيدات المطروحة على صعوبة التنبىء بمستقبل واتجاهات تطور النظام العالمي الجديد، تجعل من سيناريوهات المستقبل مهمة علمية شاقة، خاصة ان الظاهرة في طور التشكيل والتكوين .

واذا كانت معظم الدراسات والكتابات التي تناولت النظام العالمي الجديد قد اشارت الى جملة التناقضات التي تحملها الصورة الراهنة للنظام العالمي الجديد، كالهيمنة على المؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى الامم المتحدة من قبل قوة عظمى، والاثار السلبية المباشرة والغير المباشرة لسيطرة الشركات متعددة الجنسيات



والتكتلات الاقتصادية العملاقة وكذلك السعي الى تدويل ونشر القيم والمفاهيم الثقافية والسياسة الغربية . (احمد، 2003، ص 17)

ولقد ولد مفهوم النظام الدولي الجديد مع وصول الحرب الباردة الى نهايتها بصيحات ودعوات كان اولها تلك التي اطلقتها وكالة الجنوب، في دراسة ظهرت عام 1990 حيث راجعت الوكالة السجل الحديث للعلاقة بين الشمال والجنوب ولدى استعراضها للحالة البائسة في اماكن الهيمنة الغربية التقليدية، دعت الوكالة لايجاد نظام دولي جديد يستجيب لمطالب الجنوب في العدل والمساواة والديمقراطية في اطار المجتمع الدولي ولكن هذه الدعوة لم تلق اي اهتمام يذكر .

وبعد فترة من هذه الدعوة استخدم جورج بوش الاب في بداية العقد الاخير من القرن العشرين عبارة النظام الجديد لتكون غطاء بلاغيا لحربه في الخليج، حيث اعلن الرئيس بوش ان الولايات المتحدة سوف تقود نظاما دوليا جديدا وتشرك شعوب العالم على اختلافها في قضيه مشتركة من اجل تحقيق طموحات البشر العالمية وهي السلام والامن والحرية وحكم القانون.(تشومسكي،2000)

وفي هذا السياق يجب التنويه الى ان كلمة نظام في عبارة " النظام الاقتصادي العالمي الجديد " تعني order اي ترتيب الاوضاع على نسق معين ينطوي على علاقات معينة وقواعد سلوكية خاصة وبالتالي يصبح مفهوما ان يقوم نظام عالمي world order يتكون من مجموعة من القواعد المنظمة للعلاقات بين الاطراف محددة من خلال آليات معينة .

وقد تكون الاجزاء المختلف ة المكونة للاقتصاد العالمي مجموعة الدول او المنظمات الاقتصادية الدولية او الشركات متعدية الجنسيات او قد تكون المنظمات الاقليمية التي تعمل من خلال نظم معينة نقدية ومالية وتجارية تشكل بمجموعها النظام الاقتصادي العالمي. (عبدالحميد، 2004،ص16)

ولعل من الضرور ي الاشارة الى انه عند الاقتراب اكثر من مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ان يتم التفرقة بين ثلاثة مفاهيم تتداخل احيانا وهي المجتمع العالمي والتنظيم العالمي والنظام العالمي .

المجتمع العالمي :- يمثل الاطار الذي يشكل بنيان النظام العالمي .



التنظيم العالمي :- هو التعبير المؤسسي والقانوني للنظام العالمي .

النظام العالمي :- هو مجموعة الحقائق والمكونات التي تحكم علاقات المجتمع العالمي وتنظيم علاقات الدول ببعضها البعض من خلال اليات مؤسسية، اي مرتكزات معينة تمثل محاولة دراستنا في الجانب الاقتصادي وفي الاليات التي تحقق الاتساق بين تلك العلاقات . (شرف، 1992،ص13)

ومن ناحية اخرى يجب التفرقة بين الاقتصاد الدولي، والنظام الدولي، والنظام الاقتصادي العالمي .

فاصطلاح الاقتصاد الدولي :- يشير الى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامه لاول مرة في التاريخ في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية وهي الفترة التي ازدهرت فيها التجارة بين الدول، اما قبل هذا التاريخ فقد كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول ضعيفة، ومع الثورة الصناعية والانتقال الى مرحلة الرأسمالية الصناعية في اواخر القرن الثامن عشر، واكتشاف النقود ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي وتزايدت العلاقات الاقتصادية بين الدول وظهرت الحاجة في القرن العشرين الى تنظيم العلاقات الدولية فظهر ما يعرف بالنظام الدولي . **اما النظام الدولي :-** يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل ووفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية ويرجع ذلك الى نهاية الحرب العالمية الثانية ويؤرخ المؤرخون له منذ بداية انشاء الامم المتحدة .

اما النظام الاقتصادي العالمي :- فهو الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينيات وتتحدد بوضوح مكوناته مع بداية التسعينيات التي شملت بجانب الدول المؤسسات الدوليه او العالمية والشركات متعددة الجنسيات العالمية النشاط ، والتكتلات الاقتصادية العالمية التاثير وغيرها من الفاعلين او المؤثرين في العالم .(فوزي، 1993،ص80).

فأن اصطلاح عالمي يكون اكثر اتساقا وانسجاما وتعبيرا عما يحدث في المرحله الحاليه من تطور ذلك النظام الاقتصادي العالمي الجديد على مستوى العالم حيث يشير اصطلاح عالمي الى الصفه الرئيسيه التي تشكل النظام في الوقت الحاضر

وهي صفة العولمه Globalization، حيث تزايدت فيه درجة الاعتماد المتبادل Interdependence بفعل الثوره التكنولوجيه والاتصالات التي حولته الى قريه عالميه لتختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية، وتحولت فيها الصناعة حيث كانت محرك النمو الى العالمية، من حيث توجهها نحو السوق العالمية او من صنع سياستها الإنتاجية من منظور عالمي في ظل مواصفات الجودة العالمية الايزو ISO بل وتزايدت فيه أهمية الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى العالم ، والتي تباشر سياسات واستراتجيات عالمية للإنتاج والتسويق تجاوز الحدود السياسية للقوميات المختلفة بل واتجهت في الأذواق في مختلف الدول إلى التشابه، بحيث يرى البعض أن هناك احتمالا قويا لمولد المواطن العالمي. (البيلاوي، 1990،ص51)

وفي هذا الاطار يمكن ان يعتبر نظام الاقتصاد الدولي جزءا من نظام الاقتصاد العالمي ولعل شيوع استخدام مفهوم (النظام الاقتصادي العالمي الجديد) انما يشير الى زيادة العوامل والمتغيرات والظواهر التي تتخطى حدود القومية في الوقت الراهن او الحالي .

ويلتصق اصطلاح "الجديد" في مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد للاشارة الى ان هذا المفهوم هو مفهوم ديناميكي، ليشير دائما الى ان النظام الاقتصادي العالمي الحالي هو في طور التكوين والتشكيل للمقارنة بالنظام السابق له في مرحلة سابقة وفي اطار ما سيكون عليه من نسق في المستقبل .

ولإيضاح ذلك يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأت ملامحه تظهر وتتحدد مع بداية التسعينيات هو في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالمرحلة السابقة، حيث انه يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه تمشيا مع المرحلة التطورية التي بلغها، والتغيرات العالمية التي حدثت والآليات الجديدة التي نشأت .(عبدالحميد، 2004، ص 18)

وان عالم ما بعد الحرب الباردة الذي لا يزال في ظهور التشكل هو عالم مختلف الى حد كبير، مختلف في شكله البنيوي ونسق تفاعلاته ومضمون المقولات التي يبشر بها والاهم من ذلك هو عالم محاط بثورة تكنولوجية أثرت بعمق في منظومة القيم الاجتماعية وشكل الاقتصاد الدولي وقدرة الأمم على التخاطب والتواصل .

وعلى الصعيد الاستراتيجي إن ما نشهده اليوم هو بداية بنية عالمية جديدة للقوة ستشكل اتجاهات السياسة الدولية على المدى المستقبلي المنظور، وأننا أمام تحولات واضحة في النمط الكلي للمعطيات . ويمكننا ملاحظة تحول في مراكز الاهتمام الاستراتيجي لدى القوى الفاعلة في البيئة الدولية، وفي المشهد الجديد هناك دول ومناطق ارتفعت مكانتها الجيوسياسية، في ما تقلصت هذه المكانة أو تم إعادة تعريفها في مناطق اخرى .

وفي ضوء الموجة الراهنة للعولمة أصبحت البيئة الدولية اكثر تداخلا ولكنها لم تصبح بالضروره اكثر تشابكا، ولا شك إن التكنولوجيا الجديدة قد ساهمت في رفع وتيرة تداخل العلاقات على صعيد عالمي، لكنها إذا ألغت المسافات الجغرافية فأنها لم تلغي التباينات الاجتماعية، ولا تزال هناك فروق كبيرة على مستوى منظومات الضبط الاجتماعي والثقافي ذات الدلالة الحاسمة وبالطبع على صعيد بيئة الخيارات السياسية .

وعلى الرغم من الزمن المعولم هذا، فأن الجغرافيا السياسية بدت مجددا صاحبة شأن في العلاقات الدولية وهي ستظل محور ارتكاز في السياسة الخارجية للقوى الكبرى وان احداث الحادي عشر من ايلول سبتمبرعام 2001 في الولايات المتحدة قد اكدت هذه الحقيقة وذلك بعد ان اوحت تطورات نهاية العقد التاسع من القرن العشرين بأن الجيوبولتيك قد تراجع لمصلحة العولمة وطوفان المعلوماتية والانترنت، ولقد فرضت احداث الحادي عشر من ايلول سبتمبر نفسها كفاصل تاريخي في مسار العلاقات الدولية وهي اولى الاحداث الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

ويمكن القول ان نظرية العلاقات الدولية بالمعنى الحديث للكلمة قد اخذت طريقها للوجود مع توقيع ويستفاليا في المانيا في العام 1648 فهذه المعاهدة التي شاركت فيها الدول الاوروبية الكبرى قد ارست نظاما جديدا للعلاقة بين الدول الاوروبية بعد ان تمكنت من وضع حد لحرب الثلاثين عاما التي جرت بين الكاثوليك والبروتستانت، كما ادت معاهدة ويستفاليا الى انهاء النظام الاقطاعي القديم ودفعت باتجاه تشكيل الدولة بمفهومها الحديث . (المرهون، 2004).



2.2 طبيعة النظام الدولي

ومن خلال عرضنا الموجز عن مصطلح النظام الدولي الجديد، فلا بد من القيام بتحليل طبيعة النظام الدولي وتحليل العوامل المؤثرة في النظام الدولي الجديد وذلك من خلال المراحل الآتيه :

أولاً: النظام الدولي بعد الحرب الباردة

أدت ولادة النظام العالمي الجديد مع بداية التسعينات من القرن العشرين حيث اتضح لنا ردود افعال متباينة، وبالمراجعة المسحية لأدبيات النظام العالمي اتضح لنا ان هنالك ثلاثة اتجاهات فكرية رئيسية :- اولها يقول بوجود نظام عالمي جديد، وثانيها ينفي وجود هذا النظام وثالثها يرى ان هذا النظام لا يزال قيد التشكيل والتبلور . (احمد، 2003، ص8).

وسوف نستعرض هذه الاتجاهات بصورة موجزة على النحو التالي :-

الاتجاه الاول:وجود نظام عا لمي جديد :- فقد تغير مفهوم القـوة فـي النظـام الدولي الحالي، فلم تعد القوة العسكرية تعرف قوة الدولة، وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وأصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا وكذلك أصبحت هناك دول لا تمتلك ق درات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد ، تغيرت طبيعة التحالفات مـن تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية، والثورة الهائلة فـي وسـائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، والتي انعكست بشكل كبيـر على سرعة التواصل وفي معدل التغير. فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من 1800 عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى واحتاجت كذلك إلى مائة عام تقريبـاً حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد علـى ربـع قـرن لتدخل الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن عبر التطور الك بير فـي مجـالات الفضاء والمعلومات، والعقول الالكترونية، والهندسة الفضائية.

وهكذا فقد أصبحت صدمة المستقبل حقيقة راسخة في الخمسينيات والـستينيات والسبعينيات، وأصبح المحرك الاقتصادي للاقتصاد العـالمي الجديـد مكونـاً مـن



صناعات الأنفوميديا؛ وهي الحوسبة والاتصالات والالكترونيات وهي أكبر الصناعات العالمية حيث بلغ رأس مالها أكثر من 3تريليونات دولار ، ومن السمات المهمة للنظام الدولي الراهن، بروز ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل، خاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد وأنواع الشركات المتعددة الجنسية وقد سبق أن أوضحنا دورها وحجمها على الصعيد العالمي.(الدباس، 2010)

كما ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان النظام موجود بصورة قاطعة ومؤكدة، ويرجع تبريرها بوجود هذا النظام بأن هناك متغيرات قد حصلت وهي انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز دور الولايات المتحدة الامريكية كقوة دولية مسيطرة على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية ، وكذلك تدعيم دور الامم المتحدة باعتبارها تجسد دور الامم المتحدة ، وتزايد مجموعة من المشكلات والتحديات الدولية الجديدة التي تتطلب تعاونا دوليا من اجل مواجهتها .

ويرى انصار هذا الاتجاه الى ان و جود النظام العالمي الجديد لا يؤدي بالضرورة الى عالم اكثر امنا وعدلا واستقرارا ، وانما يكون نظام عالمي جديد نتيجة للتغيرات والتحولات التي طرأت على النظام العالمي ادت ا لى الانتقال الى نظام عالمي جديد . (احمد، 2003، ص9)

الاتجاه الثانيعدم وجود نظام عالمي جديد :- عدم وضوح مفهوم النظام، فأحياناً يفسر هذا المفهوم على أنه نمط لتوزيع القوة بين الدول، وأحياناً أخرى يفسر على أنه نمط للعلاقات القائمة بين الدول الرئيسة في النظام ، وعدم وضوح الأسس التي يتم بموجبها قياس القوة وتوزيعها بين الدول؛ فالبعض من المحللين يركز على المفهوم العسكري للقوة، بينما يركز آخرون على القاعدة الاقتصادية كمعيار أساسي لتحديد قوة الدولة.

واستناداً الى البعد العسكري للقوة فإن النظام الحالي يوصف بأنه نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة، وإذا استندنا إلى البعد الاقتصادي يمكن الاستنتاج أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب.(الدباس، 2010)

فأن اصحاب هذا الاتجاه ينكرون بوجود نظام عالمي جديد وذلك رغم التحولات التي طرأت على الساحة الدوليةفأن التحدث عن هذا النظام هو وهم وخدعة ،

وظهر اتجاهان داخل هذا الاتجاه اولهما ينكر وجود نظام عالمي جديد وذلك نتيجة لحالة الفوضى وعدم الاستقرار التي اصابت العالم في اعقاب الحرب الباردة . ثانيهما يرى ان وجود المتغيرات الدولية الجديدة هي ترتيبات جديدة والتي تم استحداثها على النظام العالمي القديم فأن هذه المتغيرات ليست متغيرات جديدة في مضمونها واهدافها وانما هي متغيرات شكلية لا اكثر . (احمد، 2003، ص9)

الاتجاه الثالث: النظام العالمي قيد التشكيل والتبلور :- يرى إنه من السابق لأوانه الحديث عن نظام عالمي جديد بالمعنى العلمي الدقيق فهو لا يزال قيد التشكيل والتبلور، ولم تستقر معالمه بصورة واضحة بعد، وأن المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الدولي تمثل مرحلة انتقالية، تشهد اندثار بعض أسس وقواعد النظام الدولي القديم، وظهور أسس وقواعد لنظام دولي جديد، وسوف تستغرق بعض الوقت وتتسم بحالة من الفوضى الدولية، ويكتنفها غموض واضطراب ومظاهر لعدم الاستقرار في مناطق عديدة من العالم، ويرى أن القطب الأمريكي سوف يهيمن لمدة من الزمن. وبالرغم من تعدد الاتجاهات الفكرية السالفة إلا أن هناك اتفاقاً عاماً بين الباحثين في مجال العلاقات الدولية على وجود متغيرات وتحولات جديدة، جعلت العالم يبتعد تدريجياً عن النظام الدولي السابق الذي ظهر عقب الحرب العالمية الثانية والذي استند على نظام القطبية الثنائية ودخل العالم مرحلة جديدة، وهذا رأي غالبية الباحثين والفقهاء . (ابو الخير، 2007)

وبناء على ما سبق يمكن بلورة عدة ملاحظات على الاتجاهات السابقة :-

1. نلاحظ ان هناك اتفاق بين الباحثين والمفكرين في مجال العلاقات الدولية بوجود متغيرات وتحولات جديدة ادت الى الابتعاد عن النظام الدولي السابق الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية والذي كان يتمثل في نظام ثنائي القطب والذي انهار مع انهيار الاتحاد السوفيتي .
2. ان التركيز كان في هيكل النظام العالمي الجديد على مفهوم القوة وعناصرها، ومدى قدرتها على التاثير في سلوك الدول وفي توجيه السياسية الخارجية في الدول .
3. هناك اراء وافكار متعددة بشان النظام العالمي الجديد ، والتي تصاغ من

حيث السمات والمنطلقات الفكرية المختلفة للبحث عن هيكل النظام وتحديد القوى الفاعلة في النظام العالمي الجديد، ومن هذه الاراء ان الاتجاه الرافض للنظام العالمي الجديد يرى ان هذا النظام يعادي العرب والمسلمين ودول الجنوب، وهناك اراء تقول ان هذا النظام الجديد هو استمرار للنظام العالمي القديم من خلال حدوث تغيرات دولية جديدة شكلية وليست تغيرات في مضمونها واهدافها . (احمد، 2003، ص9 و10).

فقد انتهت الحرب الباردة بنهاية التنافس الايديولوجي والسياسي والعسكري بين المعسكرين الشرقي والغربي وافرزت نهاية هذه الحرب تغيرات وتحولات سياسية وقانونية كان لها اثر كبير في السياسة الدولية والقانون الدولي العام . ان الامم المتحدة باعتبارها قمة التنظيم الدولي والقانوني فانها قد تأثرت بالتغيرات الدولية التي حصلت، حيث كانت الحرب الباردة تلعب دورا واضحا في تحييد القرار الدولي من خلال اتباع سياسة خاصة بعدم تدخل الامم المتحدة في شؤون الدول العظمى او في مناطق نفوذها. اما اليوم فالسياسة الخاصة بالامم المتحدة قد تغيرت وذلك من خلال سياسة القطب الواحد ومحاولته المستمرة في توظيف القرار الدولي الصادر عن الامم المتحدة وذلك بما يخدم مصلحتها .

وبانتهاء الحرب الباردة وضع تصورا لاطار جديد لعلاقات الدول يتماشى مع الوضع القائم، ويتضمن هذا الاطار مجموعة من المبادىء اهمها البناء الايدولوجي بوصفه اساسا للعلاقات الدولية وذلك بسبب انتهاء عصر الايدلوجيات المتباينة وتقوية مجلس الامن الدولي بصورته الحالية، وتوسيع نطاق صلاحيات الامم المتحدة باعتبارها الالية المنوطة بها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وترسيخ الديموقراطية وحقوق الانسان . (النعيمي، 2009، أ).

وقد ادت نهاية الحرب الباردة الى تشوش عميق في العلاقات الدولية كان له تأثير مهم على الامم المتحدة وكان من الطبيعي ان يبدأ الحديث عن نظام اممي او مؤسساتي جديدفقد ساهمت نهاية الثنائية القطبية في بروز اقطاب جديده فقد ظهرت المانيا واليابان على الساحة الدولية كفاعل مؤثر حيث بدأت هاتين الدولتين بالمطالبة بمقعد دائم في مجلس الامن يمكنهما من اضافة بعد سياسي لقوتهما



الاقتصادية .

وقد كانت معظم نقاشات الدول تدور حول اصلاح مجلس الامن وذلك خلال 1991حيث ان مجلس الامن كان في هذه الفترة قد عاود نشاطه ، خاصة بعد تدخله في حرب الخليج والذي اشعر الدول الاعضاء بامتداد السلطات التي يتوفر عليها هذا الجهاز ورغم جميع المحاولات للدول الاعضاء في احداث تغيير في تركيبة مجلس الامن الا انه كان مسيطرا عليه من قبل احادية القطب والتي ترسم جميع القرارت الدولية والتي تتخذها تحت غطاء حفظ السلم والامن الدوليين (غلمان، 2006).

مع وصول الحرب الباردة إلى مرحلتها الاخيرة والنهائية اخذنا نشاهد تغييرين اساسيين في عالم السياسة والعلاقات الدولية، فمن جهة دخلت القوتان المتنافستان قوّة الغرب وقوّة الشرق وبعد ان استخدمتا كافة امكاناتهما المادية والمعنوية في ارعاب بعضهما البعض وايجاد نوع من موازنة الخوف، دخلتا الآن مرحلة جديدة تخلو في الظاهر من التناقضات والمخاصمات، ومن جهة اخرى فانه لا يوجد تصور واضح عن العالم والنظام الذي يريد ان يحل محل النظام القديم كما انّه لا يبعث على الامل على الاقل من جهة نظر العالم الثالث.

وتمتاز هذه الفترة بخصوصية الانخفاض التدريجي لاعتبار دور القوة العسكرية والزيادة الكبيرة لدور القوى الاقتصادية، وقد ادت التطورات المذكورة والتي نجمت اساساً من الحدث الكبير لهذا القرن وهو انهيار المعسكر الشرقي إلى ايجاد تغييرات جذرية واساسية في كثير من المفاهيم والقيم التي كانت تعتبر احياناً مبادىء ثابتة لا تقبل التغيير في مسرح السياسة العالمية والعلاقات الدولية، وحلت بدل تلك المبادىء اساليب وقيم وبناء جديد للقوة وسلسلة مراتبها . (الكاظمي، 1992)

وفي نظرة اجمالية وكلية نرى بوضوح تام ان التحولات التي طرأت على اسس وبناء القوة في العالم كانت على حساب الآلة والقوة العسكرية التي كانت تضبط العلاقات الدولية من خلالها في فترة الحرب الباردة، ولصالح العوامل الاقتصادية والخبرات الفنية، ولكننا يجب ان لا نستبعد عن الاذهان هذه الحقيقة وهي ان القوة العسكرية ما زالت تتمتع بدور كبير في الوقت الراهن في سلسلة مراتب العناصر التي تشكل القدرة الوطنية، وبعبارة اخرى فما دامت المباحثات الطويلة والمتعلقة



بنزع الاسلحة النووية لم تصل بعد إلى نتيجة نهائية وقطعية فانه سنشاهد ولسنوات طويلة جداً نظاماً ثنائي القطب في بناء القوة العسكرية المرعبة في العالم.

وإذا ما اردنا تحليل اساليب وكيفية توزيع وتشكيل القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية المختلفة فاننا سنعود وفي اعلى المستويات اي في منظمة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي إلى البناء التقليدي القديم للقوة والى الاتفاقيات المبرمة في اعقاب الحرب العالمية الثانية وبعبارة اخرى فاننا ما زلنا نرى خمس دول قوية تتمتع هي فقط بحق النقض الفيتو وهذه الدول هي الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين، وسيبقى الوضع الحالي على ما هو عليه ولن يطرأ عليه اي تغيير في المستقبل طالما بقي ميثاق الامم المتحدة من دون اعادة النظر فيه وادخال تعديلات جديدة عليه وعلى طول فترة الحرب الباردة والتناقض الذي كان يحكم العلاقات بين الشرق والغرب كانت قرارات هذا الجهاز المعني بحفظ واقرار السلام والامن في العالم تصل إلى طريق مسدود وذلك بسبب التناقض القائم بين مصالحها الخاصة ولكنه وبعد زوال الشيوعية وانهيار الامبراطورية السوفيتية اخذت الخلافات تخف حدتُها بين اعضاء هذه المجلس الدائميين، ويبدو ان المستقبل سيشهد تنسيقا اكثر بين هذه الدول للخروج بقرارات متفق عليها، والدليل البارز على ذلك هو صدور قرارات متتالية من مجلس الامن في القضايا العالمية المختلفة منها ازمة الخليج والعراق حيث تم التصويت على تلك القرارات باتفاق وتفاهم كامل بين الدول التي كانت تعتبر حتى الامس منافسة لبعضها البعض، الا انّه وكما جرت الاشارة إليه فان هناك قوى كثيرة في مرحلة التكوين على الساحة الدولية كالهند واليابان والبرازيل والمانيا حتى تعرب هذه الدول عن عدم رضاها بالوضع القائم حاليا في المنظمة الدولية وفي مجلس الامن بالذات وتطالب لنفسها بحصة اكبر في توزيع القوة في داخل جهاز يتولى مهمة حفظ الامن والسلام في العالم، اي مجلس الامن الدولي، ومن النقاط الغامضة الاخرى في البناء المستقبلي للقوة في العالم هي الاسئلة التي تدور حول امكانية قبول دول جديدة كأعضاء دائمة في مجلس الامن الدولي وتتمتع بحق النقض ــ الفيتو ــ اسوة بالدول الخمس الدائمة العضوية في الوقت الراهن، وكذلك حول



مطالبات بعض الدول وطرحها مسالة اعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة وايجاد تعديلات في اوضاعها السياسية والقانونية المفروضة من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

والنظام العالمي الجديد لم يأخذ اطاره المنسجم حتى تعرف المتغيرات التي ستطرأ عليه قليلاً ام كثيراً، الا ان الامر المسلم به هو ان عالم العقد الاخير للقرن العشرين دخل مرحلة حساسة جداً من عمره الطويل، وفي مثل هذه الاوضاع والظروف سوف يعمل كل واحد ان يغير صيغة وماهية ذلك وفقاً لمصالحه الخاصة (الكاظمي، 1994).

ثانيا : النظام الدولي الجديد احادي القطبية

شهد العالم ظاهره فريدة ونادره تمثلت في تفكك دولة عظمة واختفاؤها من التاريخ في الوقت الذي تابع فيه ظاهره تاريخية اخرى بالقدر نفسه من الندرة ، وهي تعاظم نفوذ دولة عظمى اخذت في التفرد بالشأن العالمي، فمع انحصار وتفكك الاتحاد السوفيتي وانشغاله بهمومه الداخلية ، كانت الولايات المتحدة الامريكية تحقق اكبر قدر ممكن من الانتشار العالمي ، وتحقق اكبر قدر من النجاحات والانتصارات السياسية والعسكرية، وتستغل التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصعودها الدولي كدولة وحيدة تتمتع بمواصفات ومقومات الدولة العظمى كلها super power (احمد، 2003ص11) .

فان حرب الخليج الثانية هي الحدث الأكثر وضوحا في ابراز النظام الدولي الجديد الذي اعلن عنه الرئيس الامريكي الاسبق جورج الاب جزافا في 13 /4 / 1991والذي اثار العديد من الاشكالات حول طبيعة هذا النظام فالبعض يعتقد ان النظام الدولي الحالي هو نظام احادي القطبية نظرا للقوة العسكرية الهائلة التي تملكها الولايات المتحدة ، فيما يعتقد اخرون ان النظام الحالي هو نظام متعدد الاقطاب .

اما التيار الاخر فانه يرى اننا الان بصدد مرحلة انتقالية لم تتحدد ملامحها بعد ، ومما لا شك فيه ان التباين في الرؤيا يعود الى سببين رئيسين هما : اولهما عدم

وضوح مفهوم النظام، فاحيانا يفسر هذا المفهوم على انه نمط لتوزيـــع القـــوة بـــين الدول، واحيانا اخرى يفسر على انه نمط للعلاقات القائمة بين الدول الرئيسية فـــي النظام . ثانيهما عدم وضوح الاسس التي يتم بموجبها قياس القوة وتوزيعهـــا بـــين الدول فالبعض من المحللين يركز على المفهوم العسكري في القـــوة بينمـــا يركـــز اخرون على القاعدة الاقتصادية كمعيار اساسي لتحديد قوة الدولة .

واستنادا الى البعد العسكري للقوة فان النظام الحالي يوصف بانه نظـــام احـــادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة ، واذا استندنا الى البعد الاقتصادي يمكن الاستنتاج بان النظام الحالي هو نظام متعدد الاقطاب (الدباس، 2010) .

قدم شارل كراوتهامر في مقالة عنو انها (لحظة الأحادية القطب) تبريرا للهيمنة العسكرية والحرب ضد مناطق كث يرة في العالم وابرزها الحرب ضد العراق وربط في الوقت نفسه هذه الحرب بالدور الجديد للولايات المتحدة بعـــد اختفـــاء الاتحـــاد السوفيتي كقوة عظمى من المسرح العالمي .

وفي النظام العالمي احادي القطب يمكن للحلفاء ولمنظمة الأممالمتحدة ان يلعبو ا دورا مساعدا بالنسبة للسد ياسة الأمريكية، مع ان دور الأمم المتحدة متضائل في فترة حرب الخليج والتي كان معظم القرارات الصادرة من مجلس الامن هـــي قـــرارات امريكية مسيطر عليها عوضا عن الامم المتحدة . (رياض، 2001).

وتشير التحولات والتغيرات في البنية السياسية للنظام العالمي الاحادي القطبيـــة ان الهيمنة المركزية للولايات المتحدة قد اخذت بالانحسار والتراجع فـــي منـــاطق كثيرة في العالم ، بعد فشل مخططاتها الاستراتيجية وعدم قدرتها على فرض هيبتهـــا وقوتها وذلك خلال السنوات الاخيرة في القرن العشرين والسنوات الاولى من القرن الحاليفأن ابرز ما يميز هذه التحولا ت هي عودة روسيا الى الرقعة الدوليـــة مـــع ولاية الرئيس بوتن ، ثم بروزها بقوة في ولايته الثانية حيـــث تمكنـــت مـــن حـــل المعضلات السياسية والاقتصادية والعكسرية التي طغت في العقد الاخير من عمـــر الدولة السوفيتية .

ونحن على تخوم نظام التعددية القطبية سيبقى نفوذ واشـــنطن ولكـــ ن ســـتنتهي المركزية الاحادية، وستكون متواجدة ليس كقوة مركزية احادية خاصة وان مصالح

القوة المتعددة للنظام المقبل ستكون متداخلة فيما بينها ، فروسيا هي الدولة التي تزود اوروبا بمعظم احتياجاتها من الطاقة ، والصين هي اكبر مقرض للولايات المتحدة الامريكية،مما يعني ان اي حرب ستنشب بين هذه القوة ستكون مدمرة لتطال المنظومة باكملها يمكن القول بان القرن الحالي يمكن عنونته بنظام القطبية المتعددة والمفتوحة عبر محور الحركة الدولية والتي يبرز بها دور روسيا والصين وقوة دولية صاعدة جديدة . (قويدر، 2009).

وشكلت الأعوامالتي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي وتحديدا الفترة من عام 1991- 2001 فترة ما اطلق عليها فترة القطب الواحد اي فترة السيادة الامريكية المطلقة على النظام العالمي .

وكما يشير العدد الاكبر من منظري التاريخ السياسي الحديث واغلب المراقبين الدوليين والمحللين السياسيين الى ان انهيار برجي التجارة العالميين في الولايات المتحدة الامريكية 2001/9/11 كانت هذه السنة الحقيقة التي قصمت النظام العالمي الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث كان في ذلك العام ظهور هشاشة في النظام الامريكي القوميوانهيار اسطورة اجهزة الحماية الامريكية في أن مكانة الولايات المتحدة الامريكية العالمية وسمعتها الدولية ونظرة العالم لها كقوه امبراطورية مطلقة قد تراجعت وانهارت ولو من الناحية النفسية منذ عام 2001 .

كما شكل من ناحية اخرى عودة روسيا الى الواجهة الدولية كقوة لم تكن الولايات المتحدة الامريكية تعتقد حتى وقت قريب بانها يمكن ان تعود ولو من الناحية المعنوية ضربة اخرى للهيمنة الامريكية على رقعت الشطرنج الدولية . (الفطيسي، 2010) .

وبالنسبة للنهوض الروسي والصعود الصيني الصاروخي، فيبقى التساؤل عن مدى قدرتهما في كسر احتكار الولايات المتحدة حكم العالم كقطب أوحد ، وينبع مستقبل روسيا من المزايا التي تتمتع بها، فمساحتها الشاسعة وامتلاكها للثروات والموارد الاقتصادية الهائلة، ومدى الحصانة الطبيعية التي تتمتع بها من ناحية العمق الجغرافي. مع ذلك فإن قيام روسيا كدولة عظمى دون العديد من المصاعب، فبمراجعة الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية لقوة روسيا نجد أنها اقتصادياً

خرجت منهكة من الحرب الباردة، فتجاوزت الديون سقف المئة مليار دولار، وتقلص الدخل القومي عام 1992 بنسبة 65% عن مستوى عام 1989. وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية 35 ضعفاً. وانعكس الوضع الاقتصادي على وضعها العسكري، فتراجع عدد الجيش الروسي من 4 مليون إلى مليون واحد، وانخفضت الرواتب، مما أثر سلباً على فاعلية الجيش باعتبار أن التدريب والتحديث غير واردين. واستشرى الفساد والفوضى والرشاوى في كل القطاعات مما جعل روسيا تتراجع عن تهديدها الصريح باستعمال حق النقض ضد أي قرار تحاول الولايات المتحدة استصداره، إن نجاح روسيا بالنزول إلى ميدان المنافسة على مركز القطبية رهن بنجاح «بوتين» في بناء اقتصاد قوي ومتين يسمح بترميم عمودها العسكري، ورهن بتخطيها العقبات التي ستضعها الولايات المتحدة في طريقها . (شندب، 2007).

وان كنا نؤكد على ان روسيا وحتى نهاية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين لا زالت غير قادره على منافسة الولايات المتحدة الامريكية في كثير من جوانب الصراع العالمي القطبي الا ان القوة العسكرية الروسية وخصوصا النووية تجعلها القوة العالمية الوحيدة والقادرة على مواجهة الولايات المتحدة الامريكية خلال الثلث الاول من القرن الحادي والعشرين على اقل تقدير(الفطيسي، 2010) .

بالنسبة للصين وصعودها، فأن الصين تشهد نمواً سنوياً يصل إلى 9%، وهي تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة واليابان في استهلاك السلع الكمالية والسيارات، وهي المستورد الرئيسي للحديد والألمنيوم والنحاس، حتى الأرز المحصول الرئيسي في الصين يتم تبوير المساحات الشاسعة المزروعة به وتحويلها إلى مجمعات صناعية . وفي العام 2004 أصبح ميناء شنغهاي أكبر ميناء بحري في العالم، وعجزت حركة الشحن البري العالمية عن تلبية طلب الصين نقل السلع منها وإليها، ورغم القفزات الهائلة في الاستيراد، فإن فائض الموازنة يزيد على عشر مليارات دولار، وتبلغ احتياطاتها من العملة الأجنبية 750مليار دولار . وقد بلغ العجز التجاري بين الصين والولايات المتحدة في العام 2005 حوالى 200 مليار دولار لصالح الصين.

أمطلى الصعيد العسكري فيبلغ عدد أفراد الجيش الصيني 5.2 مليون رجل، وانفاقها العسكري يبلغ 65 مليار دولار يزداد سنوياً، ولا تكتفي بما تنتجه مصانعها بل تعمد إلى شراء الأسلحة من الخارج، وخصوصاً من روسيا،وهذا التعامل يحمل في طياته العديد من الدلالات السياسية . كما تمتلك الصين السلاح النووي وتملك قدرة الضربة الثانية، وهذا مقلق للولايات المتحدة حيث يشكل توازن رعب نووي.

سياسياً، انعكست القوة العسكرية والاقتصادية للصين على دورها في العلاقات الدولية، وهي لا تستخدم أسلوب المواجهة مع الآخرين، وهذا ما سلكته إزاء الحرب الأميركية على أفغانستان والعراق، لكنها تقاتل بشراسة إذا مسّت مصالحها الاستراتيجية وهذا ما نلمسه من موقفها الثابت فيما يتعلّق بالقضية التايوانية.

ونلخص إلى أن قيام حلف روسي ــ صيني بدأت نواته تنمو في اتفاقيات شملت مجموعة من دول الاتحاد السوفياتي السابق في ما أطلق عليه «منظمة شنغهاي» وقد حصلت الهند وباكستان وإيران على عضوية مراقب في هذه المنظمة . (شندب، 2007).

ثالثا : نحو عالم متعدد الاقطاب

بعد انتهاء الحرب الباردة زاد الصراع في العالم للاتجاه الى عالم متعدد الاقطاب ويظهر ذلك اساسا في زيادة النمو السريع والمستمر للاقتصاد الصيني وارتفاع مكانتها الدولية والتي يعتبرها الرأي العام اهم حدث من شأنه يؤدي الى تحول العالم الى نظام متعدد الاقطاب ، وكذلك قرار الاتحاد الاوروبي في اجتماعات امستردام باصدار اليورو عام 1999 واعادة تعريف مبدأ الوحدة الاوروبية وتطبيق سياسات خارجية وامنية مشتركة، فان هذه السياسات تشكل تحديا مباشرا للدولار الامريكي والى تراجع وضع الولايات المتحدة الامريكية في القارة الاوروبية ، وكذلك من الاحداث التي من شانها ان تؤدي الى نظام متعدد الاقطاب وتقدم روسيا الاتحادية في سياستها واقتصادها وبذلها جهود كبيرة في دفع دبلوماسية (النسر ذو الرأسين) لكي تؤكد مكانتها كقوة كبرى مؤثرة في النظام العالمي ، وكذلك جهود اليابان لتصبح قوة سياسية واسترداد عافيتها كقوة اقتصادية ، وكذلك القوى الكبرى الصاعدة الهند



والبرازيل وزيادة قوة الدول النامية . (تشيماو، 2001،ص61-62)

وشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جدلا داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية والغربية، بل والعربية أيضا، حول مستقبل القوة الأمريكية ودورها في نظام ما بعد الحرب الباردة، الذي بدأ في التشكل، مع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم، وقد تركز هذا الجدل حول جملة التحديات التي تواجه أسس ومقومات القوة الأمريكية من جهة، والتحولات والتغيرات في موازين القوى علي الصعيد الدولي من جهة أخرى وقد تمحور هذا الجدل حول هل ينزع النظام الدولي إلي التعددية القطبية أم يعود إلي الثنائيةهذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، أم هل سيصير إلي حالة من اللاقطبيةتساوي فيها نفوذ الدول الكبرى مع المؤسسات الدولية والدول الإقليمية، وكيف ستتعامل الولايات المتحدة مع هذا التغير الجوهري في بنية النظام الدولي الذي تتربع على قمته منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وهل ستظل الولايات المتحدة فاعلا رئيسيا في هذا النظام أم سيتراجع دورها، وهل يمكنها المحافظة على انفرادها بقيادته وإعاقة تقدم القوي الأخرى، وقد زادت حدة هذا النقاش ما تزايد التأزم في السياسة الأمريكية دوليا خلال السنوات الثماني لحكم الرئيس الأمريكي الأسبق 'جورج دبليو بوش'، وعقب تفاقم حدة الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي.

ومع اختلاف الرؤي حول شكل النظام الدولي الذي هو في طور التشكل، فإن هناك اتفاقا على أن الصين تعد المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية علي الصعيد الدولي، فيتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي، المعنون ب- 'الاتجاهات العالمية لعام 2025: تحول العالم'، أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادا، وأنها ستكون قوة عسكرية رائدة، في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية علي مدى العشرين سنة القادمة من أي بلد آخر.(عبدالعاطي، 2011)

وان التعدل الايجابي للعلاقات والقوة الكبرى هو نتيجة ودليل على سرعة التطور في اتجاه عالم متعدد الاقطاب ، ففي فترة الستينات والسبعينات من القررن العشرين



ظهرت علاقة ثلاثية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي حيث ظهر تطورعلاقات الدول الكبرى بصورة مركزة في اقليم الاسيوبا سفكي فهو وضع لم يكن وليد الصدفة.

حيث مارست الولايات المتحده الامريكيه ضغوطا على الصين وحاولت اجبارها على الخضوع والدخول في النظام الجديد وتحت سيطرتها ، ولكن الصين قاومت بشدة فعندما رأت الولايات المتحدة الامريكية هذه المقاومة عدلت من سياستها اتجاه الصين، حيث اصدرت الولايات المتحدة والصين بيانا مشتركا يقضي على بناء شراكة استراتيجية بناءة وهذا يدل على ان الولايات المتحدة اضطرت على أن تصبح واقعية في علاقاتها مع الصين .

وقامت الولايات المتة على رفع كفاءة التعاون الامني الامريكي الياباني ، ورغم اعتماد اليابان على القوات العسكرية الامريكية لحمايتها فانها لم تقتنع حتى الان بان تكون شريكا صغيرا للولايات المتحدة ، فهي تهتم ببناء علاقات صداقة وحسن جوار مستقرة مع الصين ، وكذلك تبذل جهودها لتطوير العلاقات مع روسيا بهدف تحسين وضعها الدولي لكي تصبح قوة سياسية على قدم المساوة مع الولايات المتحدة والصين وروسيا ، وكذلك دعمت روسيا دبلوماسيتها الاسيوية وذلك تحت الضغط الشديد من توسع الناتو شرقا حيث اقامت شراكة تعاونية للقرن الواحد والعشرين مع الصين ، وكذلك التخلص من جمود العلاقات الروسية اليابانية حيث اخذت زمام المبادرة وذلك من اجل تحسن مركزها الاستراتيجي .

فالقوى الاربع الكبرى حققت استقرار في تطور علاقاتها المتبادلة وتبني شراكة تتميز بعدم الانحياز وعدم المواجهة وذلك من خلال التعاون والتوافق والاحتكاك ، وان الاتجاه الى المبادرات والتفاعل الايجابي للعلاقات بين القوى الاربع في اقليم الاسيوباسفكي يعكس التطور السريع للاتجاه الى عالم متعدد الاقطاب ويشير إلى نظام ونسق دولي جديد متعدد الاقطاب تظهر ملامحه بشكل متزايد . (تشيماو، 2001،ص63-64) .

وقد ظهرت سيناريوهات وتصورات مستقبلية للنظام العالمي الجديد ، حيث تناول في كل منها وجهات النظر المختلفة حول الرؤى والاتجاهات لطبيعة النظام العالمي



الجديد وذلك على النحو التالي :- (احمد، 2003،ص18)

1. نموذج اقطاب الجغرافيا الاقتصادية الثلاثة :- وقد ظهر هذا النموذج مع بداية حكم الرئيس الا مريكي بيل كلنتون وذلك لتحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية ، فان اهم صفة في هذا النموذج انه يقلل من اهمية القوة العسكرية لتحل محلها القوة الاقتصادية .
2. نموذج توازن القوى :- ان النظام العالمي قد يعود الى احياء نظام توازن القوى،وان هذا النموذج ي ؤكد على وجود اربع قوى رئيسية وهي الولايات المتحدة الامريكية، وروسيا الاتحادية، والصين واوروبا . وكما يرى انصار هذا النموذج الى ترشيح الصين للقيادة الدولية في القرن الحادي والعشرين حيث يتحدث عن ما يسمى بالهيمنة الصينية ، وذلك باعتبارها اقل الدول الاربع في م عوقات الوصول الى القمة مع اقتصاد سريع النمو وقوة عسكرية فعالة .
3. نموذج صدام الحضارات :- يرى انصار هذا النموذج الى ان الصراع القادم في النظام العالمي الجديد ليس صراعا بين دول وانما صراعا بين حضارات.
4. مناطق السلام ومناطق الحروب (نظرية الفوضى) :- إن العالم في نظامه الجديد منقسم الى مناطق مختلفة الملامح ، فيوجد مناطق تسودها الحروب والنزاعات والفقر ومناطق اخرى يسودها السلام والديموقراطية والرخاء .
5. نموذج القرية العالمية : يرى انصار هذا النموذج ان النظام العالمي الجديد سوف يجعل المجتمع الدولي ،بمستوى قرية اعلامية صغيرة وذلك من خلال انتشار ادوات ووسائل الاتصال المتقدمة والتي تجعل من القيم ونمط الحياة الغربي اسلوب الحياة العالمي .
6. نموذج الاقطاب المتضامنة :- يرى انصار هذا النموذج انه من الصعب العودة الى نظام الثنائية القطبية مره اخرى ، الا ان ذلك لا يعني تجاهل القوى او الاقطاب الصاعدة والواعدة في النظام العالمي الجديد كاليابان والصين والاتحاد الاوروبي.

من وهنا نستنتج العودة إلى نوع من حرب باردة جديدة ، في الوقت الحاضر تتبع الصين وروسيا نهجا ديغوليا في السياسة الدولية ولكنه مجرد من كل محتوى إيديولوجي، على نقيض الحرب الا باردة التاريخية، كل هذه التناقضات متجسدة حاليا بشأن إيران، وحرب القوقاز الأخيرة ، لا روسيا ولا الصين تريدان مواجهة الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، فضلا عن أنهما لا تعتقدان أنهما تحققان مكسبا استراتيجيا في حال امتلاك إيران السلاح النووي بيد أن روسيا والـ صين تريدان إقامة علاقات جيدة مع إيران ، فأن روسيا اليوم غير روسيا الضعيفة قبل عشر سنين، كما أن ارتفاع أسعار الطاقة سيعزز نفوذ دول نفطية أخرى تسعى إلى تحديد نفوذ واشنطن في مناطقها مثل إيران وفنزويلا ، ومع نهاية الحرب الباردة ظل النظام الدولي غير متجانس أي أن الدول هي منظمة حسب مبادئ أخرى وتتبنى قيم متناقضة، ومنذ أن فرضت الولايات المتحدة الأميركية هيمنتها بإطلاقية على النظام الدولي الجديد أحادي القطبية، على الأقل مؤقتا، فرضت قناعة على حكومات العالم وشعوبه بدور حكومة الولايات المتحدة الأميركية في فرض الآلية الجـ ديدة للنظام الدولي الذي تريد فرضه في الشرق الأوسط، من خلال مواجهة العراق بقوى دولية واسعة وقوية بهدف تدميره.

وتقدم لنا في منطقة الشرق الأوسط أحداث العراق الدامية، منذ ما يقارب خمس سنوات من الاحتلال الأميركي لهذا البلد، صورة مسبقة عما سيكون مستوى العنف فيما إذا قيض للإمبراطورية الأميركية أن تصطدم بإيران الطامحة إلى امتلاك السلاح النووي، واندلاع حرب إقليمية ذات بعد عالمي يكون مسرحها الشرق الأوسط،وهكذا بتنا اليوم نحتاج إلى استراتيجية أميركية جديدة للخروج من العراق بعد إخفاق استراتيجية النصر التي اعتمدتها إدار ة بوش المستوحية فلسفتها في إدارة الأزمات الدولية والإقليمية من إيديولوجية المحافظين الجدد، فقد اعتمد هؤلاء الحرب الاستباقية مذهباً لهم، في ظل نشوة انتصار الولايات المتحدة الأمريكية عندما انهار المعسكر الاشتراكي، وصدقت أن العالم تغير جذرياً تغيراً لا رجعة فـ يه، وافترضت أن التاريخ ذاته انتهى، وأن العولمة الرأسمالية الديمقراطية انتصرت إذ استطاعت الإجابة عن كل الأسئلة الكبرى، وأنها باتت القائد بلا منازع للنظام العالمي الجديد



أحادي القطبية.

نحن الآن لسنا في زمن تواجه فيه الولايات المتحدة الأميركية تحديا ًمفتوحا مباشراً، كما كان في الحقبة السوفييتية، أو في عهد الجنرال ديغول والمحور الألماني- الفرنسي لمدة ربع قرن تقريبا، وإذا كان العالم لم يعد أحادي القطبية، فإن هذا لايعني أنه أصبح متعدد الأقطاب ، ولكن أليس هو في الطريق لكي يصبح ثنائي القطبية؟

وحدها الصين الآن، التي أصبحت القوة الاقتصادية الثانية في العالم، تمتلك الوسائل الكافية لمنافسة الولايات المتحدة الأميركية التي تخلت عن هديها إلى الديمقراطية فمسألة تايوان، والميزانية العسكرية الضخمة للصين، وقدرة الصواريخ الصينية العابرة للقارات على تهديد نيويورك .. هذه المسائل مجتمعة تمنع من أن يكون قرار السلام في هذه المنطقة من العالم حكرا ً على الولايات المتحدة الأميركية بمفردها الصين أيضا تشكل قلقاً، لأنها مستمرة في تعزيز تحالفاتها الإقليمية مع المناداة بطريقة ذكية ببناء تدريجي لنظام دولي "متوافق"، بيد أن التوافق لا يعني الإنسجام، وفي الواقع العملي تستمر بكين في بسط شبكة نفوذها لتخفيض تبعيتها في مجال الطاقة، وهي تتقاسم مع موسكو الهدف عينه، لجهة قضم التواجد الأميركي الذي تطور في آسيا الوسطى بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.(المديني، 2008).

3.2 الدراسات السابقة

دراسة (غيل، 2009) :- بعنوان " النجم الصاعد الصين" يتناول هذا الكتاب الدراسة عن سياسة الصين تجاه القوة القائمة وتحديات امام السياسة الامريكية، والفرص المتاحة امام السياسة الامريكية في عرقلة القوة الصينية الصاعدة، وكذلك فأن هذه الدراسة تناولت تقدم الصين كنجم صاعد في كوكبة القوى العظمى ودبلوماسيتها الامنية الجديدة، وبالنظر الى هذه الدراسة فانه يغدو بنا ان نحلل الدبلوماسية الامنية الجديدة للصين ومدلولاتها من حيث كيف تغيرت الدبلوماسية الامنية الدولية والاقليمية للصين ؟ ولماذا تغيرت ؟ وهل ستدوم هذه المقاربة ؟ وما هي دوافع هذه المقاربة ونتائجها على الصعيدين الدولي والاقليمي ؟ في اي مجالات



اساسية في الشؤون الدولية والاقليمية ومن مصالح القوى العظمى في العالم بما فيها الولايات المتحدة الامريكية. وهل ستؤثر عميقا هذه التغيرات في الدبلوماسية الامنية الصينية، وكذلك ستتحدث هذه الدراسة عن مستقبل العلاقات الامريكية الصينية .

فأن هذه الدراسة تقوم على تحليل الدبلوماسية الامنية للصين دراسة تحليلية لأنه منذ اواسط التسعينيات تغيرت الدبلوماسية الامنية للصين بشكل درماتيكي، حيث ان الصين باتت تتميز بالديناميكية والعملية، فان هذا الاسلوب يبدو انه سوف يستمر لسنوات مقبلة، حيث تسعى الصين الى موقع هام واستراتيجي في حل القضايا الامنية الاقليمية والدولية تكون اكثر اتساقا من الممارسات الدولية والاقليمية التي كانت تمارسها في الماضي .

دراسة (الطش، 2002) :- بعنوان " الصين وموازين القوى الدولية " حيث تناولت هذه الدراسة عن مركز الصين الدولي بين الدول المتقدمة، وعن دور الصين في نهجها الاصلاحي والقيادة الداخلية التي تحكم الصين بحيث تطبق الاصلاحات بشكل مدروس وبعناية وكذلك مستقبل الصين في القرن الحادي والعشرين حيث تعد الصين كدولة واحدة من اهم ثلاث او اربع دول على الساحة الدولية، وذلك لاسباب ومقومات كثيرة قلما تتوافرلأية دولة اخرى فهي دولة يسكنها سدس سكان العالم، وركزت تلك الدراسة على المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والاستثمارية، والاستراتيجية والتاريخية والتي تجعل من الصين تحتل موقعا مهما على الساحة الدولية .

وتأتي هذه الدراسة في الوقت الذي يدور فيه الجدل حول الصين ومستقبلها ومركزها الدولي وموقعها في التوزانات الدولية المستقبلية، وسعي كل الدول والقوى الدولية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية لكسبها الى صفها ، حيث جعلت منها الدولة الاكثر بالرعاية والاهتمام من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

كما تقدم هذه الدراسة عرضا للاقتصاد الصيني المتنامي بشكل ملحوظ ومكانتها في التجارة العالمية، والتوقعات المستقبلية للاقتصاد الصيني وتأثيراته على الساحة الدولية .

دراسة (احمد، 2003) : بعنوان " الهيمنة الأمريكية " تتناول هذه الدراسة



موضوع الهيمنة الامريكية من حيث نموذج القطب الواحد، وسيناريوهات النظام العالمي الجديد، فان هذه الدراسة، تهدف الى تحليل وضع واتجاهات الهيمنة الامريكية في ظل السيناريوهات المستقبلية للنظام العالمي الجديد . وكذلك فانها تستعرض الادبيات الحديثة التي تناولت المفهوم منذ منتصف التسعنيات فهي تمثل رصيدا لاهم الاتجاهات الفكرية .

وتستخدم هذه الدراسة مفهوم الاتجاهات الفكرية بمعنى مجموعة الافكار والرؤى والتصورات والانتقادات التي طرحها المفكرون والباحثون حول نظام العالمي الجديد وذلك من خلال عرض رؤية بانورامية اولية للاتجاهات الفكرية الرئيسية ، والتي سادت منذ ولادة النظام العالمي الجديد في النصف الاول من التسعينيات، وتشخيص واقع اتجاهات النظام العالمي الجديد في صورته الراهنة وكذلك تستعرض هذه الدراسة تحليل السيناريوهات المستقبلية لاتجاهات النظام العالمي الجديد .

دراسة (ميتكيس، 2007، ومحمد، 2006) : تناولت هذه الدراسة الصعود الصيني، والذي بدأت ملامحه منذ بداية التسعينيات حيث فاقت كل التوقعات، ويطرح الصعود الصيني مجموعة من التساؤلات حول المدى المتوقع لهذا الصعود وحول المقومات الاساسية لهذا الصعود، وحول المعوقات التي تحد من هذا الصعود والتي من المحتمل ان تقف حائلا دون اكتمالة .

وكذلك ركزت هذه الدراسة على الصعود الصيني في القرن الحادي والعشرين من خلال استراتيجيات الصعود الصيني والتداعيات التي تخص هذا الصعود على سياستها الخارجية، وان اهم ما في هذا الصعود هو ابعادة الدولية فالصعود الصيني من شأنه فرض تغيرات هيكلية في بنية النظام الدولي وهو الامر الذي من شأنة ايضا فرض تداعيات متباينة على القوى الدولية المختلفة .



الفصل الثالث

دور الصين في النظام الدولي

1.3 دور الصين في النظام الدولي قبل الحرب العالمية الأولى .

أُعتبرت حضارة الصين من أقدم الحضارات في العالم ويعود تاريخها المدون الى ما قبل 4000 عام تقريبا، وقد اكتشفت متحجرات الانسان البدائي في يوانمو بمقاطعة يوننان (انسان يوانمو) الذي عاش قبل (1.7) مليون عام تقريبا وهو اول انسان بدائي معروف داخل حدود الصين ، وقبل ما يتراوح بين 4000 و 5000 عام ظهر انسان بكين الذي عاش في تشوكوديان بالقرب من بكين ويتصف بالميزات الاساسية للانسان . (دار النجم الجديد، الصين، 1999، ص18)

وبعد مراحل طويلة من المجتمع البدائي ظهرت في القرن الواحد والعشرين قبل الميلاد تقريبا اول اسرة في تاريخ الصين وهي أُسرة شيا التي بدا يطبق فيها نظام العبودية، وبعد اسرة شيا ظهرت اسرة شانغ ما بين القرن السادس عشر والقرن الحادي عشر قبل الميلاد ثم اسرة تشو الغربية ما بين القرن الحادي عشر وعام 770 قبل الميلاد اللتان تطور فيهما نظام العبودية، ثم عصر الربيع والخريف وعصر الممالك المتحاربة من (770 – 221 قبل الميلاد) حيث تعد مرحلة انتقالية من المجتمع العبودي الى المجتمع الاقطاعي .(بوزان، 1983)

وقد كانت حرب الافيون عام 1840 نقطة تحول في تاريخ الصين وذلك بسبب حكومة تشينغ التي ظلت تبحث عن الاتفاق مع المعتدين والاستسلام لهم، حيث وقعت في النهاية مع حكومة بريطانيا (معاهدة نانجينج)التي مست سيادة الصين وجرحت كرامة الامة الصينية و منذ ذلك الوقت تحولت الصين تدريجيا الى مجتمع شبه مستعمر وشبه اقطاعي .

وبعد حرب الافيون ، اجبرت بريطانيا واميركا وفرنسا وروسيا واليابان وغيرها باستمرار حكومة تشينغ على توقيع معاهدات غير متكافئة متعددة كما حازت الاراضي المجتزأة بالقوة وعملت على تقسيم مناطق النفوذ في الصين ، مما اثار تيارا هائجا في تقسيم الصين ومن اجل مناهضة الاضطهاد الاقطاعي والعدوان

الاجنبي خاض الشعب الصيني نضالات شاقة وباسلة ، انبثق خلالها عدد كبير من الابطال الوطنيين، وتعتبر ثورة مملكة تايبينغ السماوية التي قادها هونج شيو تشيوان في عام 1851 اكبر حركة ثورية فلاحية في تاريخ الصين الحديث .

وفي عام 1911 قامت الثورة الديموقراطية البرجوازية التي قادها صن يات صن على اسرة تشينغ ،حيث وضعت هذه الثورة نهاية للنظام الامبراطوري الذي دام اكثر من 2000عام واسست حكومة مؤقتة لجمهورية الصين ، لذلك تتميز هذه الثورة بمغزى عظيم في تاريخ الصين الحديث . (دار النجم الجديد ، الصين، 1999، ص 23 – 25)

وفي عام 1912 استلم يوان شيكاي الرئاسة التي كانت مؤقتا بيد صن يات صن، حيث قطع على نفسه عهدا بان نانجينج عاصمة للصين وبقي في مقر حكمه في بكين،حيث اجريت انتخابات البرلمان الوطني ، لكن نتيجة لحصر حق الانتخاب بالاشخاص المتعلمين واصحاب الاملاك فقد قام البرلمان جميع أعضائه من الجنتري، ولم يكن للشعب أي حصة في الديمقراطية الجديدة .

وكان رابطة المتحالفين بقيادة صن يات صن قد شكلت مع مجموعات اخرى حزب الشعب الوطني كومينتانج ، وحققت في انتخابات مجلسي البرلمان الاغلبية الساحقة تقريبا، وبعد ذلك خان يوان شيكاي الجمهورية كما قد خان السلاله الحاكمة من قبل وقام يوان شيكاي بالقضاء على تمرد في الجنوب عام 1913 ضد حكمه مما جعل صن يات صن يفر الى اليابان ، وفي نفس العام قام يوان شيكاي بحل الكومينتانج بحجة الاشتراك في التمرد والغي البرلمان بعد فترة وجيزه .

وعندما حاول في عام 1915 تحويل حكمه الامبراطوري الفعلي الى امبراطورية شرعية وتأسيس سلاله جد يده، انفض عنه العديد من اعوانه في صفوف الجيش الجنتري، مما اضطر الى التراجع عن خطته تحت ضغط المقاطعات . (زايتس، 2003، ص172)

فلم يكن للصين دور فعال ومؤثر على النظام العالمي وذلك بسبب النزاعات الداخليه على السلطه ونفوذ القوات الاجنبيه داخل الصين مما ادى الى جمود وعدم استقلاليه في الساحه الدوليه .



2.3 دور الصين في النظام الدولي بعد الحربين العالميتين (الأولى والثانية)

نتيجة لإعلان قيام الجبهة الموحدة بين الكومينتانج والشيوعيين في نهايـــة عـــام 1936 قامت اليابان بحشد قوات عسكرية كبيرة في منطقة بكين ، وادى ذلك الـــى افتعال نزاع مسلح ، بيد ان الصين كانت هذه المرحلة مصممه على الدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوه ، وعندما بدأت الحرب خرج الصينيين من بكـــين ، امـــا فـــي شنجهاي فخاض اليابانيون معارك دموية طاحنه استمرت ثلاثة شهور ضد القـــوات الخاصة الصينية المدربة من قبل المستشارين العسكريين الالمان .

وفي عام 1937 تصدعت جبهة شانجهاي ، وانفتح الطريق الى نـــانجينج امـــام القوات اليابانية وقام تشيانج كاي تشك بنقل العاصمة الى شونج جينج الواقعـــة فـــي مقاطعة سونتشوان المحاطة بالجبال من كل جوانبها ، وبعدها دخـــل اليابـــانيون فـــي مقاطعة سونتشوان المحاطة بالجبا ل من كل جوانبها وبعدها دخـــل اليابـــانيون الـــى نانجينج حيث بدأت مذبحة استمرت عدة اسابيع ، فقام الجنود اليابانيون بنهب وسرقة المدينة ويعيثون فيها فسادا ويعذبون ويقتلون الرجال والنساء والاطفال وتـــم اعـــدام المئات من المدنيين والجنود المستسلمين ويقال ان عدد القتلى اذ ذاك نحو 300.000 شخص .

ودخلت الفظائع التي ارتكبها اليابانيون التاريخ تحت عنوان (اغتصاب نانجينج) التي لا تزال حتى يومنا هذا تشكل شرخا اليما في العلاقات الـــصينية – اليابانيـــة، وحتى نهاية عام 1938 احتل اليابانيون كانتون ووهان ، وسقطت خطـــوط الـــسكك الحديديه وجميع المراكز الاقتصادية المهمة بايديهم .

فاليابان لم تصب في حساباتها لأن الصينين رفضوا الدخول في أي مفاوضـــات معها، حيث خطط الجنرالات اليابانيون للسيطره على المراكز الصينية ولكـــن بعـــد ذلك تحولت هذه الحرب الى حرب خنادق وذلك بسبب الاراضي الواسعة والجبـــال والصحارى داخل الصين .(زايتس، 2003، ص 157و158)

وعندما أعلن "ماو" ميلاد جمهورية الصين الشعبية فى أكتوبر 1949، لم يكـــن يعلن عن نظام اشتراكى جديد، ولا نظام للطبقـــة العاملـــة، بـــل عـــن حكومـــة " ديمقراطية" تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى، وبالاشـــتراك مـــع دســـتة مـــن



الاحزاب البرجوازية.

وفى خطابة فى ميدان تيانانمن " أعلن "ماو" أن الشعب الصينى يقاوم " معبـــرا عن طموحات قطاعات من البرجوازية لتحقيق الاستقلال الوطني والتقدم الرأسمالى الصينى، ولم يكن تأمين الصناعة بل كان الاصلاح الزراعى هو التحـــول الاكثـــر اهمية بعد الثورة 1949، باعتباره مطلبا كلاسيكيا للبرجوازية، كما لم يكن ماوتسي تونج هو اول من طالب به بل كان صن يات صن، مؤسس الكومينتانج، هـــو اول من دعا للاصلاح الزراعى فى الصين فى مطلع القرن العشرين، كجزء من برنامج ثوري للاطاحة بحكم أسرة مانشو وى وتطوير الصناعة الرأسمالية فى الصين.

فى ظل الحرب البارد ة، واجهت الصين المقاطعة الاقتـــصادية مـــن جانـــب الولايات المتحدة، ونشبت حينذاك الحرب الكورية، التى هـــددت أمريكـــا خلالهـــا بالهجوم على الصين، وبدلا من تطوير السوق وتشجيع التجارة الخارجية، اضـــطر النظام الماوي للسيطرة على معظم الصناعات وتأسيس نظاما بيروقراطيا فى اطار لاستعداد للحرب مع الولايات المتحدة الامريكية وخلال ما سمي ببرنامج "الانطلاقة الكبرى" فى أواخر الخمسينات، قام "ماو" بالتجميع الاجبارى للمزارع فى كوميونات مكتفية ذاتيا ونظم المزارعين والعمال فى وحدات انتاجية علـــى اســـس النمـــوذج العسكرى، ورغم ادعاءه (الاشتراكية) كان "ماو" عادة ما يرى أن الانطلاقة الكبرى تعنى تحول الصين الى قوة كبـــرى ودخولهـــا فـــى اطـــار البلـــدان الرأســـمالية المتقدمة.(شان،2002)

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت الصين تتأثر بالأوضاع الاقليميـــة والدولية، وبالتالي كانت علاقات الصين الاقليمية والدولية مقتـــصرة علـــى الـــدول المجاوره لها وهي الاتحاد السوفيتي والهند والباكستان واليابـــان ، بالأضـــافة الـــى الولايات المتحدة والعالم الثالث ، ويمكن فهم هذه العلاقات بين الدول من خلال تحليل أحوال التوازن وعدم التوازن بينها .

والفترة من عام 1949 – 1954 في علاقات الصين الاق ليمية والدولية، كانـــت علاقات الصين مع اليابان سلبية بسبب الحرب الصينية اليابانية وارتباط اليابان مـــع الغرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كما كانت علاقاتها مع الولايات المتحـــدة



سلبية بسبب دعم الاخيره لحكومة فرموزا ومعارضة الدولتين للكيان الشيوعي في الصين .

ونجد علاقات الصين مع الهند وباكستان موجبه اذ انها استقلتا عن بريطانيا ، لأن الصين كانت منهكة في تطورها الداخلي ، اما علاقات الصين مع العالم الثالث فكانت موجبه حيث ان الصين كانت تعتبر نفسها قدوة وتدعو الى حروب التحرر والتخلص من الاستعمار وفي تلك الفترة كا نت علاقات الصين مع الاتحاد السوفيتي جيدة بسبب الدور الذي لعبته موسكو في انشاء جمهورية الصين الشعبية ودعمها وتطوير اقتصادها من خلال المعونات الكبيرة في شتى الميادين .(فضه،1980،ص12و13)

لقد شكلت الثورة الصينية خطوة عظيمة إلى الأمام لو أنها لم تنتصر لكان البلد قد تحول بالتأكيد إلى شبه مستعمرة للإمبريالية الأمريكية في ظل دكتاتورية تشانغ كاي تشيك، ولكن بدل ذلك تمكن الشعب الصيني سنة 1949 من أن يحقق للمرة الأولى في تاريخه تحرره الكامل من نير الهيمنة الأجنبية، ولقد كانت الثورة ضربة هائلة للإمبريالية على الصعيد العالمي وأعطت دفعة هائلة لتمرد الشعوب المستعمرة المستعبدة وقد شكل هذا في حد ذاته سببا كافيا للترحيب بها ودعمها.

لكن هذا لم يكن كل شيء فالثورة انتهت بإسقاط الملكية العقارية الكبرى والرأسمالية، وإن القضاء على الملكية العقارية الكبرى حرر الصين من عبئ العلاقات الشبه الإقطاعية، كما أن القضاء على الملكية الخاصة للصناعات وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أعطيا دفعة جبارة لتطور الصناعة الصينية . (ماركسي، 2009)

وتعتبر سنة 1954 بداية للتوسع في سياسة الصين الخارجية ، حيث نجحت الصين في تثبيت ادراتها وتحسين اوضاعها الاقتصادية، وكذلك شعرت بالانتصار عندما خرج الفرنسيين من فيتنام ، وكذلك علاقاتها القوية مع الاتحاد السوفيتي التي قامت بتقديم القروض السخية للصين .

وكانت علاقات الصين مع الدول الافريقية غير منتظمة ، حيث لم تكن هناك أي زيارات رسمية بينهما وذلك بسبب عدم الاعتراف وحتى الدول المستقلة تقليديا ومصر وليبريا وجنوب افريقيا والحبشة لم تعترف بالصين ، حيث ان جنوب افريقيا



وليبيريا دولتان ذات اتجاهات غربية ، اما الحبشة فقد كانت مشاركتها في الحرب الكورية اثر سلبي على علاقاتها مع الصين ، اما مصر كانت تمر بمراحل ثورية ولكن هي اول دولة افريقية اعترفت بالصين ، وبالتالي لم تظهر أي علاقات اهتمام للصين بالدول الافريقية الا بعد مؤتمر باندونغ .

ولقد مثل مؤتمر باندونغ فكرة سياسية لشعوب اسيا وافريقيا ، اذ تمخض عن اتصال هذه الشعوب في تأسيس منظمة التعاون الاسيوي الافريقي التي وجدت الصين من خ لال هذه المنظمة مدخلا لاتصالها بتلك الشعوب وقد كان من اهم الدوافع لعقد مؤتمر باندونغ لبداية واسعة لمجابهة الاستعمار ، فقبل باندونغ وقع العالم الاسيوي والافريقي في حيرة وذلك من اجل انهاء الاستعمار ، وكانت الكتلتان الشرقية والغربية تتحكمان في مصير الشعوب ويتنافسان من اجل زيادة قوتها ، واستخدام الاراضي الاسيوية والافريقية لاختبار تجاربهم الفتاكة وبهذه الممارسات كانت تهدد استقلال تلك الدول ، ولمواجهة هذه الاوضاع ولد مؤتمر باندونغ . (فضه، 1980، ص 48 و 51)

وقام دنج في عام 1979 بجولة في امريكا من اجل التطبيع الرسمي الكامل للعلاقات الامريكية الصينية وكانت جولته هذه بمنزلة ملتقى جامع بين البلدين ، وتميز دنج بنزعته العلميه البراجماتيه الصريحه ، وحماسه لاجراء اصلاح اقتصادي مما جعل الامريكيين ان يقيموا معه علاقات اعمال وتجاره ، وبحلول عام 1981 بلغت التجاره الامريكية الصينية حجما مهما بلغ (5.6) بليون دولار في السنة ، مما يؤدي الى توافق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية في العلاقة مع الصين ، فلم يعد الامر مقصورا على ان الامريكيين بامكانهم ان يلعبوا بورقة الصين ضد موسكو بل وايضا شركات مثل شركة بوينج التي يمكنها ان تبيع اعداد هائلة وكبيرة من الطائرات .

ثم حل عام 1989 المشؤوم، الذي شهد حادثين مثيرين كان يمكن لهما ان يغيرا طبيعة انطلاقة الاعوام السابقة من العلاقات الصينية الامريكية ، اولهما مذبحة ميدان تيان آن مين في بكين وثانيهما سقوط حائط برلين، حيث قام متظاهرين من الطلاب والمؤيدين باحتلال الميدان الشهير وقد تزايدت اعدادهم ، ولكن بدأ القمع العنيف في



ميدان تيان فقام الجيش بالهجوم على من يطالبون بالديمقراطية وسيادة القانون ، حيث ان دنج هو مهندس عملية القمع ، ولهذا شعر الامريكيين بالصدمه والمراره وخيبة الامل وعدم الثقة في القياده الصينيه

ومع سقوط جدار برلين في نوفمبر 1989 بات واضحا للجميع ان الحرب البارده بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد انتهت الى غير رجعة ، وبالتالي فأن ورقة الصين لم تعد مهمه بالنسبه لواشنطن في التعامل مع روسيا التي عمها الفوضى وعدم الاستقرار فقد كانت هذه الورقه ذات قيمه كبرى في وقت التعامل مع الاتحاد السوفييتي ، وبدت النتيجة الطبيعية اذ اصبح بإمكان بكين وموسكو الآن ان يعملا على تدفئة علاقاتهما بعد ان تصدعت في اواخر الخمسينيات . (بورشتاين، ودي كيزا،2001، من ص 65 الى 70)

3.3 دور الصين في النظام الدولي بعد الحرب البارده

ادى انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب عام 1990-1991 الى حدوث تغيرات هامة في الاوضاع الدولية ساهمت في ارساء قواعد الانفراج وعدم التوتر بصورة نسبية ورغم المتغيرات الايجابية في العلاقات الدولية ، الا ان فترة ما بعد الحرب الباردة كانت وما زالت تشهد محاولات لبسط نفوذ القوة بين الحين والآخر ، ويشير الخطاب الرسمي الصيني انه على الرغم من التحولات التي حصلت فان بكين تبقى متمسكة بسياستها القائمة على السلام والاستقلالية ، واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة اراضيها وكرامتها ، وانها تسعى للعب دور مؤثر سواء على الصعيد العالمي والحفاظ عليه او على صعيد المشاركة في تطوير المجتمع الدولي في اطار ايجابي ، بالاضافة الى سعيها الى تحقيق اواصر الصداقة بين الشعب الصيني وشعوب العالم الاخرى . (الطش، 2002، ص 15)

وقد تمثل الادراك الصيني للتغيرات الدوليه في التسعينيات من القرن العشرين وما بعدها في عدة عناصر ، فمن ناحية تدرك الصين ان سقوط الاتحاد السوفيتي هو فرصه وتحدي في الوقت ذاته ، فعلى صعيد الفرصه اتاح قيام بيئه استراتيجيه جديده في آسيا او في العالم ككل وادخل العالم في فترة تغيرات كبرى واعادة تخطيط



شاملةوبالنسبة للصين فقد كان عليها ان تجتاز طريقا وعرا واختبارات قاسية ، ومما ادى الى اجتياز هذه الاختبارات هو السياسة الخارجية المستقلة للسلام التي تتبعها منذ الخمسينات من القرن العشرين والتي اظهرت قوة وصلابة نادرتين . (LiLuye, 1994, P8)

حيث ترى الصين ان النظام الدولي الجديد حمل معه انواعا جديده من التهديدات مثل زيادة الصراعات المحليه الناتجه عن التناقضات الدينيه والعرقية والنزاعات الحدوديه والاقليميه، وبالنسبه للصين فقد تمثلت انواع التهديدات الجديده في زيادة الضغوط الدولية عليها بشأن تغيير النظام السياسي واحداث انفتاح في داخله، واشاعة مبادئ حقوق الانسان وفقا للتفسيرات الغربية .(ابوطالب، 2006، ص241)

وان في فترة ما بعد الحرب الباردة توسع مفهوم السلم والأمن الدوليين عما كان عليه في فترة الحرب الباردة ، فبعد اجتماع مجلس الأمن الدولي عام 1992، أشار القرار الصادر من المجلس أن غياب الحروب والنزاعات بين الدول لا يعني بالضرورة استتباب السلام والأمن العالميين ، ولقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار تشكل تهديداً فعلياً للسلام والأمن الدوليين، وتلك المصادر تتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية، ولقد أصبحت الفعالية الدولية محتكرة في صياغة القرارات الدولية من طرف واحد لتنتهك بعد ذلك مبادئ القانون الدولي وتنهي معها حقوق الدول كالسيادة والدفاع عن النفس وغيرهما من الإجراءات، ومقابل ذلك يلاحظ التركيز على عوامل غير موضوعية وغير قانونية من اجل استغلالها لصالح تفكيك مبدأ السيادة الوطنية، وأن السيادة الوطنية للدول باتت تواجه وضعاً خطراً شهد تفاقماً في الفترة التي تلت الحرب الباردة مما فسح المجال لتدخل الأمم المتحدة في مجالات متعددة ، منها : توظيف القرار الدولي لما بعد الصراعات، هيكلة القرار الدولي لتعزيز الأحادية القطبية من خلال نزع السلاح، توظيف القرار الدولي لغايات سياسية، تدخل القرار الدولي في الشأن الداخلي للدول .(النعيمي،2009 ، ب)

ومن الركائز التي تحاول الصين اقامة علاقات وطيدة مع الدول المجاورة لها دون استثناء ان القيادة الصينية اتخذت خطوات لتعزيز علاقاتها مع قيادة كوريا

الثنائية وتقوية العمل المشترك مع كوريا الجنوبية ، كما انها عمدت علـــى تطـــوير علاقاتها مع كوبا وعلى انعاش الشراكة مع الهند وانها تؤكد على حرصها المستمر في العمل المشترك مع باقي الدول الاسيوية ، وكذلك عمدت الـــصين علـــى تقويـــة علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية في افريق يا وامريكيا اللاتينية ، حيـــث شـــهدت حيزا واسعا للتنسيق والتعاون المشترك بين الجانبين السياسي والاقتـــصادي حيـــث قامت وفود صينية بزيارة دول في افريقيا وامريكا اللاتينية لتعزيـــز وتقويـــة هـــذه العلاقات، فتم وضع نماذج جديدة للتعاون المشترك مثل التعاون مع جمهورية جنوب افريقيا .

اما فيما يتعلق بالعلاقات بين الصين والدول العظمى فانها تسير بـــين الـــصعود والهبوطوخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية ، حيث ان بكين كانت وما زالـــت ترفض رفضا قاطعا التدخل في شؤونها الداخلية ، لكن وبعد مصادقة مجلس النـــواب الامريكي في الخامس والعشرين من مايو عام 2000م على قـــانون مـــنح الـــصين اولوية الرعاية التجارية من خلال ازالة العقبات التي كانت تحـــول دون وصـــول البضائع الصينية الى الولايات المتحدة الامريكية ، ومن خلال المساواة في المعاملـــة التجارية تحسنت العلاقات بين البلدين بشكل ملموس ، الى ان وقعت حادثة الاصطدام بين طائرة تجسس امريكية وطائرة مقاتلة صينية فوق الاجواء الصينية فـــي شـــهر ابريل من عام 2001م، عندما ساءت هذه العلاقات لتعود الى التحسن بسبب تأييدها للحرب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية ضد ما تسميه الارهاب في افغانستان ، وتضامنها مع واشنطن .

ويلاحظ المراقب المحايد ان القيادة الصينية التي كانت تعتبر أي عمل عـــسكري امريكي ضد أي دولة مستقلة وذات سيادة بانه عمل يرمي الى الهيمنـــة والـــسيطرة وتصفه بانه عمل عدواني ، ولكن اعتبرت الصين بان الهجمات الجويـــة الامريكيـــة على افغانستان تستهدف معاقل الارهابين فقط وغير موجهه ضد الشعب الافغـــاني على الاطلاق .

ويرى الخبراء أن التأييد الصيني للولايات المتحدة الامريكية ناجم عـــن خـــوف بكين من طروحات الحركات الاستقلالية المسلمة في غرب الصين ،وهنـــاك مـــن



يقول بانها ابدت تاييدها لواشنطن بسبب استفادتها مــن تجربــة كوســوفو عنــدما وقفت الى جانب سلوبدان مليوزفيتش ممــا ادى وقوعهــا فــي عزلــة دوليــة . (الطش، 2002، ص 16)

اما بالنسبة للعلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط ، فقد حــصلت تغيــرات عميقة في الهيكل العالمي واوضاع الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي مما ادى الى اختفاء الهيكل التصادمي في الشرق الاوســط الــذي كان يتكون من طرفين احدهما العالم العربي وايده الاتحاد السوفيتي والاخر اسرائيل وايدها الولايات المتحدة الامريكية ولكن بدأت الدول العظمى في منافسة جديدة فــي الشرق الاوسط وبدأت القوى المحلية تسعى الى القيادة ، فبرزت المنافسات المحليــة وبالتالي اتجهت الاوضاع في الشرق الاوسط الى السلام وان بدا ذلك مــن مــؤتمر مدريد عام 1991 م تقدما هاما و وكذلك وقعت اسرائيل معاهدة السلام مع الاردن ، وكذلك تحرك التفاوض السوري الاسرائيلي .

فان التطورات التي حصلت على اوضاع الشرق الاوسط بعد الحــرب البــارده عادت بالتغيرات والفرص الايجابية على العلاقات بين الصين والشرق الاوسط ، فقد ادى ذلك الى فرصة الصين الى تنمية العلاقات مع اسرائيل ، حيث اقامــة الــصين العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وهذا هو التصرف الصيني الهام الذي اتخذته بعد الحرب الباردة في منطقة الشرق الاوسط مما ادى ذلك لل تعاون الشامل بين الصين واسرائيل اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وعلميا وفنيــا ، وكــذلك ادت التطــورات التــي حصلت في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة الى جعل العلاقــات بــين الــصين والدول العربية اكثر وضوحا وواقعية ، وتؤيد الصين باســتمرار الــدول العربيــة لاستعادة الارض المسلوبة و اعادة الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني كما تؤكد على ضمان الامن لاسرائيل . (جيان، 2001، ص 70)

وفي ظل انتهاء الحرب الباردة منذ عام 1990 وتزايد الهيمنة الأمريكية علــى النظام الدولي، فقد نظر العرب بكل جدية لتقوم الصين بدور فاعل في دعم قضاياهم على المستوى الدولي، لكن الصين التي خرجت من الحرب الباردة لتواجه الانفتــاح والعولمة كما هو حال العالم العربي حافظت على وتيرة هادئة في دعــم القــضايا

العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن ، وأصبحت الصين تبدي اهتماماً متزايداً بدعم اقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي لخدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة.

غير أن هذا التوجه الصيني الجديد قد نالت منه إسرائيل حظاً وافراً بتنامي العلاقات الصينية -الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، الأمر الذي أضعف التحالفات العربية على الصعيد الدولي لصالح القضايا العربية، وكشف ظهر الموقف العربي في الأمم المتحدة أمام الضغوط والإملاءات الأمريكية والتجاوزات العدوانية الإسرائيلية المتصاعدة.(الحمد، 2009)

وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين واسرائيل ، اصبحت الصين الدولة الوحيدة من الدول العظمى سياسيا في العالم التي تحافظ على علاقات جيدة مع اطراف النزاع ودول الشرق الاوسط كلها فتلعب الصين دورا خاصا في عملية السلام والتنمية في الشرق الاوسط بسبب هذه الميزة .

وبعد الحرب الباردة اصبحت النهضة الاقتصادية مهمة اولى في استراتيجيات دول الشرق الاوسط وظهرت في عملية التنمية الاقتصادية عوامل لصالح الصين وهي ان مميزات الصين الاقتصادية قد جذبت اهتمام الشرق الاوسط، حيث ذكرت بعض الاراء ان احوال الصين وظروفها اقرب اليها من احوال وظروف امريكا واوروبا فأبدت دول الشرق الاوسط حماسا منقطع النظير في التعاون الاقتصادي مع الصين، وعندما زار قادة الصين دول الشرق الاوسط كانت الدول المضيفة كلها تشير الى تقوية التعاون الاقتصادي والفني مع الصين ، حيث اوضحت الصين موقفها الاساسي في حل مشاكل الشرق الاوسط في الوقت المناسب ووفقا لتغيرات اوضاع المنطقة، وتحافظ الصين على العلاقات السياسية الجيدة والتعاون الاقتصادي والتجاري، فقد اهتمت الصين بمشاكل الشرق الاوسط اهتماما كبيرا في السنوات الاخيرة، وكذلك فأن دول الشرق الاوسط ترغب في الاسراع بالتنمية الاقتصادية مما يؤدي الى فرصة جيدة لاشتراك الصين في المزيد من التعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط .(جيان، 2001، ص 71)



وان ظهور الصين كقوة عظمى في القرن الواحد والعشرون ستكون له ملابسات فائقة وواسعة النطاق على مشروعات الأعمال ، والمال والتكنولوجيا وكذلك على البيئة الثقافية والاجتماعية التي هي مجالالنشاط والتأثير ، فان اختلاف الصين سوف نشعر به واضحا في حياتنا اليومية ومثال على ذلك اذا قدر للصينين ان يمتلكوا السيارات الخاصة بهم على نحو ما هو حادث في اميركا فان استهلاكهم لوقود السيارات سوف يستنزف القدر الاكبر من احتيا جات النفط وبالتالي سوف يختنق العالم بالتلوث ، وكذلك اذا تهيأت الفرصة للصينيين للحصول على الطعام الكافي من حيث نصيب كل فرد من اللحوم مثلهم مثل الامريكيين فربما يحدث عجز في المراعي على كوكب الارض لتلبية حاجات البشر ، وبالتالي يستطيع المرء ان يمضي اكثر واكثر في عرض امثلة اخرى، والتي ستؤثر الصين بها على بقية البشر في العالم . (بورشتاين، دي كيزا، 2001، ص 113)

قبل سنوات قليلة عندما كنا نناقش شأناً من شؤون مستقبل العالم نضع له سيناريوهات، وقد كان سؤالنا عن الصين مسبوقاً دائماً بأداة الشرط(إذا) ثم لاحظنا مؤخراً أن السؤال أصبح يسبقه (متى) أو (عندما) بمعنى آخر لم يعد صعود الصين إلى القمة احتمالاً وإنما واقعاً رسخت أسسه وينمو بسرعة ربما لم تكن متوقعة، ومن المحتمل أن تتربع الصين كقوة اقتصادية أولى في العالم خلال ربع قرن أو أكثر بقليل تتقدم بذلك على الولايات المتحدة ، ويبدو أنه وبسبب الانجاز الذي حققته الصين بدأ مفهوم التحديث يتعرض لمحاولات تهدف إلى صياغة تعريف جديد له وأحد أسباب ذلك النموذج الصيني في إخراج دولة من مرحلة التخلف ونقلها إلى مراتب القوى الاقتصادية المتقدمة في عقود قليلة ع لى عكس النموذج الغربي الذي أخذ وقتاً طويلاً وتكلفة باهظة، واعتقد البعض أنه لا حداثة في دولة ما لم تأخذ بالنمط الغربي في السياسة والاقتصاد والتشكيل الاجتماعي وتصور أن العالم لا بد أن يكون غربياً وخلال السنوات القليلة الماضية مع هيمنة فكر العولمة يجب أن نعترف ونقر بأن هذه التصورات صارت محل شك بعد استقرار النموذج الصيني والكفاءة العالية التي أظهرتها الصين في التصدي لعيوب النظام الرأسمالي العالمي. (محمد، 2009)

ولسنا مع الذين يرون ان الصين ضخمة اليوم اكثر من الـلازم وان مـستقبلها سوف يهز العالم وان النجاح الكامل او الفشل الكامل للعولمة الاقتـصادية معلقـان بطبيعة تطورها، ولكن اذا تأملنا نظرة مستقبلية واقعية عن حجـم ونطـاق فـرص تطور الصين سوف يتبين لنا انها ستكون واحدة من اهم الاسواق ، وقوة رئيسية في مجال المنافسة العالمية مع الشركات الامريكية وعلاوة على ذلك فأن تطور الصد ين مع الوقت لتصبح الاقتصاد الاكبر في العالم لدولة امه واحدة، سوف يؤثر يقينا تاثيرا عميقا في بقية العالم ويحدد المعالم الرئيسية للاقتصاد الكوكبي في القـرن الواحـد والعشرين .

ويبدو كأن المعضلات السياسية لم تمكن ذات شان وخطر بما يكفي ، فان التحدي الاقتصادي الناجم عن ظهور الصين يفضي الى تداعيات اكبر تأثيرا فـي مـستقبل اميركا، فاذا تغلبت واشنطن وبكين على المرحلة الراهنة لعلاقاتها السياسية ، فسوف يتحقق هذا في عالم يدرك اثر الصين الاقتصادي الذي بات قويا لانه ينمو ويتزايـد كل اسبوع وكل شهر .(بورشتاين، دي كيزا، 2001، ص 114)

يعتبر نمو الاقتصاد الصيني السريع والثابت إلى حد كبير واقتراب الصين مـن مركز الصدارة العالمية مفاجأة كبيرة للغرب في هذا الزمن القياسي الذي بلغته، فمنذ عقد من الزمن كان يُنظر للصين كدولة كبرى مـن الدرجـة الثانيـة ومتوسـطة المستوى، فيما كان ينظر الصينيون بدورهم على أن العالم لايفهم مـا يجـري فـي بلدهم، وواقع الحال اليوم يقول إن الصين قد تصبح في وقت قريب القوة الاقتصادية الأضخم في العالم والاحصائيات تقول إنه بحلول عام 2020 سيتساوى حجم النـاتج المحلي الإجمالي للصين مع الولايات المتحدة وفي العـام 2021 سـتفوق الـصين بمرتين حجم الناتج الأميركي.

يعترف الصينيون أن انطلاقتهم هذه لم تتحقق لولا اشتراكهم ودخـولهم النظـام الاقتصادي العالمي، ومن خلال هذه المشاركة سجلت الصناعات الصينية حـضوراً قوياً وملفتاً في الأسواق العالمية ولاسيما الأوروبية والأميركية، وكانت نظرة الغرب في البداية لهذه الانطلاقة الصينية غير المعهودة أنها ستلقى المصير الذي لقيه الاتحاد السوفييتي لكن ذلك لم يحدث بالطبع ولهذا عاد الغرب من جديد وعدل اسـتراتيجيته

مع الصين بمطالبتها بالاصلاحات السياسية ونشر الديمقراطية، لكن ذلك لم يحدث التقدم المطلوب المتساوي مع التقدم الهائل لحجم النمو الاقتصادي الصيني وبالتالي عجز الغرب عن فعل أي شيء وتراجع عن خططه العلنية إزاء جعل الصين تتراجع إلى الصفوف الخلفية.(سواحه، 2009).

وان سياسة حسن الجوار الصينيه التي كانت تتبعها قد تشكلت اساسا بفعل عاملين الأول هو ديناميكية العلاقه بين الصين والولايات المتحده الامريكيه كقوه عظمى والثاني تمثل في التفاعلات بين الصين ومنافسيها الاقليميين كاليابان والهند ، ومن ثم يمكن القول ان العلاقات الطيبه مع دول الجوار تهدف الى تزويد الصين ببيئة اكثر أمنا في جوارها الجغرافي المباشر الامر الذي يؤدي الى جعل الصين اكثر قدره على زيادة تأثيرها في شؤون العالم وبالتالي تكون فاعلا دوليا في النظام الدولي .(Zhao، 1998).

إن النهضة الصينية مشابهة لنهضة اليابان والمانيا من خلال العمل الجاد ضمن ظروف قاسية في محاولة لجذب الاستثمارات الاجنبية والاستفادة منها في بناء البلاد،هذا يعني ان نهضة الصين الحديثة مقاربة لنهضة الامم المهزومة في الحروب او التي تعرضت لنكبات قومية عديدة وخرجت بعد ذلك قوية الارادة واستطاعت كسر الحواجز واعادة بناء الذات ضمن الحدود المسموح لها دوليا حتى يحين الوقت لانتزاع مراتب الصدارة ضمن اقوى الامم اقتصاديا وسياسيا وفرض الامر الواقع على الجميع والاختلاف اليسير بين الصين من جهة واليابان والمانيا كون الاخيرتين بالرغم من اتساع حجم الاقتصاد الا انهما لم يستفادا منه في اعادة بناء قدراتهما السياسية والعسكرية على العكس من الصين التي هي في حالة نمو متواصل في كافة الاصعدة يساعدها في ذلك ضخامة عدد سكانها حتى اصبح النفوذ الصيني منافسا قويا للنفوذ الامريكي في بلدان العالم الثالث ، وان ازاحة الصين لليابان كان امرا متوقعا بسبب حالة النمو الاقتصادي المذهل، حيث استطاعت خلال العقد الاول من الالفية الجديدة ان تزيح كافة الدول ا لصناعية السبع الكبرى ماعدا الولايات المتحدة والتي يتوقع ان تزيحها الصين عام 2025 عن مرتبتها التي تربعت عليها اكثر من قرن ونصف ومن يدري فقد يحدث ذلك قبل هذا التاريخ المتوقع اذا حدثت مفاجئات



اخرى.(السماوي، 2010)

وقامت الحكومة الصينية بوضع خطط اقتصادية للمزيد من النمو لقطاعاتها الإنتاجية وهي تنطلق اليوم إلى اقتناص فرصة انخفاض الأسعار العالمية للموارد الطبيعية ومن ضمنها النفط لتأمين أكبر فائض من المخزون منها لتأمين احتياطاتها الاستراتيجية وبالتالي تحقيق دفعة جديدة من النمو الاقتصادي خلال الأعوام العشرة القادمة، ولهذا نجد اليوم الصين تنشط إلى حد كبير من المناطق ذات المخزون المالي الضخم، كمنطقة الخليج العربي، كما تنشط الصين في استثمارات داخل روسيا وهي قدمت مؤخراً قرضاً بقيمة 25 بليون دولار لشركتين روسيتين لمد خط أنابيب نفط تنقل النفط الروسي الممتد من سيبيريا الشرقية إلى المحيط الهادي، ويساعد هذا الخط الصين على تحقيق هدفين استراتيجيين مهمين في تأمين مصدر إضافي لها للطاقة وتنويع مصادر استيراده ومنع حصول بطالة في مؤسسات تكرير النفط النافق لديها، ولهذا تقوم الصين حالياً ببناء مخازن ضخمة لتخزين النفط فيما تقوم على الطرف الآخر بشراء أصول الشركات الكبيرة في دول العالم التي تعمل في مجال استخراج النفط.

ولهذا يقول الخبراء الغربيون إنه مادامت الصين بفوائضها المالية قادرة على خفض التوتر الاجتماعي لدى أوساط شعبها وقادرة على شراء تخزين المواد الأولية التي تمثل قاعدة نموها فهي الأقدر والأجدر لأن يكون لها الأولوية كقوة اقتصادية عالمية رئيسة دون منازع، وبذلك سيضعف من دور أميركا كقطب سياسي رئيسي ووحيد يهيمن على العالم وبالتالي سيساعد ذلك أيضاً على نشوء عالم متعدد الأقطاب، لكن ذلك لن يغني من أن يكون للصين كلمتها وسلطتها في آسيا و أن يكون لها الدور القيادي فيها كي تنشأ مع دولها أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم ولاسيما أنه بلغت قيمة التبادل التجاري بين الصين وبين بلدان جنوب شرق آسيا في عام 2007 الى190 بليون دولار وفي العام الماضي زاد عن ذلك بكثير.

إذاً واقع الحال يقول باتت الصين في مقدمة الدول التي فرضت نفسها بقوة على المسرح الاقتصادي العالمي وبما أن الاقتصاد وهومفتاح السياسة وممارسة النفوذ وبسط السيطرة فهل تفعلها الصين بأن تكون قوة عدل وتوازناً دولياً يعيد لهذا العالم



علاقاته اللامتوازنة القائمة على الهيمنة واحتواء الآخر وتغليب المصالح على المبادئ وعلى العدالة الدوليه (سواحه، 2009).

تركت الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي عام 2007، بصماتها القوية على دوافع ومنافع قوى الاقتصاد في العالم، تماماً كما تركت آثارها المشحونة بمظاهر القوة، على قوى السياسة العالمية بحيث برزت الصين كقوة صاعدة إلى قيادة العالم بعدما عجزت الولايات المتحدة الأميركية عن متابعة دورها في نظام آحادي القطبية . وبات السؤال الذي يلح في نادي السياسة العالمي، ما إذا كانت الولايات المتحدة تفتش عن شريك قوي وفعال يساندها في تجاوز هذا القطوع الاقتصادي السياسي فتتنازل عن زعامة النظام الأحادي لتكون زعيمة نظام ثنائي بديل تحتل فيه الصين مركز القطب الثاني بعدما كان يشغله الاتحاد السوفياتي طيلة الحرب الباردة.

ومن العقبات التي قد تحول دون قيام الصين بهذا الدور ربما عدم الترحيب الروسي والأوروبي بهذا الأمر، ناهيك عن حجم التناقضات التي يعانيها الاقتصاد والمجتمع الصيني. لا شك أن الأزمة المالية العالمية كشفت عن اهتزاز وتراجع المركز الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية، بل عن حاجتها إلى مساعدة قوى اقتصادية أخرى، وربما كانت الصين في طليعة هذه القوى. إذ عززت الأزمة المالية العالمية من مكانة الصين كقوة اقتصادية صاعدة تمكنت من تحقيق انجازات اقتصادية هائلة بإتباع نظم وسياسات لا تتبناها الولايات المتحدة الأميركية أو تروج لها عالمياً، فمعدل النمو بلغ 8 % في عام 2009، بينما تراجعت الاقتصادات الكبيرة، في الولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على الدائنين الأجانب الذين تتزعمهم الصين، وقد تحدثت إليها الولايات المتحدة بلسان حال المدين المثقل بالدين.

وقد انعكس الاقتصاد الصيني القوي على آسيا، مما عزز من أهميتها السياسية بجانب ريادتها الاقتصادية وأكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقاريرها، عودة انتعاش اقتصادات بعض الدول، خاصة الصين. وقد ساهم في انتعاش اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في



آسيا وأمريكا.(الحسين، 2010)

وقد أفاد التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية عام 2008 أن الصين تواصل تحديث ترسانتها العسكرية وتعزيز قدرات سلاح البحرية والاستثمار في الصواريخ النووية عابرة القارات وتقنيات تدمير الأقمار الصناعية كما أنها ضاعفت الجهــود لاختراق أنظمة حواسيب الجيش الأمريكي.

وتبدي إدارة واشنطن قلقها إزاء جهود الصين الحثيثة لتحديث سلاح البحريــة وتعززه بالمزيد من الغواصات بجانب مخطط لشراء المزيد من حاملات الطائرات ، وتراقب أمريكا تنامي قوة هذا السلاح وسط مخاوف على تايوان، ونقل التقريــر : المخاوف تتضمن استعدادات الصين لطوارئ في مضيق تــايوان، ويتــضمن ذلــك إمكانية تدخل أمريكي، وهو العامل الدافع وراء هذا التحديث، ويأتي تقرير البنتاغون في أعقاب تقرير آخر مماثل أعدته لجنة من الكونغرس وجد أن الــصين برزغــت كأعظم تهديد تجسسي فردي على الولايات المتحدة، فيما يصفه البعض بأنها "حرب باردة جديدة" تتهدد الاستثمارات الفكرية للولايات المتحدة وأسرارها العسكرية.

وسبق وأن حذر مسؤول عسكري أمريكي بارز من تنامي قوة الصين العسكرية مقابل الأمريكية الآخذة في التراجع، جراء الحرب في العراق، التي أثــرت بــشكل سلبي على جهوزية القوات وترسانة العتاد العسكري الأمريكي.

وفي المقابل، عززت الصين أجواءها بأحدث المقاتلات العسكرية الروسية مــن طراز "سوخوي 27" Su-27 و"سوخوي 30" Su-30، بجانب الطــائرات المــصنعة محلياً من طراز "جاي 10" J-10، التي تعتبر إحدى الطائرات المقاتلة الأكثر تطوراً في العالم. (العتابي، 2008).



الفصل الرابع

الصعود الصيني: المقومات والتحديات

تمهيد :

لفتت تجربة الصين التنموية الأنظار نتيجة ما حققته من معدلات للنمو منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين فاقت كل التوقعات، ومن هذا المنطلق ، ظهر العديد من التساؤلات حول المقومات الأساسية لهذا النمو ، والتوقعات بصعود الصين قريباً إلى مصاف الدول العظمى.

فقد أصبحت الصين تشغل المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث الناتج القومي والمرتبة نفسها من حيث القرارات النووية، هذا فضلا عن كثافتها الديموجرافية حيث وصل تعداد سكانها إلى نحو مليار وثلاثمائة مليون نسمة ، وتوجهت الصين للانفتاح على العالم الخارجي رافعة شعار ((ليخدم ماهوعالمي كل ماهوصيني))، وفي حالة استمرار تنامي معدل النمو الاقتصادي على ما هو عليه الآن يمكن للصين أن تتحول في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين إلى اكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم ، ففي هذه الحالة يمكن للصين أن تحتل مكان الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبر اقتصادها الأكبر على مدى قرن من الزمان ، فسيكون القرن الواحد والعشرين قرناً صينياً.

ومن الناحية الأخرى تواجه الصين على المستوى الداخلي عدداً من التحديات ، يتبدى أهمها في تكلفة ومخاطر النمو الاقتصادي المتصاعد ، إضافة إلى التخوف من بعض الجماعات الانفصالية مثلما هو الحال في منطقة التبت وشينجيانج ، مع مخاطر تراجع التوجه الليبرالي على الصعود السياسي ، وعدم فعالية المجتمع المدني في مواجهة سلطوية الدولة ، أضف إلى ذلك فان الصين تعاني من معضلتين أساسيتين على الصعود وهما التباينات في المستوى الإنمائي بين المناطق الصينية ، وتلوث البيئة . (ميتكيس، 2007).



1.4 مقومات الصعود الصيني

1.1.4 القوة الاقتصادية :

تطمح الصين إلى زيادة نموها الاقتصادي وتطوير قطاعات إنتاجها الصناعي ، فان ذلك سوف يعتمد على مدى ما تحققه من تطور تقني ، وعلى نحو لا تكون هناك حاجة إلى توسيع نطاق المصادر التي تعتمد عليها الصين لإمداد قدراتها العسكرية ودعمها وتنشيط صناعاتها المدنية ، ومن ثم فان الطموح الصيني يذهب إلى ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي القائم على تأمين مستلزمات التطور التقني ، وكذلك تحقيق إستراتيجية حماية الأمن الاقتصادي بسياسة توسيع السبل القادرة على استيعاب المزيد من التقنيات الغربية المتطورة ، حتى تتمكن من تأمين مستوى متقدم من القوة التقنية.

ويشغل الاقتصاد الصيني اليوم الموقع الثاني في هيكل الاقتصاد العالمي من حيث حجم الناتج القومي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وبحساب معدلات النمو يعتبر الاقتصاد الصيني الأسرع نمواً على مستوى العالم خلال ربع القرن الماضي بمتوسط سنوي يبلغ(15%).

ومن حيث تركيب الاقتصاد تشكل الصناعة (48.9%)، والزراعة(11.7%) والخدمات بما في ذلك الإنشاءات (39، 9%) من الناتج القومي الإجمالي الصيني (2006)هذا وتعتبر الصناعة القطاع الأسرع نمواً في الصين حيث بلغت نسبة نمو الإنتاج الصناعي عام (2006) نسبة(22.9%)، ويبلغ حجم القوى العاملة في الصين(795.3)مليون فرد موزعين بين الزراعة (45%) والصناعة(24%) والخدمات(31%)،وتمثل الاستثمارات الأجنبية (3.1%)من الناتج القومي الإجمالي ، بينما تستثمر الصين رأسمال ثابت قدرة (699.5)مليار دولار في الداخل مقارنة مع(67.4)مليار دولار في خارج الحدود الصينية، وفي عام2007 بلغ ميزان التجارة الخارجية الصينية(262.2)مليار دولار، وهو يعتبر الأعلى على مستوى العالم ما يعادل(9%)من الناتج القومي الإجمالي.(الحيصه، 2009، ص70و71)

وفي قراءة متأنية للملف الاقتصادي الصيني،تطالعنا أرقام قياسية ، فقد وصل

الناتج المحلي الإجمالي الصيني 24.66 تريليون يوان في عام 2007 (3.43 تريليون دولار أمريكي) بزيادة نسبتها (11.4) بالمائة على أساس سنوي ، محتلاً المرتبة الثالثة عالمياً وارتفعت استثمارات الأصول الثابتة الصينية في العام ذاته نسبة (24.8) بالمائة على أساس سنوي وقفز الإنتاج الصناعي الصيني بنسبة (18.5) بالمائة في العام ذاته بزيادة (0.9) نقطة مئوية عن العام الأسبق ، وبلغ حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تدفقت إلى الصين خلال العام ذاته إلى (74.7) مليار دولار أمريكي، وسجل إجمالي حجم التجارة الخارجية (2.17) تريليون دولار أمريكي ، بعد إن كان (620.8) مليار دولار في عام 2002 محتلا المرتبة الثالثة عالميا ، وبلغ احتياطي العملات الصعبة (1.5) تريليون دولار أمريكي محتلا المرتبة الأولى عالميا. (الحديدي، 2008)

فأن هذ التطور يضعف دور أميركا كقطب أساسي وحيد يهيمن عالمياً، ويدفع باتجاه نشوء عالم متعدد الأقطاب ، وتأتي الصين في الطليعة حيث من المنتظر أن يزداد نفوذها الشامل، وتتعاظم قدرتها على القيام بمبادرات سياسية واقتصادية لتدعيم ذاتها، وباستطاعتها الاضطلاع بدور قيادي مهم في آسيا ورفع مستوى الارتباط والتفاعل المتبادل بين بلدانها ، والخطوة البارزة في هذا المجال تتمثل باتفاقها مع اتحاد دول جنوب - شرق آسيا لإنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين الصين وبين بلدان هذا الاتحاد 190 بليون دولار في عام 2007، وبإمكانها استخدام وجودها الدبلوماسي في البلدان النامية، وتفرض قوة الصين الاقتصادية جذبها إلى مجموعة الثماني لرفع مستوى فاعليتها، ومنحها دوراً ملموساً في مجموعة العشرين التي تضم أضخم الاقتصادات الوطنية والاتحاد الأوروبي.(ماجد، 2010)

وهذه الأقاويل من المنظور الصيني ليست إلا قراءه للقوة الاقتصادية بالعدسات المكبرة بعيدة كل البعد عن الحقيقة الموضوعية ، وذلك أن الطريقة الحسابية التي عادة تلجأ إليها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في تحديد حجم الناتج المحلي للدول والتي تقوم على قانون سعر التكافؤ للقوة الشرائية ، فهي ليست عملية وليست من المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن ، بحيث دائما تخرج نتائج وتقديرات



سخيفة لا يقبلها لا العقل ولا المنطق فهي طريقة مرفوضة دوليا ، فان الادعاءات السابقة فيها من المغالاة والمبالغة ، على أن تضخيم القوة الاقتصادية الصينية من قبل المحللين الغربيين ليس ناجحا عن سوء فهم أو عدم اطلاع على حقائق الأمور بشكل شامل ومعمق ولكنها تنطوي على أهداف مفروضة ، إما بغرض تحميل الصين مسؤوليات دولية غير مستحقة وإما بهدف خلق ظروف ملائمة لترويج ((نظرية التهديد الصيني)) طمعا في عرقلة نمو الصين واحتواء تطورها وكبح جماحه. (الحديدي، 2008)

وقد أعد المعهد الصيني للدراسات والأبحاث الدولية دراسة مستفيضة عام 2007 أكد فيها من حيث المبدأ على انه في الأحوال الاعتيادية ، يشكل الناتج المحلي وإجمالي الصادرات والواردات واحتياطي العملات الأجنبية معا المؤشرات الأساسية في تعميم القوة الاقتصادية لأي دولة من الدول ، وإذا أرادت جهة ما أو دولة ما التعرف على القوة الاقتصادية الصينية بصور سليمة وموضوعية فلابد الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الهامة التي لها علاقة مباشرة مع هذه المؤشرات الثلاثة الرئيسية وهي:

العامل الأول: يرتبط بمؤشر (إجمالي الحجم الاقتصادي)، فإجمالي الحجم الاقتصادي لأي دولة يتكون من إجمالي الناتج المحلي والقيمة الإجمالية للاستثمارات الخارجية لهذه الدول وإذا جرى الحساب على أساس الناتج المحلي ، فان الصين تكون قد تجاوزت بريطانيا عام 2005 محتلة المرتبة الرابعة عالميا ، أما إذا تم الحساب على أساس الحجم الاقتصادي فان الوضع مختلفا تماما و تتقهقر مرتبة الصين من حيث القوة الاقتصادية إلى الوراء بشكل ملحوظ كون القيمة الإنتاجية لاستثماراتها الخارجية لا تقارن بمثيلاتها لدى الدول الغربية الكبرى ، وإذا أردنا الحساب والمقاربة على أساس معدل نصيب الفرد من إجمالي الحجم الاقتصادي ، فأن الصين ستكون أكثر تأخراً عن بقية الدول ، ففي عام 2005 بلغ معدل نصيب الفرد في الصين (1703) دولار أمريكي مشكلاً نسبة (4%) فقط من مثيله في الولايات المتحدة، و (4.8%) في اليابان، و (4، 7 %) في بريطانيا، و(5%) في فرنسا .



العامل الثاني : بحسب الدراسة الصينية يرتبط بمؤشر (قوة التجارة الخارجية الصينية)، ففي عام 2005 بلغت القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية الصينية (1422، 1) مليار دولار أمريكي لتقفز في عام 2006 إلى (7، 1760) مليار دولار أمريكي بينما وصلت إلى (2، 17) تريليون دولار أمريكي في عام 2007، لتعكس هذه الأرقام نصيب الصين من حصص كبيرة في التجارة الخارجية حيث تندرج في عداد المراكز الثلاثة الأولى عالمياَ .

ولا بد من الإشارة أن المؤسسات ذات الاستثمار الأجنبي تحتل نسبة كبيرة في الاقتصاد الصيني، بحيث كل ما يدخل في صادرات و واردات لهذه المؤسسات الأجنبية يدخل ضمن الصادرات والواردات الصينية الأمر الذي يشكل مبالغة في أجمالي حجم التجارة الخارجية الصينية .

العامل الأخيـر : بحسب الدراسة الصينية، يرتبط بمؤشر (مستوى احتياطي للعملة الصعبة) فالصين تبوأت مركز الصدارة العالمي منذ العام 2006 من حيث حجم احتياطي العملات الصعبة (5، 1) تريليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2007، ولا شك أن احتياطي العملة لأي دولة يمثل إلى حد ما مدى قوتها الاقتصادية وثروتها المالية ، ولكن هذا الرقم يمثل الاحتياطي الحكومي من العملة الصعبة (الدولار الأمريكي) بينما احتياطي أي دولة من ثروة العملات الأجنبية لا يجب أن يقتصر على العملة الأجنبية فقط بل يجب أن يتضمن كذلك الاحتياطي من الذهب والمواد الإستراتيجية الأخرى التي لا تباع إلا بالعملات الصعبة ، وفي الوقت ذاته يتعين الأخذ بعين الاعتبار الديون الخارجية واستقطاعه من ا لاحتياطي الحقيقي من العملات الأجنبية ، فعلى ضوء العوامل والمعطيات السابقة يتضح أن الصين لا تحتل المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال .(الحديدي، 2008)

فأن جميع التوقعات والدلائل تشير إلى انطلاق الصين لتحقيق اقتصاد قوي يجعلها تتبوأ المكانة الاقتصادية اللائقة، لتصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى في العالم وسيكون تفوقها على بقية الأسواق الاقتصادية أهم حدث في القرن الواحد والعشرين.

فقد بلغت معدلات النمو في شرق آسيا أعلى معدلات في تاريخ الاقتصاد

العالمي فهي تبلغ ثلاثة أضعاف معدلات النمو في أمريكا اللاتينية وخمسة أضعاف بعض الدول الإفريقية ، حتى دول الخليج لم تصل إلى هذا المعدل في النمو بما تملكه من ثروات، ويجب أن لا يغيب عن بالنا أن الصين هي الدولة الأقوى بين جيرانها مما يحقق لها الانفراد بالزعامة الاقتصادية ، بحيث تكون قادرة على مواجهة السوق الدولية،ولقد نجحت القيادة الصينية في السيطرة على نزعات الاستقلال التي تنتاب المناطق الساحلية حيث الازدهار الاقتصادي دون أن تقتل حركة الازدهار نفسها بما يحقق إصرار زعماء الصين على تسمية اقتصاد السوق الاشتراكي بما يهدف إلى إخفاء التناقض بين الاقتصاد الرأسمالي بكامل وجهاته والحكم الشمولي في الصين . (كامل، 1998)

وتم وضع اصلاحات على المجال الزراعي الذي يمثل اهمية كبيرة للصين ، لانه يمثل 80% من اجمالي سكان الصين ، حيث تم الغاء نظام التعاونيات والتسعيره الجبرية واصبح للمزارعين حرية اختيار المحاصيل التي يزرعونها وحرية بيعها وفقا لآليات السوق بعد انتاج الحصص التي تحددها خطة الدولة . (Gang, 1992 , P: 337)

وكانت خطوة ناجحة عندما قامت الصين بتعويم العملة الصينية وذلك من أجل تحررها بالكامل، وان المشاهد في السعر الحقيقي للعملة الصينية يقترب من سعر السوق الموازية التي تعمل بموافقة السلطات الصينية، حيث تستطيع الشركات الأجنبية والصينية الحصول على العملات بأسعار السوق الحقيقية ، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الدخل القومي والى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الصين ، وتم إقامة نظام ضريبي ينظم توزيع الموارد بين المراكز والأقاليم بما يحقق الإصلاح الجذري للهياكل الاقتصادية، حيث كانت سياسة مالية ناجحة في الصين أدت إلى زيادة نموها الاقتصادي على المستوى العالمي. (كامل، 1998)

الجدول الأتي يوضح نسبة نمو الصادرات الاقتصادية الصينية للفترة الواقعة ما بين 1997 – 2010 .

جدول رقم (1)

نسبة نمو الصادرات الصينية من الفترة الواقعة بين 1997 -2010

السنة	الصادرات
1997	24.6
1998	26.3
1999	40.0
2000	31.0
2001	33.7
2002	23.1
2003	21.3
2004	15.6
2005	17.9
2006	21.3
2007	43.1
2008	24.1
2009	17.5
2010	31.3

المصدر :- مديرية الإحصاءات المركزية في الصين 2011

2.1.4 القوة العسكريه :

وان محاولة استجلاء مختلف مقومات الصعود الصيني فيجب إلقاء الضوء على طبيعة القوة العسكرية الصينية ، فيمكن القول إن القدرات العسكرية الصينية قد تأثرت من خلال عقد التسعينيات إلى حد كبير بالتوجه الاستراتيجي والعلم والقوة التكنولوجية، والمخصصات الماليةوالبيئة الإقليمية والكونية للأمن ، والتأسيس الإداري للقوات المسلحة والحصول على نماذج المعدات وبرامج التدريب.

فقد بذلت الصين جهوداً كبيرة لتحديث قواتها المسلحة ، ومر ذلك عبر ثلاث مراحل الأولى من عام 1992 وحتى عام 1996فهي تمثل مرحلة تأسيس التحديث ، ثم وضع أسس التحديث المتقدم في عام 1998 وحتى عام 2001 فهي تمثل المرحلة الثانية، أما المرحلة الحالية فتشهد ثمار التحديث في بعض المجالات النوعية مثل بناء القدرات على رد الفعل السريع ، والمساندة البحرية والجوية للصواريخ البالستية بعيدة المدى، وغزو الفضاء، وعمليات الاتصال، ونظم الأوامر والتعليمات.

وقد أثار تحديث الصين لقوتها العسكرية بعض المخاوف من الدول المجاورة خشية أن يؤثر هذا الأمر على الاستقرار الصيني وهو ما نفته الصين إذ أكدت على أن قوتها العسكرية موجهة بالأساس لحماية حدودها وتكاملها الإقليمي ، وتستند عملية رفع القدرات العسكرية للصين على مجموعة من الأسس تتمثل في معدل سنوي للنمو الاقتصادي يتراوح ما بين 6% و 8% وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي ، وكذلك رفع وزيادة في الجوانب الكمية والكيفية للسياسة العلمية والتكنولوجية على مستوى البناء والأفراد فهو الأمر الذي أدى إلى تكوين ما يقرب (30) مليون فني متخصص في عقد التسعينيات.(أبو عامود، 2006، ص115)

وقد انعكست المتغيرات المرتبطة بتراجع دور الايدولوجيا والطبيعة الإقليمية لسياسات الصين الأمنية على الدور المنوط بالقوة العسكرية وطبيعة المهام الموكلة إليها، فالتقارب مع الهند وروسيا ، وإعلان رغبة الصين الدائمة في حل مشكلاتها الإقليمية بالطرق السلمية وتأكيد علاقات حسن الجوار ، كل ذلك أدى إلى أن ينحصر الاهتمام بدور القوة العسكرية في تأدية وظيفة دفاعية إقليمية دون أن تمتد لتأخذ أبعادا عالمية.

ورغم أن الصين تمثل قوة نووية ،فان الفكر الاستراتيجي الصيني لم يطور عقيدة عسكرية أو مذهباً قتاليا تربط من خلاله قوتها النووية بمصالح أمنها القومي على المستوى العالمي ، وذلك بما يؤهلها لاستخدام تلك القوة في التصدي لأنماط من المجابهات نووية كانت أو تقليدية خارج حدودها الإقليمية ، كما طورها الفكر الاستراتيجي الأمريكي أو الفكر الاستراتيجي السوفييتي سابقاً.

ففي الوقت الحاضر فان الفكر الاستراتيجي الصيني غير مكتمل الشروط ، أو غير واضح المعالم لمجادلات أنماط المجابهات مع الولايات المتحدة الأمريكية (الحروب النووية الشاملة والقدرة على الرد بضربة انتقامية ، والقدرة على خوض حرب محدودة تدار بأسلحة نووية تكتيكية)، وربما يعود هذا الواقع إلى جملة عوامل، يأتي في مقدمتها أن احد اشتراطات الارتقاء إلى مستوى القوى العظمى على الصعيد العالمي يفترض تفوقاً كمياً ونوعياً على مستوى التسلح النووي ، وعليه فان الصين كي تكون قوة نووية عظمى ولها ثقل مؤثر في سياسات الردع النووي ،



فان الأمر يتطلب أن تزيد من قدراتها العسكرية النووية كماً ونوعاً إلى مستوى يؤهلها لأن تكون قوة معادلة أو متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية . (فهمي، 2000، ص47)

وعندما تقاس القوة العسكرية الصينية كماً من حيث عدد الرؤوس النووية الإستراتيجية وتجارة السلاح العالمية بما في ذلك انتشار التكنولوجية النووية العالمية وقوة العمل العسكري ، تأتي الصين كواحدة من أعظم خمس قوى عسكرية في العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن الصين قد وصلت بالفعل إلى حالة الردع النووي ، بعد أن استطاعت تكوين ترسانة هجومية ودفاعية نووية على أرقى مستوى بعد أن قررت الصين أن تمتلك وهي تمتلك بالفعل ترسانة نووية واستريتيجية هجومية ودفاعية محدودة تكفي لردع القوى الأمريكية ، فالعبرة ليست بعدد الأسلحة النووية و إنما بنوعيتها ومداها، فأن مجرد امتلاك الصين لعدد كافٍ من وحدات التسليح على هذا المستوى يمكن أن يدمر التجمعات السكانية والقواعد الإستراتيجية تماماً لو لزم الأمر، أي انه يكفي لحصول حالة الردع.

ولا شك أن الصين بعد أن قطعت شوطاً طويلاً في مجال التسلح النووي أصبحت قوة نووية لا يستهان بها من قبل القوى النووية الأخرى في العالم بصفة عامة ، وفي القارة الآسيوية بصفة خاصة ، لا سيما أن الصين تعد الدولة الآسيوية الوحيدة التي تنشر أسلحة نووية ، وفي الواقع هي ثالث دولة نووية في العالم من حيث عدد مركبات نقل الأسلحة النووية العاملة ، بعد أن تفوقت على بريطانيا وفرنسا في هذا النوع في أواخر السبعينيات، وقد ساهم ذلك كله في توطيد مكانة الصين الدولية ووزنها الاستراتيجي في القارة الآسيوية ، وجاء في تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية الذي يعد من المؤسسات العسكرية الرئيسية في العالم ومقره (كانبرا) باستراليا، بعض الاستنتاجات العسكرية حول القوة النووية الصينية:

1. أن الصين سوف تطور ما بين 3-4 غواصات نووية من الجيل الثاني المزود بصواريخ يصل مداها(8 آلاف)كم.
2. أن الصين سوف تقوم ببناء ست غواصات مزودة بالصواريخ البالستية

القادرة على إصابة أهداف في آسيا تحت الماء.

3. سوف تمتلك الصين أيضا عدداً من صواريخ جو - جو يصل مداها إلى أكثر من (900كم) مزودة بالرؤوس النووية والكيماوية . (عبد العزيز ، 2001، ص80)

فأن الصين تعمل على تسريع اصلاح مؤسسات الصناعه الحربيه ، فتقوم بتحسين الهياكل التنظيمية لمؤسسات الصناعة الحربية ، وتشجع المؤسسات المتفوقة على اعادة التنظيم الاستراتيجي وفقا لمتطلبات السوق بناء على مبدأ تقسيم العمل ، وتدفع مؤسسات الصناعة الحربية الى انشاء نظام المؤسسات الحديثة وذلك من اجل ان تنشئ نظاما جديدا للعلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني يتمثل في نواة صغيرة من خلال تعاون كبير ودمج الاحتياجات الحربية مع الاحتياجات المدنية . (yan, 2007, P:9)

ولقد استغلت الصين طفرتها الاقتصادية لتمويل إمكانياتها العسكرية وتطوير جيشها، حيث قامت بشراء أسلحة شاملة من طائرات مقاتله وسفن حديثة وأسلحة هجومية فهي تهدف إلى أن تكون قوى عظمى فقامت بزيادة إنفاقها العسكري كل سنه في وقت يتجه فيه العالم إلى تخفيض ميزانيته العسكرية ، مما أدى إلى أن الصين تستخدم إمكانيتها المالية لإبراز عضلاتها وإظهار قوتها خارج حدودها لحل مشكلاتها الحدودية.

ومن المؤشرات الواضحة أنها عقدت صفقة مع بورما لتطوير قواعدها في جزيرتين في المحيط الهندي لتكون محطات مراقبة و بذلك أنها تشير إلى تطوير أسطولها البحري في الوقت الذي تعبر عن رغبة الصين في تأكيد سيادتها وتشددها في مشكلة جنوب بحر الصين والمتنازع عليها بينها وبين فيتنام ، حيث تعتبره الصين ممراً حيوياً لنقل البترول من الخليج إلى اليابان بجانب إلى أن هناك خبراء يؤكدون على وجود بترول ومعادن أخرى في هذه المنطقة محل النزاع ، وقد ازداد احتياج الصين إلى البترول فهي لن تدخر وسعا من اجل سيطرتها على جنوب بحر الصين ولو أدى إلى استخدام القوة العسكرية ، بما يعني أن جنوب بحر الصين أصبح منطقة مصالح حيوية للصين وقد قامت الصين بما يؤكد سيادتها على هذه المنطقة بمنح



شركه بترولية أمريكية حق التنقيب عن البترول في هذه المنطقة.

وتستمر الصين في مساعيها لبناء اسطول بحري قوي يمكنها من القيام بدور عالمي خاصة وان الصين تسعى الى ملئ الفراغ في المحيط الهادي مع رغبتها في توسيع مصالحها في المنطقة خاصة مع تراجع دور روسيا والولايات المتحدة (Fredinand 1992 P: 280).

الجدول الأتي يبين نسبة النمو في الإنفاق العسكري للصين من الفترة الواقعة بين 2005 – 2010

جدول رقم (2)

نسبة النمو في الإنفاق العسكري من الفترة الواقعة بين 2005 – 2010

السنة	نسبة النمو في الإنفاق العسكري
2005	29.9 مليار دولار
2006	35.3 مليار دولار
2007	44.94 مليار دولار
2008	58.76 مليار دولار
2009	63.9 مليار دولار
2010	80.87 مليار دولار

المصدر :- شبكة النبأ المعلوماتية

3.1.4 النفوذ السياسي :

فعلى الصعيد الداخلياستطاعت الصين الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال حكومة مركزية يسيطر عليها الحزب الشيوعي الصيني ، ونجحت من خلال الحزب والجيش في الحفاظ على وحدة وتماسك البلاد ، هذا بالإضافة إلى نجاح الحزب الشيوعي في وضع عدداً من خطط التنمية التي كان لها مردود ايجابي واضح، الأمر الذي دعم من سند شرعية النظام السياسي.

كما شهدت الحياة السياسية انفتاحاً نسبياً في الصين ، حيث أن الصين طورت نظاماً شاملاً للانتخابات الحرة التنافسية لشغل آلاف المناصب المحلية ، وكما تعمل

الصين على توسيع السلطة التشريعية ونوعية الحوار داخل مؤتمر الشعب الوطني (البرلمان) بما ساهم في إصدار مجموعة من القوانين لعشرات القضايا التجارية والمدنية الرئيسية، التي كانت تشملها في السابق قوانين غير مكتوبة.

كما أن الصين تسمح بالتوسع الكبير في وسائل الإعلام وتوفر قدراً اكبر من حرية التعبير والحصول على المعلومات حول آلاف الموضوعات ، إذا لم تكن ذات حساسية سياسية وهو ما لم يحدث في تاريخ الصين ، وتعمل على زيادة الخيار الاستهلاكي والحراك لقوة العمل ، كما تسمح بقدر كبير من الحريات الدينية والشخصية وحريات في اختيار أسلوب الحياة ، ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى نجاح الصين في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحفاظ على معدل معين وهو (1%) من النمو السكاني وذلك من خلال سياسة مولود واحد لكل أسرة ، كما استردت الصين سيادتها سلميا على هونج كونج عام 1997، وما كاو عام 1999، وكذلك تمكن الحزب في مؤتمر السادس عشر الذي عقد في الفترة من (8-15) نوفمبر عام 2002 في تحقيق انجاز كبير وهام، وهو تأمين انتقال سلمي للسلطة من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع وهو أول انتقال سلمي يتم في تاريخ الحزب . (أبو عامود، 2006، ص112)

أما على الصعيد الخارجي فلقد صمدت القيادة الصينية ضد محاولات الحصار والاختراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال توفير البدائل الاستثمارية الكافية عندما طبعت سياستها الحركية مع القوى الإقليمية والدول المجاورة التي كانت في علاقات متوترة مع الصين وذلك كما يلي :

مع اليابان؛ فلقد استغلت القيادة الصينية التنافس الياباني - الأمريكي حول النفوذ التجاري في المنطقة ، عندما قام الرئيس جيانج بزيارة اليابان في عام 1992 وطبع العلاقات معها وعلى تطوير العلاقات وتطوير التعاون الثنائي والإقليمي حول بعض القضايا المستعصية مثل جزر سانكاكو وتعويضات الحرب وذلك من اجل الحصول على التقنيات البديلة والأموال و الاستثمارات .

أما الاتحاد السوفييتي السابق ؛ فقد تمكنت القيادة في بكين من إزالة التوتر عن أطول حدود في العالم بين الصين ومنغوليا ودول الاتحاد السوفييتي حتى توجت



باتفاق شراكة بين بكين وموسكو ، حيث استطاعت الصين وروسيا حل 99% من مشاكل الحدود المشتركة عام 1992، والتي تمثل العلاقات السيئة بين البلدين، وإعلان بكين عام 1996 كان تأكيدا لنمو العلاقات في مجالات مختلفة مع ما يجمعها من معارضة للولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المختلفة ، وكذلك البيان المشترك بين البلدين في 23 أيار عام 1997 والذي تضمن عدة مجالات تشير إلى التضامن السياسي بين الدولتين .

ومع فيتنام وكمبوديا فقد نجحت القيادة الصينية في إزالة التوتر الحدودي مع فيتنام وذلك عن طريق العديد من المفاوضات والزيارات ، مما أدى إلى تطبيع العلاقات بين البلدين ، وكذلك الحال مع كمبوديا عندما ساهمت الصين في تسوية المشكلة الكمبودية عام 1991 مما أدى إلى إعفاءها من الالتزامات العسكرية والمادية الكبيرة تجاه المعارضة فساهم في تهدئة وطمأنة مخاوف الدول المجاورة .

أما الهند فقد توصلت القيادة الصينية إلى اتفاق مع الهند على إنهاء النزاع الحدودي بالطرق السليمة وخاصة زيارة رئيس الوزراء الصيني (لي بينغ) إلى الهند عام 1991، وكذلك انتهاء الحرب الباردة وتراجع أهمية لباكستان على المسرح الدولي، وكذلك فإن النظرة الصينية متوافقة مع النظرة الهندية من حيث الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية في المنطقة وفي العالم. (مبيضين، 2004)

2.4 التحديات التي تواجه الصعود الصيني

خلافا لعناصر القوة الأساسية (الثروة – القوة العسكرية – البعد الديموغرافي) الهامة لوضع القوى ، فإن العناصر المكونة لقوة كبرى يجب أن تكون ملائمة للحقبة الجديدة والخصائص التي تميزها ، ومن ثم فإن المفاهيم التقليدية مثل الأهمية الجيوسياسية للموقع الجغرافي والتي ركز عليها المحللون في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أصبحت اقل أهمية في عصر تكنولوجيا الصواريخ البالستية ، التي جعلت فضاء القوة التقليدية محدودا.

ومع أن العناصر التقليدية للقوة ما زالت تحظى بالأهمية ، فإن حقائق العولمة والعالم الرقمي المميز للقرن الحادي والعشرين تقدم أبعادا جديدة للقوة تسمح للدول



بالتنافس على وضعية القوى الكبرى .(الحيصة، 2009، ص111)

وبالرغم من امتلاك الصين الكثير من مقومات المنافسة مع الكبار ، والتطلع من مختلف التوجهات الفكرية التي يرونها الصينيين إلى استعادة المكانة الطبيعية لدولتهم على المسرح الدولي ،فان صعود الصين ،وان كان منتظرا إلا أنة لا يرجح أن يكون بالسرعة التي توحي بها أرقام النمو الاقتصادي ، كما أنة لا يتوقع أن يكون صعودا خطيا لا تعيقه عوائق ، وإنما اقرب لأن يكون صعودا متعرجا يعلو فيه المنحنى تارة لينكسر تارة أخرى بفعل كثير من الحواجز بالغة الصعوبة والتي يتعين على التنين الصيني أن يجتازها لو أراد الوصول إلى الهدف واللحاق بدنيا الكبار.(عرفات، 2006)

1.2.4 التحديات الداخلية

بالرغم من التقدم الاقتصادي وضخامة الانجازات على الصعيد الاقتصادي إلا أن الصعود الصيني يواجه تحديات ومن أهمها :

التحدي الأول : التباينات في المستويات الإنمائية

حيث أدركت القيادة الصينية أن المناطق الساحلية هي الأقرب لتقبل التغيير والانفتاح، ولهذا اختارت الساحل الجنوبي لإنشاء أربع مناطق اقتصادية تضم الاستثمارات الأجنبية والشركات المختلطة (صينية –أجنبية)، انعكس ذلك في تفاوت مستوى دخول الإفراد في هذه المناطق الساحلية عنها في مناطق الوسط والغرب ، فعلى سبيل المثال بلغ مستوى الدخل في شنغهاي خمسة إضعافه في مقاطعة سيتشوان، كما تشير الإحصائيات إلى تمتع 200 مليون صيني بمستوى دخل فردي يقارب إلف دولارا سنويا مقابل أكثر من 900 مليون صيني لا يصل دخلهم إلى 137دولارا في السنة ، وقد ترتب على عدم المساواة في توزيع الدخول هجرة من يسكنون في مناطق الوسط والغرب الريفية إلى المدن بصورة متزايدة فأصبح عدد سكانها يتزايد بمعدل 30%سنويا . (ميتكيس، 2007)

وقد ظهر هذا التباين بشكل ملحوظ فيما يتعلق بالدخل الا فردي لكل من المناطق الساحلية والداخلية حيث تشغل المناطق الساحلية موقع الصداره على حساب المناطق



الداخلية الريفية والتي تضم اكبر عدد من الصينيين ، حتى انه ظهر تباين في نفس المناطق الساحلية ، حيث تتفاوت نسبة النمو من مدينه الى اخرى . (Paulet, 2004 , P:199)

ولذلك فقد أدركت الحكومة الصينية أهمية تنمية مناطق الوسط وغرب الصين للحد من هذه الهجرة فبدأت تنفيذ ما أطلقت علية إستراتيجية تنمية الغرب الكبرى عام 2000 وفي هذا الإطار تم افتتاح 70 مشروعا خلال الفترة (2000-2005)، كما قررت الحكومة افتتاح 12 مشروع بمقدار 165.4 مليار يوان صيني في عام 2006وبذلك بلغ إجمالي الاستثمار في الغرب ترليونا و160 مليار يوان منذ بدء تنفيذ هذه الإستراتيجية.(ميتكيس، 2007)

أما التحدي الثاني: تلوث البيئة

والذي يعرف بمشكلات الأمن الرخو التي نتجت من التوسع الهائل في الأداء الاقتصادي، ويدل تعبير (الأمن الرخو)على التحديات غير العسكرية التي تواجهها الدول كالمشكلات البيئية والصحية ، وتجارة المخدرات، ومشكلات اللاجئين والهجرة غير المشروعة والانفجار السكاني وما إلى ذلك من مشكلات اجتماعية حادة ، وبالنسبة للصين فقد أفضى التركيز على التنمية بمعناها الاقتصادي وليست بإبعادها السياسية والاجتماعية الشاملة إلى مشكلات بيئية حادة من شأنها أن تجبر بكين على توجيه مزيد من اهتمامها إلى القضايا الداخلية على حساب ما كان يجب أن توجهه إلى القضايا الخارجية لتعزيز موقعها في هرم القوة العالمية ، خاصة وان بعض المشكلات البيئية لو تحولت إلى أزمات لأدى ذلك إلى تراجع معدلات التشابك الدولي مع الصين وهو ما كشفت عنة مؤخرا مواقف بعض الدول الأوروبية التي فرضت قيودا على حركة الصينيين إليها بعد تفشي وباء الالتهاب الرئوي اللانمطي (سارس)و ما اظهرتة أيضا مشكلة أنفلونزا الطيور التي دفعت عديد من الدول إلى وقف التعامل مؤقتا باستيراد الطيور من الصين، وكذلك يوجد عشرات المشاكل البيئية في الصين فمنها ، ارتفاع معدلات تلوث الهواء حيث يقدر أنها ستزيد بنحو 35%عام 2020عما كانت علية في عام 1995، وكذلك ارتفاع معدلات انبعاث الكربون من عوادم السيارات من 800 مليون طن عام 1995الى2، 4 بليون طن



عام 2020، ومن المتوقع أن تدفع هذه المشكلات بالصين إلى مأزق صعب للغاية ، فلو أعادت النظر وقلصت من سياسات التوسع في ناتجها الصناعي لأدى ذلك إلى معالجة جانب ملموس من مشكلاتها البيئية ولكن على حساب ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية .(عرفات، 2006)

ويمثل تلوث البيئة احد التحديات المهمة والملحة التي تواجه الصين ، وقد أشار علماء صينيون إلى أن التلوث الناتج عن حركة التصنيع الكبيرة التي تشهدها البلاد مسئولة عن انتشار الإصابة بالأمراض الصدرية التي تسبب ربع الوفيات في الصين سنويا .

وفي إطار هذا السياق ، يقدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية إن الصين بحلول 2020 سوف تستهلك 3، مليار طن فحم سنويا ، علما بان الفحم يعتبر من أكثر مصادر الطاقة تلويثا للبيئة ، ويمكن أن تمتد أثاره خارج حدود الصين مثل سيبيريا وكوريا كما وارتفع إنتاج الصين من غاز ثاني أكسيد الكربون، ففي عام 1950 كان نحو 22مليون طن ارتفع بعد ذلك ليصل إلى نحو 554 مليونا، واستمر في الارتفاع بنسبة 25% حتى أصبحت الصين تحتل المرتبة الثالثة من بين أكثر الدول إنتاجا للغازات المسببة للاحتباس الحراري.(ميتكيس، 2007)

وقد تضاعف حجم الإنبعاثات الكونية للغازات التي تؤدي إلى حدوث الاحتباس الحراري خلال الثلاثين عاما الأخيرة ، وذلك نتيجة للنمو الاقتصادي الهائل للصين ومن المتوقع أن يشهد العالم أنماطا قاسية وغير مسبوقة من الطقس تؤدي في بعض الأماكن إلى الجفاف وانتشار الإمراض الاستوائية ، ومن ثم يتوجب على المجتمع الدولي التوقف عن أطلاق هذه الغازات لتخفيف الآثار السيئة للتغير المناخي.

وبالرغم من خطورة هذه التحدي ، فان وضع قيود على هذه الإنبعاثات سيعني للقوى الصاعدة وضع قيود على نموها الاقتصادي على نحو قد تكون له أثاره السياسية غير المقبولة.(الحيصه، 2009، ص127)

وتشير التقديرات إلى إن معدلات تلوث الهواء سوف تزيد بنحو 35% عام2020، ولذلك اتخذت الحكومة الصينية إجراءات من شأنها تعزيز حماية البيئة في المدن الصينية ، وقد انعكس التقدم الذي احرزتة هذه الإجراءات على تحسن



جودة الهواء بـ نحو41.5% من المدن الخاضعة للرقابة خلال عــام 2004 بزيــادة 7.7% عن عام 2003 .

ولقد أصبحت قضية حماية البيئة في الصين على درجة من الخطورة تمثل تهديد على المستوى الداخلي وأيضا على المستوى الدولي ، فعلى المستوى الداخل أصبح تلوث المياه والهواء واستنزاف الموارد الطبيعية بــصورة حــادة لخدمــة النمــو الصناعي، فعلى الحكومة الصينية التعامل مع هــذه المــشكلات لتجنــب حــصول كوارث، فان الدول الصناعية الكبرى بالإضافة إلى جيران الصين تحذر من الآثــار الكارثية لاستمرار معدلات التلوث الصينية في الارتفاع عــن معــدلات الاحتبــاس الحراري، بما لها من تداعيات على المستوى العالمي .(ميتكيس، 2007).

ويبدو إن التراجع عن الاستخدام المفرط للبيئة خيار مــستبعد ، فبحلــول عــام 2020 يتوقع أن يستقر نحو 42% من سكان الصين أي 600 مليــون نــسمة فــي المراكز الحضرية في المقاطعات الشرقية والجنوبية من الصين ، وهو ما سيفــضي إلى تفشي الأوبئة والأمراض المزمنة ،فان الالتهاب الرئ وي اللانمطــي الا مقدمــة تشير إلى احتمال تكرارها على نطاق أوسع بشكل يهدد عجلة الإنتــاج الاقتــصادي وذلك بسيناريو شبيه بما حدث عام 1918 في عدد من المركز الصناعية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية بسب كثافة التكدس البشري فيهــا . (عرفــات، 2006، ص180).

التحدي الثالث : الطاقة والموارد الطبيعية

نتيجة للطلب المتزايد للقوى الصاعدة على موارد العالم مــن الطاقــة والغــذاء والماء، سيشهد القرن الحادي والعشرين عودة للتنفس الجيوسياسي والاقتــصادي ، وبالنظر إلى النظام الدولي الجديد للطاقة ، يرى مايكل كلير المحلل المتخصص فــي شؤون الدفاع، إن وضعية الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى تتراجع نتيجــة النفوذ المتزايد للقوى البترولية مثل روسيا بما يهدد بعودة أجواء الحرب البــاردة ، وينصح أمريكا بتعزيز التعاون مع الصين لتطوير بدائل جديدة للطاقة مثل الوقــود الحيوي.(قنديل، 2008، ص76).

وذكر تقرير اصدرة ة وكالة الطاقة الدولية حول توقعات الطاقة العالميــة للعــام

2007، إن نمو الطلب المتزايد على الطاقة من قبل الهند والصين سيؤدي إلى حدوث تحول في النظام العالمي للطاقة، ورأى التقرير أن القوى الكبرى ستتنافس لضمان امن الطاقة على المد البعيد أذا لم تجد آليات للتعاون والمشاركة في ما بينها.

وقد اعتمد سوق الطاقة العالمي لفترة طويلة على الافتراض القائم على أن الولايات المتحدة بوضعها شرطي العالم والمسؤول عن توفير السلع العامة ، سترغب في استخدام القوى لضمان تدفق الطاقة ،وفي تفسيرهم ل (عسكرة موارد الطاقة)، يرى خبراء في امن الطاقة مثل جيمس راسيل ودانيال موران ، إن أسواق الطاقة الدولية دائما ما تكون مدعومة بشكل غير مباشر بالقوات المسلحة للقوى الكبرى ، وخصوصا القوى البحرية الكبرى (بريطانيا في الماضي ثم أمريكيا حاليا)، بحيث تتمثل مصالحها في ضمان توسيع التجارة الدولية والحفاظ على حرية انتقال السلع عبر أعالي البحار. (الحيصة، 2009، ص126).

فقد كانت الصين تصدر حوالي 25% من انتاجها النفطي عام 1985، الانها منذ عام 1990 تحولت إلى دولة مستوردة إلى حوالي(600)إلف برمي نفط يوميا، بسبب توسع وتطور القطاع الصناعي فيها ،وطبقا لدراسات منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا –المحيط الهادي(آبيك)، فان احتياجات الصين من النفط سيتوقعان ان تستورد ما يعادل(7)ملايين برميل نفط يوميا عام 2015.

وتدل الدراسات على إن الاحتياطات النفطية للصين المؤكدة تكفي لمدة (21)عاما ابتداء من عام 1997 وانتهاء في عام 1918، وبهذا تعتمد الصين في مسألة توفير الطاقة على الفحم الحجري وهي اكبر منتج له في العالم، ويبلغ احتياطيها منة حوالي 15% من الاحتياطات العالمية ويكفي هذا الاحتياطي الصين لمدة (800)عام، اما مصادر الطاقة الكهرومائية فلا زالت محدودة في الصين لسببين الأول عدم وجود عدد كاف من السدود، والثاني عدم توافر ميزانية مالية (حاليا) وتمت دراسة رصد ميزانية لبناء السدود ، وفي مجال الطاقة النووية تعززت القدرات الصينية مع بناء محطة خليج(هايا)يرفع من نسبة مساهمة الطاقة النووية ال (4-6%)من إجمالي الطاقة العام.

إن المعطيات السابقة تدل على ان الصين ستواصل الاعتماد على الفحم بشكل



كبير في مجال احتياجاتها من الطاقة ، الا ان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث وهو الأمر الذي سيؤدي إلى نفقات إضافية لمكافحة التلوث البيئي والى ضغوط دولية إزاء الصين ، وخصوصا من أعضاء اتفاقية (كيوتو) للاحتباس الحراري لوقف اعتمادها على الفحم الحجري كمصدر رئيسي للطاقة . (حسين، 2009، ص149)

2.2.4 : التحدي الخارجي :

الصين في وجه العالم :

لايقل التحدي الخارجي أمام الصين صعوبة عن كافة التحديات السابقة الإشارة إليها فنتيجة للنمو المضطرد للاقتصاد الصيني وزيادة حجم السكان ، ولحاقها بالسباق الدولي نحو الفضاء وسعيها إلى تطوير قدراتها العسكرية ، أثارت الصين مخاوف القوى الدولية المسيطرة على النظام الدولي ، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية .

وإذا كانت الصين قد تمكنت حتى الآن من إدارة علاقاتها بالقوى الكبرى بدرجة عالية من الكفاءة ضمنت لها الهدوء اللازم عن الجبهة الخارجية بمواصلة التنمية الداخلية، إلا أن هذا لا يعني أن تلك العلاقات باتت تخلو من المشكلات فعلى الجانب الاقتصادي وحده أصبحت الصين تنافس بشدة من اجل الحصول على نصيب اكبر من موارد الطاقة وهي أمور باتت تدق جرس الإنذار في مختلف عواصم القوى الكبرى وإذا ما وضعت مزاحمة الصين للقوى الكبرى على موارد الطاقة وأسواق التصريف في إطار الصور الكلية للاقتصاد الصيني لأتضح لماذا تنطوي علاقات الصين مع القوى الكبرى على قدر من التوتر يفرض على بكين في استمرار عبئا ضاغطا، وكذلك فان الصين تعتمد بكثافة على رفع معدلات صادراتها إلى الخارج عن طريق خفض عملتها الوطنية أمام العملات الأجنبية ، وهو ما بات يقلق الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة اقل من الاتحاد الأوربي ، فقد أفضى ذلك إلى تفاقم العجز التجاري بين بكين و واشنطن إلى نحو 100 بليون دولار سنويا لمصلحة الأولى وبات ينذر ما لم تخفض بكين قيمة عملتها وتفتح أسواقها أمام المنتجات الأجنبية بصدام تجاري بين البلدين ، فقد أصبح قسم كبير من الاقتصاد



الصيني رهن بما يحدث في الأسواق العالمية فهو تحدي يعني أن الدول الكبرى تستطيع التأثير في الاقتصاد الصيني على النحو الذي لا يؤهل بكين لزيادة مواردها من القوى الاقتصادية .(عرفات، 2006، ص188) .

وهناك صراع تجاري بين الصين واليابان ، بدأ يتفاقم منذ عام 2001، عندما قامت اليابان بفرض رسوم جمركية تصل نسبتها إلى نحو (266%)على ورداتها من بعض السلع الزراعية المستوردة من الصين، وقد جاء هذا القرار الياباني في محاوله لحماية منتجاتها المحلية المماثلة ، ولان الصين ترى أن حجم صادراتها من هذه المنتجات إلى اليابان لايتجاوز بضعة ملايين من الدولارات وهو مبلغ صغير بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين اليابان والصين لذلك لم تهتم الصين في البداية ، ولكن اليابان اتخذت قرارات أخرى بمنع استيراد الطيور من الصين وذلك بحجة اكتشاف إصابات بمرض أنفلونزا الطيور ، وقد أدى هذا القرار لاعتقاد الصينيين بأن اليابان تنفذ خطة غير معلنة لتقليل حجم صادراتهم إلى أسواقها وقد عزز هذا الاعتقاد الأصوات التي ارتفعت في اليابان تنادي بتقليل الواردات من الصين ، فلذلك هناك احتمالات صراع قائمة بين اليابان والصين لعدة أسباب من أهمها التنافس على الأسواق الدولية في ظل تشابه قطاعات الإنتاج والتصدير في البلدين .(ميتكيس، 2007).

ومن العقبات الإقليمية التي تواجه الصين ، المشكلة الكورية وما تحمله من بذورالتفجر الكوري بين الشماليين و الجنوبيين المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فالصين لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما حدث ما يهدد الشماليين لما لها من علاقات تاريخية في أوائل الخمسينيات ، وكذلك نتيجة المصالح والعلاقات التجارية والعسكرية الو اسعة معها، وكذلك أبدت الصين مرونة وقدرة كبيرة على محاصرة التوترات مع دول الجوار (الأزمة الكورية والفيتنامية والكمبودية)، كما وتحاول الصين بتلك الوسائل إعادة تايوان إلى الوطن الأم ، وذلك بسبب الضغوط الأمريكية المدعومة من قبلها من اجل استقلالها.(مبيضين، 2004).



3.4 الرؤية المستقبلية للصعود الصيني على النظام الدولي

ليس من السهولة الحديث عن المستقبل، وخاصة في الحديث عن أوضاع دولية تتسم بالتقلب والتغيير السريع ، ولكن هذه الدراسة ستكون مبنية على قدر من الواقعية المستندة على حجج وأدلة علمية ومنطقية لها بعض الدلائل الواقعية المتعلقة بالنسق الدولي.

حيث تعد الصين وبحوزتها للعناصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية الملائمة وهي تدخل القرن الحادي والعشرين مؤهلة للمساهمة القوية في إيجاد وتأسيس وإدارة نظام عالمي متعدد الأقطاب ولهذا تحرص القيادة الصينية على دخول المسرح العالمي في القرن الجديد بكل ثقة واقتدار ، فبعض المحللين السياسيين يعتقدون إن الأوروبيين قد خسروا مراكزهم التنافسية العالمية في عدة قطاعات ، وان المثلث الذي سيحكم هذا القرن الحادي والعشرين هو الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – اليابان أما أوروبا بالنسبة لهم فهي سائرة على طريق الانحطاط لأنها بصدد التنازل عن مكانها في هذا المثلث لصالح الصين المرشحة لمركز القوة الأعظم اقتصاديا، على الأقل في السنوات القليلة المقبلة. (مبيضين، 2004)

وإن صعود الصين يلقي الضوء على القرن الواحد والعشرين ويلقي اهتماماً كبيراً من قبل المجتمع الدولي، ففي خلال العشر إلى خمسة عشر سنة القادمة ستحمل الصين وزناً اكبر في عالم السياسة بمزيد من سرعة التنمية الاقتصادية والنمو المتوازن لكل القوى المحلية ، وبناء على ما يقوله السيد لي كوان يو وزير سنغافورة البارز فان الصين القوية في القرن الواحد والعشرين هي الأفضل للعالم من امة غير مستقرة ، وان نهوض الصين وباقي دول شرق آسيا سوف يبعث الحياة في الكوكب كله وينتج توازناً اقتصادياً وسياسياً مستقراً ، لذلك فان نظرية التهديد التي تقول إن قوة الصين سوف تسعى للهيمنة وفرض التهديد على باقي الدول ليس لها أساس. (قنديل، 2008، ص30)

وإن السنوات العشر إلى الخمسة عشر القادمة ستكون الفترة التي سيتحدد فيها شكل التنمية لعالم متعدد من الأقطاب ، ومع تغير الأوضاع في أكثر مناطق العالم نفوذاً، بالإضافة إلى النمو غير المتوازن لمراكز القوى والتأقلم المستمر لعلاقاتهم



بين بعضهم، وبزوغ الصين واليابان ودول الآسيان والهند والاتحاد الأوروبي ، فمن المتوقع إن يتشكل نموذجا سياسيا لعالم متعدد الأقطاب يتكون إطاره من ثلاث مناطق رئيسية تحديداً أمريكا ، أوروبا، و أسيا، وخمس مراكز قوى هي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، وروسيا. (عبدا لله وعبد الرزاق، 2008، ص239)

والولايات المتحدة الأمريكية ستحتفظ بوضعها كالقوة العظمى ولكن قوتها ونفوذها لن يقارب بما كان عليه في الماضي ، فالصين ستصبح الدولة المستمتعة بأسرع نمو للقوى المحلية ، وسوف تزيد كل من اليابان والاتحاد الأوروبي في دورها إلى حد كبير على الساحة ، وكذلك سوف ترى روسيا نجاحها الأساسي في تحرير نفسها من اقتصاد متهالك إلى اقتصاد قوي موجه إلى المسار الصحيح ، وبما إن آسيا خاصة الصين وباقي دول شرق أسيا أصبحت أكثر رخاءً فان قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي سيلحق بالتدريج مع نظيراتها في أوروبا وأمريكا ليقودوا بذلك مثلث قوة متوازناً في خلال العشر إلى الخمس عشر عاماً القادمة . (عبدا لله، 2007، ص117)

وخلال هذه الفترة حتى لو استمر معدل النمو الاقتصادي لدول شرق أسيا ثابتاً من(6-7%) سوف يبقى أكثر من المعدل العالمي (3%) بناءً على الإحصاءات التي أعلنت عنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (النجار، 2008، ص48)

1.3.4 رؤية مستقبلية للاقتصاد الصيني.

ان تطور الاقتصاد الصيني سوف يغير الصين بشكل مباشر أكثر من تغيرها السياسي، وإذا شاء القارئ أن يتصور تقدير لمدى وحجم الشركات الصينية الناشئة فليس عليه إلا إن يتأمل خطة إعلام مدينة شنغهاي التي تأسس فيها العديد من المشروعات العملاقة، التي تندرج ضمن اكبر خمسمائة مؤسسة في العالم.

ويرى رجل الاقتصاد فان جانج إن بكين على مدى عشرة أعوام إلى خمسة عشر عاماً أنها سوف تخفض ملكيتها في المشروعات المملوكة للدولة ، وأيا كان المسار الذي ستتخذه الصين ستبقى الدولة متحكمة في عدد كبير جداً على طول الساحة

الاقتصادية، وستقع تحولات مهمة لعل من أهمها زيادة برامج الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال وستكون من الموارد الأساسية لرأس المال الاستثماري في المستقبل، وسوف تساعد هذه البرامج على خلق مدخرات مؤسسية وأوعية استثمارية ليست غريبة عما نشاهدفي الولايات المتحدة الأمريكية . (بورشتاين، وكيزا، 2001، ص396)

ولقد كان السؤال الذي يشغل مراكز الأبحاث العالمية المهتمة بشؤون الاقتصاد العالمي والأبحاث الاستراتيجية؛ الاقتصاد الصيني إلى أين؟ ، ومن أهم تلك الدراسات دراستان صدرتا عام 1998، الدراسة الأولى عن معهد راند(Rand Corporation) وهو معهد عالمي للأبحاث في ولاية كاليفورنيا الأمريكية ، والدراسة الثانية صدرت عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCED) أجراها الباحث الاقتصادي (أنجوس ماديسون)،وعلى الرغم من إن الدراستين اعتمدتا منهجاً متبايناً في البحث ، إلا أنها توصلتا إلى النتيجة نفسها تقريباً. (حسين، 2009، ص152).

ولمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إحصائية توضح انه لو استقر معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، وروسيا على(3%، 2، 5%، 2، 5%، 8%، و3%) على التوالي فان الناتج المحلي الإجمالي يتضح بان الصين تتمتع بأسرع معدل للنمو ضمن الدول الخمس ، وفي عام 1996 قدر الناتج المحلي الإجمالي للصين بنمو(11، 4%، 9%، و15، 6%) من معدل النمو التنموي للولايات المتحدة الأمريكية ، أوروبا واليابان، ولكن في عام 2010 أصبح معدل النمو (24، 8%، 22%و36%) على التوالي، وبقياس تعادل القوة الشرائية، فان مؤشر الاقتصاد الصيني سيصبح بين المؤشرات الكبرى في العالم ، وان الصين تستطيع إن تصبح اكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2020، بما يصل لحوالي نصف إنتاج الاقتصاديات السنوي الذي يشكل اليوم العالم الصناعي . (النجار، 2008، ص49)

وبالرجوع للدراستين اللتين صدرتا عن معهد راند ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ستتفوق الصين اقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يقدر معهد راند إن الناتج المحلي الإجمالي للصين سيصل في عام 2015 إلى 12



تريليون دولار، عند ثبات القوة الشرائية للدولار كما كانت عليه عام 1997 في حين إن الناتج المحلي الأميركي (الإجمالي) سيبلغ(11، 5) تريليون دولار، وعند اعتماد المعدل الوسطي لدخل الفرد الواحد في الصين التي سيبلغ عدد سكانها حينئذ (1، 4) مليار نسمة، بمبلغ(8570)دولار من القوة الشرائية لعام 1997، مقابل قوة شرائية قدرها(37200)دولار للأمريكيين الذين سيصل عدد سكانهم حينئذ إلى (309)مليون نسمة، فان الصين ستبقى حتى في عام 2015بلداً متواضع الرخاء . (حسين، 2009، ص153)

وقد نما الاقتصاد الصيني وما يزال بمعدلات فائقة بين (9-10، 5%) سنوياً بحيث تصعد الصين صعوداً لا مثيل له ولا مقاومة له ، فان هذا الصعود سوف يغير الصين نفسها وسوف يغير العالم من خلال تغييرها ، فالصين تمثل كتلة بشرية عملاقة تعد ملياراً وثلاثمائة مليون نسمة.

وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية بوضعها شريك الصين الأول ، صعود الصين الصناعي والتجاري باعتباره تحدياً استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على نظام العولمة الرأسمالي الجديد ، ذلك لان الزخم الفائق الذي يتصف به نموها الاقتصادي وتطورها الصناعي وتجددها التكنولوجي يؤدي ولا محالة إلى تحول القوة العظمى البشرية الأولى إلى قوة عظمى اقتصادية تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي ، وهذا الأمر متوقع وفق أهم ما رسم من مشاهد مستقبلية للاقتصاد الصيني في الأفق الزمني (2025-2050). (الزعيم، 2010)

وقد قدر احد المحللين الاستثماريين في نيويورك، انه في خلال العشر سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين ، سيصل الناتج الكلي لآسيا إلى (1، 3)بليون دولار أمريكي، فان النمو السكاني لآسيا والناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة العالمية سيصل إلى (40%، 53%، 46%)من المجموع العالمي على التوالي . (العفيفي، 2009، ص93)

ومن المتوقع أن تصبح الصين أكبر منتج في العالم في عام (2024)للغالبية العظمى من السلع المصنعة ، وأضخم سوق عالمية لأنواع كثيرة من السلع أيضا

وسوف تحتل الصين بؤرة اهتمام استراتجيات كثيرة من الشركات الأمريكية والعالمية وقد لوحظ أن قدرة الصين على التصنيع الناجح والاستيلاء على مقادير كبيرة ومهمة من سوقها المحلية غيَرا وعلى نحو جذري خريطة المنافسة العالمية بين الشركات في مجال الأعمال ابتداءً من الاتصالات اللاسلكية وحتى السيارات والطائرات، وبالتالي فإن التجارة الصينية سوف تخلف في المستقبل ملايين الوظائف في الخارج وسوف تؤثر تأثيراً مذهلاً في مصائر مئات الشركات الكوكبية.

وإن الصين بالرغم مما تملكه من موارد طاقة غنية واقتصاد زراعي كثيف فإنها سوف تصبح في المستقبل معتمدة اعتمادا كبيراً على واردات النفط والغذاء ، وإن حاجتها إلى أن تكون جزءًا فاعلاً نشطاً في منظومة التجارة الكوكبية وبالتالي فإنه يجب على زعماء الصين إنشاء روابط وثيقة مع بلدان آسيا والشرق الأوسط الغنية بالنفط وذلك من أجل أن يكون حصناً حامياً ضد الاعتماد الزائد على الغرب ، وبالرغم من أن نصيب الفرد في الصين لا يزال يمثل كسره بالمعايير الغربية ، فإن الحجم الكلي للصين يهيئ لها سلطة هائلة للمساومة في الاقتصاد العالمي . (بورشتاين، ودي كيزا، 2001، ص 413)

وفي تقرير صدر من (باريس ووتر هاوس – كوبرز) بعنوان الصين الاقتصاد الأكبر في العالم بحلول عام 2018، حيث توقع هذا التقرير أن ينتزع اقتصاد الصين مركز أكبر اقتصاد عالمي من الاقتصاد الأمريكي في وقت مبكر يصل إلى عام 2018مقيساً بالقوة الشرائية ، في وسط تصعيد الأزمة المالية لنقل الثقل الاقتصادي إلى الإقتصاديات البازغة .

وذكر التقرير أنه بقياس الناتج المحلي الإجمالي على أساس القوة الشرائية وهو ما يأخذ في اعتباره فروق أسعار المنتجات نفسها في الدول، فإن الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاديات النامية السبعة الأكبر سيتجاوز مثيله في دول مجموعة إل ـــ (7)ما سيجعلها أكبر الإقتصاد يات الصناعية في العالم قبل عام 2020، وستكون الصين والهند قائدتي هذه المجموعة السبعة البازغة ، ويأتي ذلك في وقت تساعد فيه مجموعة إلـ(7) الجديدة العالم في الخروج من الأزمة المالية والاقتصادية في الدول المتقدمة، ومع انتزاع الصين مكانة ثاني أكبر اقتصاد من اليابان، حيث توقعت

المؤسسة أن يبدأ الاقتصاد الصيني في الإبطاء بعد عام 2020 نتيجة قصور القـوى العاملةالناجم عن سياسة الطفل الواحد ، ومع ذلك ستظل الصين قوى تصديريه هائلة مع ارتقاء المصدرين الصينيين إلى درجات أعلى من القيمة المضافة للسلع المنتجة لكي تتنافس بفعالية على أساس النوعية والجودة وليس السعر.(هاوس، 2011)

وتتطلع الصين نحو المستقبل وتقتنص فرصة انخفاض الأسعار العالمية للموارد الطبيعية ومن ضمنها النفط لتأمين احتياجاتها الإستراتيجية وتحقيق دفعة اقتـصادية جديدة. وهي تنشط في أفريقيا والشرق الأوسط للحصول على حاجاتها مـن المـواد الأولية والنفط، وتقوم باستثمارات إستراتيجية في روسيا لمد خط أنابيب لنقل الـنفط الروسي إلى الصين، حيث يساعدها هذا الخط على تحقيـق هـدفين اسـتراتيجيين مهمين: تأمين مصدر إضافي للحصول على النفط وتنويع مصادر استيراده، ومنـع حصول بطالة كبيرة في مؤسسات تكرير النفط في مناطق تنضب فيها الاحتياطيات النفطية، وتقوم الصين بتخزين كميات ضخمة من المواد الأولية وبـشراء أصـول شركات كبيرة تعمل في مجال استخراجها، مما يساعدها على الخروج من الأزمـة كقوة اقتصادية عالمية رئيسة.(ماجد، 2010)

فأن الصين حاليا وفقا لمعياري التجاره الدولية وحجم السوق وانطلاقا من القـوة الشرائية للنقد الصيني (يوان)وبمقابلتة بقيمتة بالدولار ، باتت تعد القوة الاقتـصادية العالمية الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية ، بحيث يمكن ان تشغل المكانة الاولى في عام 2015 . (Gilboy and Heginbotham, 2001)

2.3.4 رؤية مستقبلية للسياسة الصينية

تنهج الصين سياسة خارجية ثابتة ومستقلة ، هدفها الرئيسي حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها ، وتوفير بيئة ملائمة لتنفيذ الإصـلاح والانفتـاح علـى الخارج وبناء الدولة العصرية الحديثة للصين ، وحماية الأمن والسلام العالمي ودفع مسيرة التنمية العالمية، وحيث أن من أهم ملامح السياسة الصينية هو أنها تنتهج مبدأ الاستقلال، وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقا من المـصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم ، وكذلك تعمل الصين على معارضة الهيمنة

وصيانة السلام العالمي،وترى الصين أن أي دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة ، قوية أم ضعيفة ، غنية أم فقيرة، تعتبر عضواً من أعضاء المجتمع الدولي على قدر المساواة ، ويجب أن تحل جميع النزاعات والخلافات الناشبة بين الدول بطريقة سلمية عبر التشاورات وليس باللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة ، ولا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية ، وكذلك ترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع الدول على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والمنفعة والتعايش السلمي .(الحوراني، 2010، ص 29 – 30) .

وقد عقد المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر عام 2002، والذي جاء في أحد وثائقه بصدد الرؤية الصينية للوضع الدولي والسياسة الخارجية الصينية، حيث ترى الصين أن النظام الدولي القديم غير العادل لم يتغير جوهرياً،ولا تزال سياسات الهيمنة قائمة كما لا تزال أخطار الإرهاب والنزاعات العرقية والقومية في ازدياد في جميع أنحاء العالم ، كما وتدعو الصين إلى تأسيس نظام دولي سياسي واقتصادي عادل.

وتعارض سياسة الهيمنة وسياسة القوة أو اللجوء لها بشتى أشكالها ، وترى الصين أنه لا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى ، كما وتدعو الصين إلى إنشاء مفهوم أمني جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة والمساواة والتنسيق وتسوية النزاعات عن طريق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة والتهديد بها ، وتؤكد الصين أنها لن تسعى إلى الهيمنة ولا إلى التوسع ، وتدعو إلى الحفاظ على التنوع كما وتدعو إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية وتنوع أنماط التنمية واحترام الثقافات والحضارات المختلفة . (بن هويدن، 2007، ص 150)

فأن الرؤية الصينية تدعو إلى مقاومة الإرهاب بشتى أشكاله وتعزيز التعاون الدولي للحد من الأعمال الإرهابية ومحاربتها عن طريق الجمع بين المعالجة المؤقتة والنهائية،وبذل الجهود لاجتثاث مصدر الإرهاب ، وكذلك ضرورة المشاركة النشطة في الأنشطة الدبلوماسية المتعددة الجوانب وستلعب دوراً أكبر في الأمم المتحدة

وسائر المنظمات الدولية و الإقليمية، وستؤيد الصين الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة، كملكوت الرؤية على أن الصين ستسعى إلى تنشيط التبادل والتعاون مع جميع الأحزاب والمنظمات السياسية في مختلف الدول والمناطق ، وكذلك ضرورة عمل الصين مع كافة شعوب العالم من أجل قضية السلام والأمن والتنمية في العالم.(شارما، 2008، ص 10)

ومع صعود الصين داخل القوة الاقليمية في شرق آسيا بالاضافة الى القوة الدولية وبحث اليابان عن مكانة سياسية عالمية ، حيث سيلقى مثلث العلاقات بين الصين واليابان والولايات المتحدة الامريكية تأثيرا كبيرا على العالم كله ، فأن الولايات المتحدة الامريكية واليابان لن تستطيع تجاهل عامل الصين عند اتخاذ استراتيجيتها في منطقة الآيبك بالاضافة الى التعلل مع القضايا السياسية والامنية . (Xie.2007.P31)

وإن صعود الصين هو الذي سيسرع بإعادة بناء علاقات القوى الكبرى ، وإن كل القوى المهتمة تناور بإستراتيجياتها في اتجاه الواقع السياسي المتغير وهو ما سيضيف مزيداً من التعقيد للعلاقات فيما بينهم من ناحية ومن ناحية أخرى سيزيد من قوتهم ونفوذهم ، فعلى سبيل المثال تحسن الحالة السياسية لليابان سيجعلها تكتسب المزيد من الاستقلالية في تناولها للشؤون الإقليمية والدولية ، لذلك فعلى الرغم من أن مزيداً من الضغط الواقع للإبقاء على اليقظة حول الصين في إطار التحالف الأمريكي _ اليابان، فإنه سيكون من الصعب للغاية على اليابان والولايات المتحدة الأمريكية أن تقوما بعمل نفس الشيء وتتحدثان بصوت واحد عن سياستهما تجاه الصين (العفيفي، 2009، ص 96) .

وفي الحديث عن مستقبل العلاقات الصينية في النظام الدولي ، فلا بد من إلقاء نظره عُجلى لعلاقات الصين مع الدول الكبرى :

العلاقات الصينية الأمريكية :

حدثت مجموعة من التطورات على العلاقات بين البلدين عام 1999، حيث صدر تقرير من البنتاغون يصف فيه التوازن العسكري بين البلدين في مضيق تايوان بأنة في صالح الصين وكذلك الفيتو الصيني في مجلس الامن حول مد فترة

قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحده ، مما ادى الى سوء العلاقات بين البلـــدين . (Dumbaugh, 2001)

وبالرغم من التحول الذي طرأ على العلاقات الأمريكية الصينية بحيث أصـــبح الطابع الصراعي هو السمة الواضحة لتفاعلاتها، الإ أن هناك حدوداً على هذا الطابع الصراعي، بمعنى أنه عند نقطة معينة لا بد من أن يتوقف هذا الصراع ويرجع ذلك إلى طبيعة الواقع الدولي المعاصر بمتغيراته العديدة، والواضح حتى الآن أن الموقف الصيني من هذا التصعيد الأمريكي يتسم بالرفض والثبات والثقة بالنفس في محاولة لإقناع الجانب الأمريكي بأن هذا الأ سلوب لن يحقق المـــصالح الأمريكيـــة إقليميـــا وعالمياً، كما أن الصين تلوح من حين لآخر بأن هناك العديد من دول العالم التـــي ترفض سياسة هيمنة القوة الأمريكية على شؤون العالم ، وأن الـــرفض للـــسيناريو الأمريكي في السيطرة يمكن أن يتنامى ويطرد وبأن النظام العالمي لم يتشكل بعـــ د، وأن الصورة المطلوبة والمقبولة عالمياً لهذا النظام تقوم على أساس التعدديـــة و أن التعددية تتيح الفرصة لتحالف القوى الكبرى لمنع هيمنة إحدى القوى على تفاعلات النظام . (أبو عامود، 2001)

وفي ظل وجود مجموعة كبيرة وهامه من المصالح الاقتصادية المتبادلـــة بـــين الدولتين يبرز الاحتياج الاستراتيجي كمحدد هام للعلاقات الصينية الأمريكية ، وتبرز أهمية الاحتياج الاستراتيجي بين الدولتين في أن هذا المحدد يقوم بـــدور مـــوازي لوجود تناقض واختلاف في المصالح بين الدولتين ، حيث أن هذا المحدد يقوم بـــدور موازي لوجود تناقض واختلاف في المصا لح بين الدولتين بحيث يدفع هذا الاحتيـــاج الاستراتيجي بين الدولتين إلى السعي للحفاظ على المصالح المتبادلة دون تعريـــضها للخطر وهو ما يحول دون تجاوز خلافات البلدين لنقاط معينـــة. (محمـــد، 2006، ص292)

وفي هذا الإطار يمكن القول بان السيناريو المحتمل في العلاقات بـــين الـ بلـــدين ستتراوح في المستقبل بين الصراع والتعاون الحذر، وسيحول كل طرف من أطراف هذه العلاقة توجيهها بما يحقق له أقصى مصلح ممكنة في ضل عناصر قوته المتاحة وقدرته على تعبئتها وتوظيفها آخذا في الاعتبار جوانب الضعف التي يعاني منهـــا ،



والتي يمكن أن يستخدمها الطرف الأخر لتحقيق مصالحة واهدافة.
فهي صورة بالغة التعقيد والحساسية لعلاقات بين القوى الكبرى الكونية ، ولا شك إن محصلة التفاعلات في إطار هذه العلاقات ستؤدي إلى تشكيل وتكـون صـورة النظام العالمي الجديد.(أبو عامود، 2001)

العلاقة بين الصين والاتحاد الأوروبي

تدرجت العلاقات السياسية بين الصين والاتحاد الأوروبي من مجرد الاعتـراف وتبادل التمثيل الدبلوماسي في الستينيات من القرن العشرين إلى إن وصـلت إلـى أعلى المستويات في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين ، فباتـت هنـاك لقاءات متعددة على مستوى القمة الثنائية بين الصين والاتحاد الأوروبي ممثلا فـي الدولة التي ترأسه عند عقد القمة أي إن الحوار السياسي بين الجانبين قـد تكثـف ، وزادت قنواته، مما أمكن من تسوية العديد من القضايا الخلافية أو منع تصاعدها .
وإذا كانت العلاقات السياسية بين الجانبين تأخذ الاتجاه التصاعدي ، فـان الأمـر ذاته ينطبق على العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية فـي ظـل تـوفر الرغبـة والاراده من الجانبين ومن ثم الموارد اللازمة لدعم هذا التوجه ، ولا يعنـي ذلـك غياب الاختلافات وإنما توفر الرغبة في التغلب على هذه الاختلافات ، إذا كان ذلـك ممكنا أو عدم الاصطدام بها إذا كان التغلب عليها مستحيلا .
وفي ضوء واقع العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي ، فمن المتوقع استمرار تصاعدها على الرغم من إمكانية بروز بعض نقاط الخلاف ،كقضية تـايوان التـي تؤدي إلى توتر العلاقات من آن إلى أخر ، مع إن رؤية الاتحاد الأوروبـي لقـضية تايوان لا تبدو بعيدة كثيرا عن الرؤية الصينية فالصين تعترف بان تـايوان كيـان له سماته الاقتصادية والتجارية ، ولكـن تعتبـر تـايوان جـزءا لا يتجـزأ مـن أراضيها ومن ثم فإنها ترفض حصول تـايوان على الاعتـراف الـدولي ، فـي حين إن الاتحـاد الأوروبـي يـرى أهميـة اقتـصادية وتجاريـة لتـايوان فـي علاقاتها التجارية و الاسـتثمارية، إلا إن الاتحـاد الأوروبـي فـي الوقـت ذاتـه يتبني سياسة صين واحده. (عابدين، 2006، ص330)



العلاقات الصينية الروسية

تعرضت العلاقات الصينية – الروسية إلى إصابتها بالصقيع لمدة زمنية ليست بالقصيرة، وقد وصلت في بعض الأحيان إلى مستوى الخلافات والمواجهات السياسية الحادة والقطيعة في وقت من الأوقات ، وقد شكلت قضية النزاع الحدودي بين البلدين العقبة الكبرى الأخيرة في توطيد العلاقات بينها بشكل كامل.

وقد شكلت سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين البداية الحقيقية للرؤية الإستراتيجية الروسية –الصينية المستقبلية في احتواء الولايات المتحدة الأمريكية، وان لم يعلن ذلك بشكل رسمي وبجانب سعي الصين وروسيا لخفض النفوذ الأمريكي هناك أيضا أهداف مشتركة أكثر أهمية من الناحية الجيوسياسية بحسب تصور البعض من المحللين والمراقبين ، وتتمثل في مكافحة الإرهاب العالمي والتطرف والانفصال رغم إن الصين تضيف إليها طرفا غير مسلم يتمثل في الانفصاليين التايوانيين .

وبالرغم من التعاون العسكري الكبير بين الطرفين يصب في الصالح الصيني بشكل كبير اكبوهو ما تخوف منة بعض المراقبين والمحللين الروس تحديدا ، حيث رأوا في معاهدة الصداقة التي وقعها الزعيمان الروسي والصيني في موسكو أنها تنطوي على مخاطر مؤجلة لروسيا ، فالتعاون الاقتصادي بين البلدين يركز على حصول بكين على التقنيات الروسية العالية في مجال صناعة الأسلحة بما فيها الطائرات والصواريخ والدبابات ، وبالرغم من أهمية هذه الصفقات بالنسبة للاقتصاد الروسي فان ذلك سيؤدي إلى تجهيز أفضل للجيش الصيني بما يجعله أفضل نوعيا وأكثر عددا من الجيش الروسي وستكون الصين دولة عظمى مسيطرة في الإقليم الآسيوي .(الفطيسي، 2009)

العلاقات الصينية اليابانية

مازال يوجد حالة من عدم الثقة على الصعيد الأمني بين البلدين ،حيث إن هناك هواجس ومخاوف صينية إزاء السياسة اليابانية وكذلك من جراء التحالف الأمريكي الياباني، وكذلك هناك اعتراضات صينية قوية على الشراكة اليابانية الأمريكية في مشروع الدفاع الصاروخي التكتيكي ، كما لا ننسى الرواسب التاريخية بين الصين



واليابان والتي مازالت تلعب دورها في الوقوف أمام أي انطلاقة سريعة للعلاقات الثنائية بين البلدين ، حيث إن حالة عدم الرضا الصينية إزاء ما قدمته اليابان من اعتذارات حول فترة الاستثمار الياباني للصين في فترة الحرب العالمية الثانية تمثل عقبة نفسية وسياسية كبيرة .

ومع ذلك يمكن القول إن اليابان في حاجة لمساعدة الصين في قضايا كالأمن النووي والتعافي الاقتصادي ، وتدويل الين، والعضوية الدائمة في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ومن ثم فان اليابان لا ترغب في علاقات سيئة مع الصين الآن، اما الصين فما زالت تراهن على زيادة نسبة وحجم الاستثمارات القادمة من اليابان لاسيما ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم .

وان تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين قد أسهم في بلورة نظرة صينية جديدة تجاه اليابان ، حيث ظهرت عدة مقالات في الصحف الصينية تضمنت مطالبات بتفكير صيني جديد تجاه اليابان ، وبالتالي فان الصين سوف تقوم بتقديم المساعدة لليابان على إن تظهر كفاعل دولي أساسي يمكن إن يشجعها على إن تصبح أكثر استقلالا عن الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم يتحقق هدف الصين الرئيسي في تعدد أقطاب النظام الدولي .(أبو طالب، 2006، ص248) .



الخاتمة :

لقد تمكنت الصين عبر نهج تنموي فريد أن تحقق انجازات واسعة النطاق في ظل نظام يجمع بين العديد من الاستثمارات الخارجية والمساعدات التكنولوجية وتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي ، حيث أن الإنجازات الاقتصادية قادت الصين إلى تغيرات مماثلة على الصعيد الاجتماعي مع تنامي تنظيمات مجتمع مدني واعية .

فأن الصين تمر بمرحلة انتقالية على كل من الصعيدين السياسي والاجتماعي وذلك نتيجة استمرارية التزام القيادة الصينية بسياسة الحزب الواحد بما يمكن أن يقود إلى توتر العلاقة بين النظام السياسي الحاكم ومختلف القوى الاجتماعية الصينية نتيجة تنامي مطالبها بالمشاركة في عملية صنع القرار ، ومن هذا المنطلق فإن على الصين أن تسعى إلى سد الفجوة بين انجازاتها الضخمة على كل من الصعيد الاقتصادي والعسكري، وبين واقعها السياسي السلطوي وذلك من أجل تجنب التناقضات السياسية والاجتماعية بين كل من القيادة السياسية من ناحية ومختلف القوى الاجتماعية من ناحية أخرى .

وتبقى المسألة الاقتصادية هي الشغل الشاغل للصين بسبب أهميتها في عالم أخذ يتحول نحو التنافس الاقتصادي ، والتكتلات الاقتصادية العالمية ، ورغم أن الصين قد حققت انجازات اقتصادية مهمة في هذا الميدان فأن هناك اتجاهاً يذهب إلى أن التحسن الاقتصادي المطرد الذي حققته الصين يواجه مشكلات جدية ويثير لديها العديد من المخاوف ومنها المخاوف المتعلقة بالأقاليم التي بدأت بإنتاج سياسات لتطوير صناعاتها المحلية وحمايتها أيضاً في إطار التنافس الداخلي ، وقد أدى هذا الطرح المكشوف إلى تخوف الحكومة الصينية في السيطرة على هذه السياسات إلى تعميق التفاوت الاجتماعي وإلى التضخم وتفشي الفساد ، فأن هذه الظواهر أدت بدورها إلى تفتيت القشرة الايدولوجية للنظام الصيني وإضعاف سلطته .

وهناك أيضاً مخاوف من نوع آخر ناجمة عن تدهور البيئة ، ففي كل عام تخسر الصين نحو خمسة مليارات طن من سطح تربتها ، وتلوث آلاف الأميال من الأنهار بالمواد الصناعية الكيماوية ، حيث أن الهواء في بكين أكثر تلوثاً بثلاثة عشر ضعفاً



مقارنة بهواء نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، وبأكثر من خمسة وثلاثين ضعفاً من الهواء في لندن وعلى هذا فأن آثار التلوث البيئي ستزداد في الصين على نحو ملحوظ إذا لم يتم استخدام أساليب تقنية تؤدي من شأنها إلى تخفيف آثار التلوث البيئي .

أما بالنسبة للوضعية المفضلة للصين في النظام الدولي هو التعددية القطبية، حيث تسعى الصين إلى تحقيق هذا الاتجاه ولكن الصين ما تزال في الجانب الضعيف نسبياًوهذه الحقيقة تفهمها جيداً القيادة الصينية ، إذ بعد الانهيار السوفيتي وشرق أوروبا فإن القيادة الصينية قد قررت التصرف بهدوء مع إخفاء قدراتها ومحاولة كسب الوقت كإستراتيجية ذات مدى بعيد بتعاملها مع اتجاهي التعدد القطبي وأحادية القطبية في النظام الدولي وذلك من خلال إيجاد بيئة دولية مناسبة تحقق السلام والأمن والانفتاح والحل النهائي والسلمي لمسألة تايوان ، فأن الصين سوف تبذل كافة جهودها وتضاعفها من أجل حل جميع الخلافات العالقة وبالذات مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب أنها القوة الأولى من الناحية الاقتصادية والتقنية والعسكرية والعلمية .

ولكن الصين لن تعترف بالهيمنة الأمريكية ، لأنه من الأهداف الأساسية للسياسة الصينية المحافظة على الاستقلال القومي والسيادة والتي تنادي بها القيادة الصينية بمعارضتها الهيمنة الدولية أو أي قوة عالمية أو إقليمية تمثل الهيمنة وعليه فإننا نفهم إن الصين لن تسعى إلى الهيمنة وهذا ما أكدته في أكثر من مناسبة.

فان الصين تمتلك كل المزايا التي تؤهلها لان تصبح قوة عظمى فهي تمتلك قوة عسكرية هائلة وقوة نووية مهمتها الردع وليس لاستخدامها من اجل الرعب ، وقوة اقتصادية هائلة يتوقع لها أن تصبح الأولى في العالم مع نهاية العقد الحالي من هذا القرن، ومقعد دائم في مجلس الأمن وكذلك علاقات دولية منفتحة مع معظم دول العالم .



نتائج الدراسة:

1. تؤكد التوجهات الأمنية للصين على اهتمامها بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة شرق وجنوب آسيا ، وذلك من اجل التفرغ في بناء قاعدة اقتصادية قوية تمكن الصين من لعب دور فاعل في النظام العالمي، وأنها تسعى إلى لعب دور امني واقتصادي إقليمي قيادي دون آن يكون لها هدف عالمي قطبي.
2. إن الإصلاح الاقتصادي في الصين أدى إلى تدعيم التعاون الدولي في المنطقة، بالرغم من انه يمكن أن يكون على المدى البعيد عامل لإثارة التوترات وعدم الاستقرار في المنطقة من خلال هذه الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى تطور الصناعات الصينية بشكل ضخم وحاجتها المتزايدة للمواد الأولية ولمصادر الطاقة، نتيجة لنقص الطاقة والموارد في الصين.
3. إن الاقتصادالصيني تطور بصورة ملحوظة في الآونة الأخيرة ، وبدأ ينمو بشكل متسارع حتى وصل معدل نموه إلى 11%وهو الأسرع عالمياً ، يعزى هذا التطور نتيجة للإصلاحات الاقتصادية في الصين ، وانفتاحها على الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الحكومية وتشجيع الاستثمار الخارجي، وكذلك إتباع سياسات مالية ومصرفية تدعم الاستثمار في الصين، حيث يتوقع للاقتصاد الصيني مستقبل كبير ومؤثر في محددات الاقتصاد العالمي.
4. أن الصين تمتلك قوة عسكرية تقليدية هائلة مكونة من جيش نظامي وميليشيات مسلحة وقوات احتياط وفضلاً عن امتلاكها لمنظومة تصنيع عسكري تتطور بشكل تصاعدي كل يوم ، وبالإضافة إلى امتلاكها قوات إستراتيجية لا يمكن الاستهانة بها وترسانة نووية ضخمة وبرنامجاً فضائياً بدأ يثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سرعة توسعه ، وميزانية إنفاق عسكري ضخمة جداً تتراوح من 80 و120 مليار دولار أميركي.
5. أن الصين متوقع أن تتفوق على الاقتصاد الأمريكي في نهاية العقد الثاني من القرن الحالي إذا ما استمر نموها الاقتصادي على نفس الوتيرة.



6. إن السياسة الخارجية الصينية أصبحت في الآونة الأخيرة مؤثرة تأثير قــوي على السياسة العالمية وذلك نتيجة للمقومات التي تتمــتع بها الــصين ونتيجــة لذلك أصبحت الصين تتدخل في قضايا إقليمية وعالمية مثل قضية الكوريتين وكذلك قضية الأنشطة النووية في كوريا الشمالية و إيران .
7. ان الهدف الاساسي للصين هو قيام نظام عالمي جديد يقــوم علــى التعدديــة القطبية لكي لا يكون النظام العالمي في يد دولة واحدة تسيطر على جميــع المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والسياسية .



المراجع

أ. المراجع العربية

ابو الخير، مصطفى احمد، (2007)، الشرعيه الدوليه، **مجلة الفكـر السياسي** ، العدد 28 ، ص 42 .

أبو طالب، حسن، (2006)، **السياسه الخارجيه الصينيه في ظل النظام الدولي الجديد، الصعود الصيني** ، تحرير هدى ميتكيس و خديجه عرفه محمد، ص241- 248 .

ابو عامود، محمد سعد، (2006)، **مقومات الصعود الصيني، الصعود الصيني** ، تحرير هدى ميتكيس و خديجة عرفه محمد، ص 110- 125

ابو عامود، محمد سعد، (2001) ، العلاقات الامريكيه الصينيه، **مجلة السياسه الدوليه**، العدد 145 ص 101 .

احمد، سيد ابو ضيف، (2003)، الهيمنة الامريكية، **مجلة عالم الفكر** ، مجلد 1، العدد 3. تشومسكي، نعوم، (2000)، ترجمة صفوان عكاش، النظام الدولي: الجديد = القديم، متوفر عبر :
http://islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=3343

بن هويدن، محمد، (2007)، محددات السياسة الخارجيه الصينيه تجاه منطقة الخليج العربي، **المجله العربيه للعلوم السياسيه** ، العدد 13، ص 53 ، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت .

بورشتاين، دانييل كيزا و دي ، أرنيه، (2001)، **التنين الاكبر**.

بوزان، جيان، (1983)، **تاريخ الصين**، ترجمة حنا عبود، دار دمشق للطباعة والنشر.

البيلاوي، حازم، (1990)، **ازمة الخليج بعد ان يهدأ الغبار**، دار الشروق.

تشنج، ليوشيه و دونج، لي شي، (2003)، ترجمة عبدالعزيز حمدى عبدالعزيز ، **الصين والولايات المتحده الامريكية خصمان ام شريكان.**

تشومسكي، نعوم، (2000)، ترجمة صفوان عكاش، **النظام الدولي : الجديد = القديم**، متوفر عبر :
http://islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=3343

تشيماو، تشن، (2001)، الاتجاه نحو عالم متعدد الاقطاب،**مجلة السياسة الدولية** ، عدد 145

جيان، لي وي، (2001)، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، **مجلة السياسه الدوليه**، العدد145.

الحديدي، عزة، (2008)، **الصين: سياسة الإصلاح والانفتاح- معجزة الصين الاقتصادية بين الرؤية الوطنية المجردة والدعاية الغربية المغرضة** ، شبكة الصين ، متوفر عبر:
http://arabic.china.org.cn/china/archive/lianghui09/2008-10/27/content_17248570.htm

حسين، فوزي حسن، (2009)، **الصين واليابان ومقومات القطبيه العالميه** .

الحسين، قصي، (2010)، الصين وتبعات الصعود إل القطبية الثنائية ، **مجلة الأنباء**، العدد2118.

الحمد، جواد، (2009)**اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية** -العربية، (بكين 12-13 كانون اول2005 منتدى التعاون العربي_ الصيني).

الحوراني، شيرين "محمد علي"، (2010)، **السياسة الخارجية الصينية وأثرها على الشرق الاوسط**، ص 29 و30

الحيصه، منصور، (2009)، **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوه عظمى** .

دار النجم الجديد، (1999)، الصين،ص 18 - 25.

الدباس، خالد،(2010) **النظام الدولي بعد الحرب الباردة : تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد** ، جريدة الغد، متوفر عبر :
http://www.alghad.com/?article=17211

رياض، محمد،(2001)، العولمة الاحادية القطبية، **مجلة النبأ**، العدد 54، متوفر عبر : http://www.annabaa.org/nba54/awlama.htm

زايتس، كونراد، (2003)، **الصين عودة قوه عالميه**، ص 72 – 75.

الزعيم، عصام، (2010)، **صعود الصين وتحولها: الابعاد والآفاق**، متوفر عبر :
http://www.socialisthorizon.net/index.php?option=com_content&view=article&id=852:2010-07-04-15-10-56&catid=39:2009-06-15-08-50-42&Itemid=65

السماوي، مهند، (2010) **الصعود الى القمة، الحوار المتمدن** ، العــدد 1608 ، ص 15 .

سواحة ، علي ، (2009) **دور الصين في عالم متعدد الاقطاب** ، جريدة الثورة ، متوفر عبر:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=70417157820091208215514

شارما، روشير، (2008) **الصين النمو المطرد يصل الــى نهايتــه بــسرعه** ، صحيفة نيويورك، العدد 280 .

شان، جون، (2002) **الصين في المنظومه العالميه** ، ترجمة :خالــد الفيــشاوي، المصدر : kefaya.org

شرف، احمد، (1992) **مسيرة النظام الدولي الجديد قبــل وبعــد الحــرب**،دار الشروق للنشر، بيروت، ص 46.

شندب، مازن، (2007)، القطبيه الاحاديه مجرد مرحله انتقاليه نحــو التعدديــه، **الشرق الاوسط**، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت ، عــدد 10445، ص 23 .

شبكة النبأ المعلوماتية ، متوفر عبر:
http://www.annabaa.org/nbanews/61/569.htm

الطش، مصطفى، (2002)، **الصين وموازين القوى الدولية** ، ص 18 و19 .

عابدين، صدقي، (2006) **علاقات الصين مع الاتحاد الاوروبي، الصعود الصيني** ، تحرير هدى ميتكيس و خديجه عرفه محمد، ص 330 .

عبدالحميد، عبدالمطلب، (2004)، **النظام الاقتــصادي العــالمي الجديــد وافاقــه المستقبلية بعد احداث 11 ســبتمبر**، مركز دراســات الوحــده العربيــه، بيروت، ص 50.

عبدالعاطي، عمرو، (2011)، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنه الامريكيه، **مجلة السياسه الدوليه**، العدد183، ص 15.

عبدالعزيز، عبدالعزيز حمدى، (2001)، قوة الصين النوويه ووزنها الاســتراتيجي

في آسيا، **مجلة السياسه الدوليه**، عدد 145.

عبدالله، عبد الصمد سعدون، (2007)، الصراع على مـوارد الطاقـه : دراسـه لمقومات القوه في السلوك الـدولي الـصيني، **المجلـه العربيـه للعلـوم السياسيه**، العدد 15، ص 22، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت.

عبدالله، عبدالصمد سعدون، و عبدالرزاق، طيب عثمان، (2008)، التنمية والبعـد الاشتراكي للسوق: دراسه تحليليه في الاقتصاد الصيني، **مجلـة البحـوث الاقتصاديه**، العددان 43و44، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت .

العتابي، ميثم، (2008)**التنين الصيني يهدد الترسانه الامريكيه عبر العالم** ، شبكة النبأ المعلوماتيه، متوفر عبر:

: http://www.annabaa.org/nbanews/69/151.htm

عرفات، ابراهيم، (2006)،**الصين وحواجز الصعود** ، تحرير هـدى ميتكـيس و خديجة عرفه محمد، ص179-180 .

العفيفي، فتحي، (2009)، الازمه الماليه وتداعياتها : رؤيه مغايره، **مجلة السياسه الدوليه**، العدد 175، ص70.

غلمان، فاطمة ، (2006)، **الحركة الاصلاحية لمجلس الامن بعد الحرب البـاردة 1991 الحوار المتمدن** مركز دراسات الوحده العربيه، بيـروت ، عـدد 1571، ص 80 ص 88.

غيل، بايتس، (2009)،**النجم الصاعد الصين** : دبلوماسية امنية جديدة، دار وائل للنشر، عمان، ص 11 و12 .

فضه، محمد ابراهيم، (1980)، سياسات الصين الخارجيه والعالم الثالث (1949-1969)، ص 67 و68 .

الفطيسي، محمد بن سعيد، (2010)**التاريخ المـوجز للانظمـة القطبيـة** ، ركـن السياسه، متوفر عبر :-

www.grenc.com/show_article_main_cfm?id=17120

الفطيسي، محمد سعيد، (2009)، **الطوق الفولاذي(العلاقـات الـصينيه الروسـيه الحديثه)**، صحيفة المثقف، العدد 1128 ، ص 37 .

فهمي، عبدالقادر محمد، (2000)، **دور الصين في البنيه الهيكليه للنظام الـدولي**،



دراسات استراتيجيه، عدد 42، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه.

فوزي، سميحة، (1993)، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على منطقة الشرق الاوسط، **مجلة اوراق شرق اوسطية**، العدد 25، ص16.

قنديل، حنان،(2008)، التغير والاستمرار في السياسات الصينيه، **مجلة السياسة الدوليه**، العدد 171، ص 31.

قويدر، رشيد، (2009)، **العولمة وتطورات العالم المعاصر**، الحوار المتمدن، العدد 2835، ص 45.

الكاظمي، علي، (1992)**بناء جديد للقوه في العالم** ، نشرة الدراسات والتحقيقات الدولية، العدد 1003، ص17.

الكاظمي، علي، (1994)،**النظام الدولي الجديد** (بناء القوة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، الفكرالجديد، العدد 8، ص 14.

كامل، عثمان،(1998)، هل من الممكن ان تصبح الصين قوى عظمى، **مجلة الدفاع**، عدد 141، ص 31.

ماجد، علي، (2010)، **الصعود الصيني يهدد الاحاديه الامريكيه في العالم**، جريدة بينات، العدد 377، ص 17 .

ماركسي، (2009) ، **الثوره الصينيه 1949**، متوفر عبر: www.marxy.com

مبيضين، مخلد، (2004)، الصين الشعبيه وامكانية تحولها الى قطب دولي فاعل (دوله عظمى) : دراسة في الامكانيات والمعوقات واحتمالات المستقبل، **مجلة المناره**، مجلد 10، عدد 2، ص 34.

محمد، خديجه عرفه، (2006)، **العلاقات الهنيه الامريكيه، الصعود الصيني** ، مركز دراسات الوحده العربيه، بيروت، ص 292 .

محمد، غالب حسن، (2009)**بين الصعود الصيني والانحدار الامريكي** ، جريدة الثوره ــ شؤون سياسيه، متوفر عبر :
http://thawra.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=221929972200907 12210908

المديني، توفيق،(2008)، **هل يتجه العالم نحو نظام دولي متعدد الاقطاب؟**، جريدة



المؤتمر، متوفر عبر :
http://www.inciraq.com/pages/view_paper.php?id=200817820

المرهون، عبدالجليل زيد، (2004)**صيرورة النظام الدولي وتطوره** ، جريدة الرياض، العدد 13052 .

مقلد، إسماعيل صبري، (1979)،**العلاقات السياسية الدولية** : دراسة في الاصول والنظريات، جامعة الكويت، الطبعة الثانية .

ميتكيس، هدى،(2007)، الصعود الصيني التجليات والمحاذير، **مجلة السياسه الدوليه**، عدد 167، ص 42 .

مديرية الإحصاءات المركزية في الصين 2011 ، السفارة الصينية في الاردن .

النجار، احمد السيد، (2008)،**الازمه الماليه الامريكيه والعالميه** واعادة الاعتبار لدور الدوله والنموذج الاشتراكي، كراسات استراتيجيه، العدد 194، القاهره .

النعيمي، زياد عبدالوهاب، (2009)،(أ)، **التغيرات الوظيفية في القرار الدولي بعد الحرب الباردة**، الحوار المتمدن، عدد 2643، ص 55.

النعيمي، زياد عبدالوهاب، (2009)،(ب)، **التغيرات الوظيفية للقرار الدولي بعد الحرب الباردة في حلقة نقاشية لمركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل**، الحوار المتمدن، العدد 2635، ص 60.

هاوس ، برايس ، (2011) ، **تقرير:الصين الاقتصاد الأ كبر في العالم بحلول 2018** ، **المجله الاقتصاديه**، العدد 6304، ، متوفر عبر :
http://www.aleqt.com/2011/01/14/article_491238.html

ب. المراجع الأجنبية

Charles E. Callwell, (1990), ،**Smal Wars** . a tactical textbook ..

Gang Fan (1992), ،**China La Double voic vers L conomie de marche Politique Etrangere** ،P. 337.

Gilboy George and Eric Heginbotham , (2001) ،China is Coming Transformation ،**Foreign Affairs** ،July- August.

Dumbaugh Kerry, (2001), ،**China – U.S. Relations** ،CRS Issue Brief for Congress ،The Library of Congress،.



Li Luye،,(1994), Post –Cold War Diplomacy of Chin, **International Review** ،China Center for International Studies(CCIS) ،Vol.1 ،No.1 ،August ،P.8.

P.Paulet ،Op.Cit،,(2004), **China's rise in the international system**, P.199 .

Fredinand Peter,(1992), ،Russian and Soviet Shadows over China is Future ? ،**International Affairs** ،April ،P.280.

Zhao Suisheng ،,(1998), Op.Cit ،**China's role in the international system** ،1998 ،P.61.

Thomas A. Metzger and Roman H. Myes،(1998), **Chinese Nationalism and American Policy** ،ORPS.

Xie ،Fuzhan،,(2007), **The Improvements ،Challenges and Policies of China**.

Yan ،Fuzhan،, (2007**), Perfect The Method Used For The Statistics In The Basic-Level** ،2007.



المعلومات الشخصية

الاسم : حمزه عبدالحفيظ مسلم المجالي

الكلية : العلوم الاجتماعية

القسم : علوم سياسية

التخصص : علاقات دولية

سنة التخرج : 2011

البريد الالكتروني : hamza_almajali@yahoo.com